وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلـمي

جـــامعة محمد الصـديق بن يحي – جيـــجل–

كلية العلوم الاقتصاديه والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم مالية ومحاسبة

العنـــوان

دور التحليل المالي في إدارة المخاطر البنكية

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية –المجمع الجهوي للاستغلال جيجل 018–

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في علوم مالية ومحاسبة

تخصص :محاسبة وجباية معمقة

إعداد الطالبة :

سارة الياوراسي.

الأستاذ المشرف:

عصام بودور.

أعضاء لجنة المناقشة :

الأستاذ: فيصل قميحة	أستاذ محاضر "أ"	جامعة جيجل	رئيسا
الأستاذ: عصام بودور	أستاذ محاضر "أ"	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
الأستاذة: وردة جاب الخير	أستاذ مساعد "أ"	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلـمي

جـــامعة محمد الصـديق بن يحي – جيـــجل–

كلية العلوم الاقتصاديه والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم مالية ومحاسبة

العنـــوان

دور التحليل المالي في إدارة المخاطر البنكية

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية –المجمع الجهوي للاستغلال جيجل 018–

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في علوم مالية ومحاسبة

تخصص :محاسبة وجباية ومعمقة

إعداد الطالبة:

سارة الياوراسي.

الأستاذ المشرف:

عصام بودور.

أعضاء لجنة المناقشة :

الأستاذ:فيصل قميحة	استاذ محاضر "أ"	جامعة جيجل	رئيسا
الأستاذ :عصام بودور	أستاذ محاضر "أ"	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
الأستاذة :وردة جاب الخير	أستاذ مساعد "أ"	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أعانني وبه استعنت وعليه توكلت، الحمد لله الذي يسر سبيلي وأنار دربي ووفقني لإتمام هذا العمل ،فما كان لشيء أن يجري في مكانه إلا بمشيئته جل وشأنه ولا يسعني في هذا المقام إلا أن

أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف "**بودور عصام** " إلى سعي صبره معي وعلى توجيهاته الصائبة وتواضعه الطيب.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى كل عمال وموظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية على حسن استقبالهم وتعاونهم وأخص بالذكر "**فاطمة الزهراء**" التي ساعدتني كثيرا ولم تبخل علي بالمعلومات والنصائح.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى واحدة من أجمل الصديقات "**إكرام**" التي ساعدتني كثيرا ولم تبخل علي في كل صغيرة وكبيرة فألف شكر وتقدير لها.

كما أشكر أيضا كل أساتذة تخصص محاسبة وجباية معمقة على المجهودات المبذولة ،ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر والعرفان إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل.

-فألف شكر وتقدير-

إهداء

ولكل طريق نهاية

ها أنا ذا أودع طريق الدراسة بكل ما حملته من أحداث وبالمناسبة

أهدي مشروع تخرجي إلى اللذان قال فيهما عز وجل :

"**وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا**"

إلى من تحملت كل العناء وأغدقتني بعظيم الحب والوفاء "**أمي**"،

إلى من أنار دربي وآمن بنجاحي ومنحني الثقة "**أبي الغالي**" ،

إلى من تقاسموا معي الأيام بحلوها ومرها إلى إخوتي وأختي "**رضوان ،بوجمعة ،بلال،**

خير الدين ،رفيق ،العيد ،هالة" إلى زوجة أخي "**وسيلة**" وأبناءها "**هاجر ،عبد الرؤوف ،خليل**"

إلى من كانوا ملاذي وملجئي ولم يبخلوا علي بكل الدعم وشاركوني كل اللحظات طيلة هاته المسيرة إلى الصديقتين الوفيتين "**إكرام ونبيلة**"

إلى نفسي التي صبرت وتعبت وجاهدت في سبيل التفوق والنجاح ،إلى كل طلبة تخصص محاسبة وجباية معمقة دفعة 2021/2022

إلى كل من شجعني من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة،

إلى كل الأصدقاء والصديقات والزملاء والزميلات دون استثناء

إلى من حملهم قلبي ولم تسعهم هاته السطور...

-إليكم-

الفهارس

فهرس المحتويات	الصفحة
شكر وتقدير	**I**
الإهداء	**II**
فهرس المحتويات	**VI-IV**
فهرس الجداول	**VII**
فهرس الأشكال	**VIII**
فهرس الملاحق	**IX**
فهرس المختصرات	**X**
مقدمة عامة	**أ-ث**
الفصل الأول : مدخل عام للبنوك وإدارة مخاطرها	**30-5**
تمهيد	**6**
المبحث الأول : عموميات حول البنوك	**7**
المطلب الأول : ماهية البنوك	**7**
المطلب الثاني :أنواع البنوك	**9**
المطلب الثالث : وظائف وأهداف البنوك	**11**
المطلب الرابع :ميزانية البنك	**14**
المبحث الثاني :المخاطر البنكية	**17**
المطلب الأول :مفهوم المخاطر البنكية	**17**
المطلب الثاني :أسباب نشوء المخاطر البنكية	**19**
المطلب الثالث :أنواع المخاطر البنكية	**20**
المطلب الرابع :العوامل المؤثرة على المخاطر البنكية	**24**
المبحث الثالث :إدارة المخاطر البنكية	**24**
المطلب الأول :مفهوم إدارة المخاطر البنكية	**24**
المطلب الثاني :مبادئ إدارة المخاطر البنكية	**26**
المطلب الثالث :مراحل إدارة المخاطر البنكية	**28**
المطلب الرابع :إستراتيجيات إدارة المخاطر البنكية	**29**
خلاصة الفصل الأول	**30**

فهرس المحتويات

الفصل الثاني : مدخل عام للتحليل المالي	**63-31**
تمهيد	**32**
المبحث الأول :أساسيات التحليل المالي	**33**
المطلب الأول :نشأة التحليل المالي	**33**
المطلب الثاني :مفهوم التحليل المالي	**34**
المطلب الثالث :أنواع التحليل المالي	**35**
المطلب الرابع :أهداف التحليل المالي	**37**
المبحث الثاني :أطراف التحليل المالي استعمالاته ومصادره	**38**
المطلب الأول :الجهات المستفيدة من نتائج التحليل المالي	**38**
المطلب الثاني :استعمالات ومنهجية التحليل المالي	**41**
المطلب الثالث :مصادر المعلومات اللازمة للتحليل المالي	**43**
المبحث الثالث :التحليل المالي وعلاقته بالمخاطر البنكية	**45**
المطلب الأول :التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي	**45**
المطلب الثاني :التحليل المالي بواسطة النسب المالية	**48**
المطلب الثالث :أهمية استخدام التحليل المالي لتقييم المخاطر البنكية	**52**
خلاصة الفصل الثاني	**63**
الفصل الثالث :دراسة تطبيقية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية	**81-64**
تمهيد	**65**
المبحث الأول: البطاقة الفنية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	**66**
المطلب الأول :نشأة وتعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية	**66**
المطلب الثاني : مجالات تدخل بنك الفلاحة والتنمية الريفية وأهدافه	**66**
المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	**68**
المبحث الثاني :تقديم البنك محل الدراسة المجمع الجهوي للاستغلال-جيجل018	**68**
المطلب الأول :تعريف المجمع الجهوي للاستغلال-جيجل018-لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	**68**
المطلب الثاني :مهام المجمع الجهوي للاستغلال -جيجل 018-	**69**
المطلب الثالث :الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال-جيجل018-	**71**
المبحث الثالث :التحليل المالي ودوره في إدارة المخاطر لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	**72**

فهرس المحتويات

المطلب الأول :أنواع القروض المقدمة على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية	**72**
المطلب الثاني : إجراءات تسيير المخاطر المتعلقة بالقروض من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية	**73**
المطلب الثالث :دراسة حالة قرض ممنوح من طرف المجمع الجهوي للاستغلال-جيجل018 -	**73**
خلاصة الفصل الثالث	**81**
الخاتمة العامة	**84-82**
قائمة المراجع	**89-85**
قائمة الملاحق	

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	ميزانية البنك	15
02	العلاقة بين احتمال وقوع الخطر وأثر حدة الخطر	18
03	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2015	74
04	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2016	75
05	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2017	75
06	رأس المال العامل	76
07	احتياج رأس المال العامل	76
08	الخزينة	76
09	نسب السيولة	77
10	نسب الهيكلة المالية	78-77
11	نسب المردودية	79-78
12	نسب النشاط	79
13	نسبة خطر الاستغلال	79

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	وظائف البنوك	13
02	مراحل إدارة المخاطر البنكية	28
03	أنواع التحليل المالي	37
04	الجهات المستفيدة من نتائج التحليل المالي	40
05	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	68
06	الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال -جيجل 018-	71

فهرس الملاحق

رقم الملحق	بيان الملحق
01	الميزانية المالية جانب أصول سنة 2015
02	الميزانية المالية جانب خصوم سنة 2015
03	جدول حساب النتائج سنة 2015
04	الميزانية المالية جانب أصول سنة 2016
05	الميزانية المالية جانب خصوم سنة 2016
06	جدول حساب النتائج سنة 2016-2017
07	الميزانية المالية جانب أصول سنة 2017
08	الميزانية المالية جانب خصوم سنة 2017
09	نسب الخزينة
10	نسب الهيكلة
11	نسب التسيير
12	نسب المردودية
13	الموافقة البنكية
14	قرار البنك

الاختصار	المدلول
FR	Fonds de Roulement
BFR	Besoin en fonds de Roulement
TN	Trésorerie Nette
BADR	Banque de l'agriculture et du Développement Rural
ANSEJ	Agence National D'appui à la Jeunesse
CNAC	Caisse National Assurance Chômage
SARL	Société à responsabilité limitée

مقدمة عامة

يعتبر القطاع المالي بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة جوهر الاقتصاد في أي بلد في العالم ،حيث أن سلامته تنعكس على سلامة أداء الاقتصاد عموما ،وتعتبر البنوك من بين أهم المؤسسات التي تتمثل وظيفتها الأساسية في منح القروض وكذلك استقبال الودائع وتلعب دورا هاما وحيويا من حيث تنمية النشاط الاقتصادي،إذ تعتبر المسؤول الأول عن تمويل مختلف المشاريع الأمر الذي أدى إلى تطور أهميتها في تلبية متطلبات مختلف المؤسسات والأعوان الاقتصاديين في التمويل.

إن التطور والتقدم الواسع الذي شهدته البنوك خاصة في مجال استخدام الوسائل الإلكترونية أدى إلى كثافة الخدمات البنكية وتسهيل العمليات البنكية وفي ظل المنافسة الشديدة جعلها الأكثر عرضة للمخاطر خاصة مخاطر منح القروض الذي يفرض عليها إعطاء هذه المشكلة قدرا كبيرا من الأهمية ،حيث أصبح من الضروري مراقبة مستوى المخاطر المحيطة بها ووضع الإجراءات الرقابية اللازمة للسيطرة على آثارها السلبية وإدارتها بطرق سليمة،ومن هنا برزت أهمية التحليل المالي كأداة لتحليل المعلومات وقياس مختلف المخاطر وإيجاد الحلول المبتكرة في التنبؤ بالمخاطر التي تتعرض لها البنوك والتي تعيق سير عملية منح القروض.

إشكالية البحث

إن ما سبق يدفع للتساؤل التالي:

ما الدور الذي يلعبه التحليل المالي في إدارة المخاطر البنكية ؟

وللإحاطة أكثر بجوانب الموضوع يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- مالمقصود بالتحليل المالي في البنوك؟
- ما أهمية استخدام التحليل المالي في تقييم المخاطر البنكية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية ؟

الفرضيات

- **الفرضية رقم (01)**:يعتبر التحليل المالي عملية جوهرية في اتخاذ قرار منح الائتمان من طرف البنوك .
- **الفرضية رقم (02)**:يساعد التحليل المالي في تقييم الوضعية المالية لطالب الائتمان بواسطة النسب والمؤشرات المالية.

أهمية الدراسة

تتعرض البنوك للعديد من المخاطر أثناء أدائها لمهامها مما ينعكس سلبا في اتخاذ قراراتها،الأمر الذي يتطلب البحث عن آلية لقياس وإدارة هذه المخاطر بطرق سليمة وهنا تكمن أهمية دراسة هذا الموضوع ،إذ يعتبر التحليل المالي أفضل وسيلة لتجنب المخاطر خاصة المخاطر الائتمانية بواسطة مجموعة من المؤشرات والنسب المالية ومحاولة ربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي في هذه الدراسة.

أهداف الدراسة

من بين الأهداف التي تسعى إليها الدراسة ما يلي:

- محاولة التعرف على البنوك والتعريف بها.
- إبراز أهمية استخدام التحليل المالي في تقييم وإدارة مخاطر البنوك خاصة مخاطر الائتمان.

- محاولة إسقاط الجانب النظري على الواقع الميداني وأخذ المجمع الجهوي للاستغلال –جيجل 018– لبنك الفلاحة والتنمية الريفية كحالة لذلك .

المنهج المتبع والأدوات المستخدمة

للتحقق من فرضيات الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي عند دراسة الجانب النظري لهذا الموضوع ،أما في الجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد على أسلوب دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية–المجمع الجهوي للاستغلال –جيجل 018– وقد تم الاعتماد على مجموعة من الأدوات في جمع المعلومات تمثلت في مختلف المراجع من كتب ومذكرات ومجلات...،بالإضافة إلى الإطلاع على مختلف الوثائق الداخلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وتحليل مختلف القوائم المالية.

أسباب اختيار الموضوع

هناك مجموعة من الأسباب ساعدت على اختيار الموضوع منها:

أسباب ذاتية

- الميل الخاص نحو التحليل المالي والبنوك كمجال للدراسة.
- الإطلاع على عمل البنوك وكيفية إدارة مخاطرها.
- الرغبة الشخصية في معرفة أهم أدوات التحليل المالي المستعملة من طرف البنوك التجارية في ممارسة أعمالها.

أسباب موضوعية

- السعي لمعرفة مدى تحكم البنوك في المخاطر.
- تحليل الوضعية المالية لطالب الائتمان بواسطة التحليل المالي من المنظور البنكي.
- الأهمية البالغة للبنوك وزيادة الإقبال والاعتماد عليها خاصة فيما يتعلق بمنح الائتمان وهذا ما يستدعي ضرورة الاهتمام بإدارة مخاطرها بواسطة التحليل المالي لتتمكن من القيام بنشاطها الأساسي وهو منح القروض.

إطار الدراسة

- **الإطار الزماني:**امتدت فترة إعداد هذه الدراسة بداية من شهر فيفري إلى غاية شهر جوان من السنة الجارية.
- **الإطار المكاني:**تم دراسة هذا الموضوع على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR المجمع الجهوي للاستغلال –جيجل 018–.
- **الإطار الموضوعي:**يعالج موضوع الدراسة البحث في كيفية مساهمة التحليل المالي في إدارة مخاطر البنوك من خلال التطرق لأهم المخاطر البنكية وإدارتها بواسطة النسب والمؤشرات المالية مع التركيز على الخطر الائتماني.

الدراسات السابقة في الموضوع

الدراسة الأولى :بحث يدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي بعنوان "**التحليل المالي وأثره على تسيير المؤسسة المصرفية**"،هني بلقاسم جامعة مستغانم،2016 من أهم النتائج المتوصل إليها ما يلي:

- الاستفادة من تقنيات التحليل المالي خاصة على المؤسسة طالبة القرض .
- المؤسسة بدون التحليل المالي السليم لا يمكن أن تصل إلى تحقيق التوازن المالي لعناصرها وبالتالي عدم التحكم في نشاطها.

الدراسة الثانية :مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير بعنوان "**إدارة المخاطر البنكية**" ،خضراوي نعيمة ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،2009 من أهم النتائج المتوصل إليها ما يلي:

- افتقار البنوك الجزائرية للأساليب الحديثة في قياس ومراقبة المخاطر.
- يعتمد بنك الفلاحة والتنمية الريفية على الأساليب التقليدية في إدارة المخاطر.

صعوبات الدراسة

واجهنا عدة صعوبات أثناء البحث من ناحية المراجع المتعلقة بالموضوع من أجل الإلمام بجميع جوانبه ،وفي الدراسة الميدانية صعوبة الحصول على المعلومات الكافية من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال –جيجل 018– بحجة السرية المهنية والسرية البنكية.

خطة الدراسة

للإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول بالإضافة إلى مقدمة والخاتمة:

الفصل الأول :يتم من خلال هذا الفصل التطرق إلى **البنوك وإدارة مخاطرها**، ويندرج تحت ثلاثة مباحث حيث جاء الأول تحت عنوان "عموميات حول البنوك"، أما الثاني المخاطر البنكية "،بينما الثالث إدارة المخاطر البنكية ".

الفصل الثاني :بعنوان **مدخل عام للتحليل المالي** حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث ،المبحث الأول تناول " أساسيات التحليل المالي "،المبحث الثاني" أطراف التحليل المالي استعمالاته ومصادره " والمبحث الثالث "التحليل المالي وعلاقته بالمخاطر البنكية" .

الفصل الثالث : نحاول إجراء **دراسة ميدانية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR المجمع الجهوي للاستغلال –جيجل 018–** تم التطرق فيها إلى دراسة حالة قرض لمعرفة دور وأهمية ومدى تطبيق التحليل المالي في إدارة وتقييم خطر من المخاطر البنكية وهي المخاطر الائتمانية.

الفصل الأول : مدخل عام للبنوك وإدارة مخاطرها

المبحث الأول:عموميات حول البنوك

المبحث الثاني:المخاطر البنكية

المبحث الثالث:إدارة المخاطر البنكية

تمهيد

تلعب البنوك دورا هاما في الاقتصاديات الحديثة،فهي ترتبط بجميع جوانبه وبالموازاة مع ازدهار وتطور هذه الخدمات أوجب على البنوك مواكبة هذا التطور عن طريق تحسين خدماتها،فهي تلعب دور رئيسي في جذب الودائع والعمل على توظيفها في مختلف القطاعات الاقتصادية على شكل قروض لمن يحتاجها لغرض الإنتاج أو الاستثمار أو لأغراض شخصية.

ولكن استعمال هذه الأموال الممنوحة قد ينجم عنها الكثير من الأخطاء،وتشكل مخاطر على البنك بصفة خاصة وعلى الاقتصاد بصفة عامة،ولتوضيح ذلك قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث يتناول ما يلي:

المبحث الأول :عموميات حول البنوك.

المبحث الثاني :المخاطر البنكية.

المبحث الثالث :إدارة المخاطر البنكية.

المبحث الأول : عموميات حول البنوك

أصبحت البنوك تلعب دورا هاما كأداة دعم وإنعاش اقتصادي،واكتسبت أهمية بالغة وذلك من خلال الوظائف التي تقوم بها والأهداف التي تسعى لتحقيقها،فقد مر تطورها بعدة مراحل استطاعت من خلاله أن تكون بمثابة محرك للنشاط الاقتصادي.

المطلب الأول : ماهية البنوك

الفرع الأول : نشأة البنوك

في البداية لا بد من التذكير بأن نشأة البنوك ترافقت مع فكرة ظهور النقود الورقية،ومن ثم فإن الشكل الأول والبدائي للبنوك التجارية هو الصراف والصيرفي الذي كان يتعامل لبيع وشراء العملات الأجنبية ومبادلتها بعملات وطنية،حيث كان سابقا التعامل يتم بالنقود المعدنية التي تتطلب التأكد من وزنها وعيارها (درجة نقائها).

تاريخيا كان ظهور البنوك نتيجة لتطور نشاط الصاغة والصيارفة في أوروبا في القرون الوسطى والذين كانوا يقبلون الودائع (النقود الذهبية آنذاك)ويصدرون مقابلها إيصالات أو شهادات إيداع تتضمن تعهدا من المودع لديه برد الأمانة (الوديعة) عند طلبها،ويحصلون مقابل ذلك على عمولة نظير حفظهم الودائع،وهكذا نشأت الوظيفة الكلاسيكية الأولى للمصارف وهي إيداع الأموال،ثم لاحظ هؤلاء الصاغة والصيارفة بمزاولتهم لهذا النشاط أجزاءا كبيرة من الودائع لا تسحب فقاموا بإقراض هذه الودائع مقابل فائدة يتقاضونها،وهكذا ظهرت الوظيفة الكلاسيكية الثانية للمصارف وهي الإقراض[1]،وظهر أول بنك بالشكل الحديث في إيطاليا وخصوصا بالبندقية عام 1517 م،وفي عام 1587 تم إنشاء أول بنك حكومي بالبندقية وفي عام 1609 أنشئ بنك امستردام ومن ثم انتشرت في باقي مناطق أوروبا ثم باقي أنحاء العالم[2].

ولقد عرفت كثير من الشعوب الأعمال المصرفية كالسومريين والبابليين والإغريق والرومان وكذلك أهل مكة[3].

الفرع الثاني : تعريف البنوك

من الصعب ذكر تعريف البنوك لأن البنوك في معظم الدول تباشر نشاطها في الحدود التي ترسمها لها تشريعاتها ويمكن تعريفه كما يلي:

لغويا : إن كلمة بنك مشتقة من الكلمة الإيطالية "**بانكو**" "Banco" والتي تعني مصطبة وهي "عبارة عن منضدة خشبية كان يجلس إليها الصرافون في مدن إيطاليا الشمالية في أواخر القرون الوسطى لشراء وبيع واستبدال العملات المختلفة خلال فترة ازدهار التجارة في تلك المنطقة"[4].

---

[1]– عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي، "**أساسيات العمل المصرفي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، 2015، ص 9.

[2]– رائد عبد الخالق عبد الله العيدي، خالد أحمد فرحان المشهداني، "**النقود والمصارف**"، الطبعة العربية، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 78.

[3]– عبد الحليم كراجة، "**محاسبة البنوك**"، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 12.

[4]– آل شبيب دريد كامل ، "**إدارة البنوك المعاصرة**"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2012، ص 36.

اصطلاحا : "هو مؤسسة مالية تنتمي إلى القطاع الخدماتي تقوم بالأعمال المصرفية التي عرفها وحددها القانون وتتمثل هذه الأعمال عامة في قبول الودائع من الأفراد أو منشآت الأعمال أو المؤسسات أو الدولة ثم تستخدم هذه الودائع في منح القروض والقيام بأعمال مصرفية أخرى".

فالمصرف بهذا المفهوم "يعتبر وسيطا ماليا بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي،ويقوم المصرف بعمله هذا على أساس الفائدة المصرفية،إذ يستفيد من فروق أسعار الفائدة بين ما يتحصل عليه من المقترضين وما يدفعه للمقرضين (المودعين)"[1].

والبنوك هي منشآت تهدف إلى تحقيق الربح وذلك بجانب المساهمة في تنمية الاقتصاد القومي،ويرتبط نشاط البنوك التجارية بتداول الأموال في صورتها النقدية حيث تقوم هذه البنوك بتجميع مدخرات الأفراد والمنشآت والهيئات على هيئة ودائع،واستثمار هذه الودائع في إقراض الغير أو استثمارات أخرى،يمكن أن تعدد بفائدة على رأس المال المستثمر لدى البنك إضافة إلى ذلك تقوم بتقديم الخدمات للعملاء مقابل الحصول على فائدة مثل:قيام البنك بتحصيل الشيكات لحساب العملاء،أو القيام بعمليات خصم وتحصيل الأوراق التجارية...[2].

وفي رأي البعض أن التعريف الشامل للبنك المستمد من وظيفته الرئيسية هو المنشأة التي تتخذ من الاتجار بالنقود حرفة لها[3].

الفرع الثالث : أهمية البنوك

للبنوك أهمية كبيرة تتمثل في:[4]

- بدون هذه الوساطة يتعين على صاحب المال أن يجد المستثمر المطلوب والعكس بالشروط والمدة الملائمة للاثنين.
- بدون المصارف تكون المخاطرة أكبر لاقتصار المشاركة على مشروع واحد.
- نظرا لتنوع استثمارات المصارف فإنها توزع المخاطر مما يجعل في الإمكان الدخول في مشاريع ذات مخاطرة عالية.
- يمكن للمصارف نظرا لكبر حجم الأرصدة أن تدخل في مشاريع طويلة الأجل.
- إن وساطة البنوك تزيد من سيولة الاقتصاد بتقديم أصول قريبة من النقود.
- بتقديم أصول مالية متنوعة المخاطر مختلفة،وعائد مختلف،وشروط مختلفة للمستثمرين فإنها تستوعب جميع الرغبات وتستجيب لها.
- تشجيع الأسواق الأولية التي تستثمر وتصدر الأصول المالية التي يحجم عنها الأفراد خوفا من المخاطرة.

---

[1]– عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 11،12.

[2]– حسن جميل البديري، "**البنوك مدخل محاسبي وإداري**"، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 16.

[3]– عبد الحليم كراجة، مرجع سبق ذكره، ص 11.

[4]– محمد عبد الفتاح الصيرفي، "**إدارة البنوك**"،الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 19.

المطلب الثاني : أنواع البنوك

هناك تقسيمات مختلفة للبنوك تختلف باختلاف طريقة التصنيف:

الفرع الأول : من حيث طبيعة النشاط

تنقسم البنوك من حيث طبيعة الأعمال التي تزاولها إلى الأقسام التالية:[1]

أولا : البنوك المركزية:هي البنوك التي تنشئها الدولة،ويطلق على البنك المركزي إسم بنك البنوك لأنه يتولى عملية الاشراف والتوجيه والرقابة على الجهاز المصرفي،ويسمى أيضا بنك الدولة لأنه يدير ويحتفظ بالأصول السائلة الخاصة بالدولة كالذهب والعملات الأجنبية،ويسمى أيضا بنك الدولة لأن له حق إصدار عملة البلد.

ثانيا : البنوك التجارية:هي المنشآت التي تقبل الودائع الجارية (تحت الطلب) ولأجل ثم تستخدم هذه الودائع في القروض وعمليات مصرفية أخرى بقصد الربح،تتميز عن باقي أنواع البنوك بأنها الوحيدة التي تقبل الودائع الجارية أو تحت الطلب الأمر الذي يجعلها دائما على استعداد لدفع هذه الأموال إلى أصحابها عند الطلب وفي أي وقت.

ويطلق عليها اسم بنوك الودائع لأن أهم مواردها تتمثل في الأموال المودعة لديها وهي عند إعادة إقراض هذه الأموال تكون قد تاجرت بديونها.

ثالثا : البنوك المتخصصة (غير تجارية) : هي بنوك تتخصص في تمويل نشاط اقتصادي معين وتنقسم إلى:[2]

1- **البنوك الصناعية** : هي بنوك تهدف بصفة خاصة إلى تقديم العديد من التسهيلات المباشرة وغير المباشرة إلى المنشآت الصناعية لفترات متوسطة وطويلة الأجل وتساهم في إنشاء الشركات الصناعية.

2- **البنوك العقارية** : تهدف هذه البنوك إلى تمويل قطاع البناء والإسكان مقابل رهونات عقارية،وبما أن تمويلها يكون لفترات طويلة الأمد نسبيا نراها تعتمد على مصادر تمويل طويلة الأجل أيضا.

3- **البنوك الزراعية** : وهي البنوك التي تقدم خدماتها إلى القطاع الزراعي عن طريق تمويل شراء البذور والتقاوي والأسمدة والمبيدات،وبما أن القطاع الزراعي يعتمد على دورات موسمية تكون فترات التمويل قصيرة الأجل أو متوسطة الأجل مرتبطة بالمواسم الزراعية.

4- **البنوك وصناديق التوفير** : هي البنوك والصناديق التي تقبل المدخرات صغيرة الحجم،وتقوم بمنح القروض الصغيرة (السلف) أيضا لجمهور المتعاملين معها من صغار المدخرين مثل صندوق التوفير البريدي.

5- **البنوك التعاونية** :هي البنوك التي تقدم خدماتها إلى الجمعيات التعاونية بأنواعها المختلفة الزراعية ،الاستهلاكية ،الحرفية وغيرها...

6- **الوحدات المصرفية الخارجية** : وهي البنوك التي تقدم خدماتها للأجانب وقد انتشرت في البحرين وقبرص وسنغافورة.

---

[1]- عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي، مرجع سبق ذكره، ص ص16،17.

[2]- المرجع نفسه، ص 18.

الفرع الثاني : من حيث الشكل

تنقسم البنوك التجارية من حيث شكل الملكية إلى:[1]

أولا :البنوك الخاصة : تأخذ هذه البنوك شكل الملكية الفردية أو شركات الأشخاص حيث تعود ملكيتها إلى شخص واحد أو عائلة واحدة أو مجموعة شركاء.

ثانيا :البنوك المساهمة : تأخذ هذه البنوك شكل ملكية المساهمة حيث تكون شركة أموال (مساهمة عامة محدودة)،وتطرح أسهمها للاكتتاب العام ويجري تداولها في الأسواق المالية

ثالثا :البنوك التعاونية : تعود ملكية هذا النوع إلى جمعيات تعاونية أو نقابات مهنية أو حرفية أو عمالية أو غيرها.

الفرع الثالث : من حيث علاقتها بالدولة

تنقسم البنوك التجارية من حيث علاقتها بالدولة إلى:[2]

أولا :بنوك القطاع العام : وتعود ملكية هذه البنوك كلية إلى الدولة.

ثانيا :بنوك القطاع الخاص : تعود ملكية هذه البنوك كلية إلى القطاع الخاص بأشخاصه الطبيعيين والاعتباريين سواء كانت على شكل مشروعات فردية أو شركات أشخاص أو شركات أموال.

ثالثا :البنوك المختلطة : ويشترط في ملكية هذه البنوك كل من القطاع العام والخاص مثل بنك الإسكان بنك الإنماء الصناعي...

الفرع الرابع : من حيث الجنسية

تنقسم البنوك التجارية من حيث جنسيتها إلى:[3]

أولا :البنوك الوطنية :هي البنوك التي تعود ملكيتها إلى أشخاص طبيعيين أو اعتباريين تابعين للدولة مثل : البنك العربي.

ثانيا :البنوك الأجنبية :هي البنوك التي تعود ملكيتها إلى رعايا دولة أخرى غير الدولة المسجلة فيها هذه البنوك مثل : بنك الرافدين.

ثالثا :البنوك الإقليمية :هي البنوك التي يشترك في ملكيتها عدد من دول المنطقة المعنية مثل : صندوق النقد العربي.

رابعا :البنوك والصناديق الدولية :وهي البنوك والصناديق المنبثقة عن هيئات دولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

---

[1]– خالد أمين عبد الله، "**العمليات المصرفيةالطرق المحاسبية الحديثة**"،الطبعة الخامسة، دار وائل للنشر، عمان، 2004، ص 20.

[2]– المرجع نفسه، ص 21.

[3]– خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص ص21،22.

الفرع الخامس : من حيث تفرع البنك

تنقسم إلى ما يلي:[1]

أولا :البنوك المنفردة : هي البنوك ذات المركز الواحد تمارس منه وفيه كافة أنشطتها المصرفية.

ثانيا :البنوك المتفرعة محليا : هي البنوك التي يسمح لها بفتح فروع داخل الدولة التي تحمل جنسيتها.

ثالثا :البنوك المتفرعة إقليميا : هي البنوك التي تنتشر فروعها ضمن منطقة جغرافية محددة تضم أكثر من بلد واحد.

رابعا :البنوك المتفرعة عالميا : هي البنوك الكبيرة المسموح لها بانتشار فروعها في مختلف أنحاء العالم.

المطلب الثالث :وظائف وأهداف البنوك

للبنوك التجارية عدة وظائف وأهداف والتي سوف نتطرق إليها في هذا المطلب.

الفرع الأول :وظائف البنوك

من أهم الوظائف التي تقوم بها البنوك هو قيامها بدور الوسيط المالي بين المقرضين والمقترضين،فهي تتلقى الودائع من الأفراد أو المنشآت،وبذلك فهي تقوم بوظيفة تعبئة مدخرات المجتمع تمهيدا لإقراضها إلى المشروعات أي أن هذه البنوك تقوم بدور الوسيط بين وحدات الفائض المالي ووحدات العجز المالي[2].

تقوم البنوك التجارية بوظائف نقدية متعددة ويمكن تقسيمها أيضا إلى وظائف كلاسيكية قديمة وأخرى حديثة وهي:[3]

أولا :الوظائف الكلاسيكية : ويمكن إجمالها فيما يلي:

- قبول الودائع على اختلاف أنواعها.
- فتح الحسابات.
- تشغيل موارد البنك على شكل قروض واستثمارات متنوعة مع مراعاة مبدأ التوفيق بين سيولة أصول البنك وربحيتها وأمانها.

ثانيا :الوظائف الحديثة : من أهم الوظائف الحديثة ما يلي:

- إدارة الأعمال والممتلكات للعملاء وتقديم الاستشارات الاقتصادية والمالية.
- تمويل الإسكان الشخصي (ينطوي على ائتمان).
- ادخار المناسبات.
- سداد المدفوعات نيابة عن الغير.
- خدمات البطاقة الائتمانية.

---

[1]– خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره ، ص 23.

[2]– عبد القادر السيد متولي ، "**اقتصاديات النقود والبنوك**"، الطبعة الاولى، دار الفكر، عمان، 2010، ص 59.

[3]– زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، "**إدارة البنوك**"، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1996م، ص ص 12،13.

- تحصيل فواتير الكهرباء والتلفون والماء من خلال حسابات تفتحها المؤسسات المعنية يقوم المشتركون بإيداع قيمة فواتيرهم فيها.
- تحصيل الأوراق التجارية.
- المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية.

ويمكن توضيح أهم وظائف البنوك في الشكل التالي:

الشكل رقم (01):وظائف البنوك

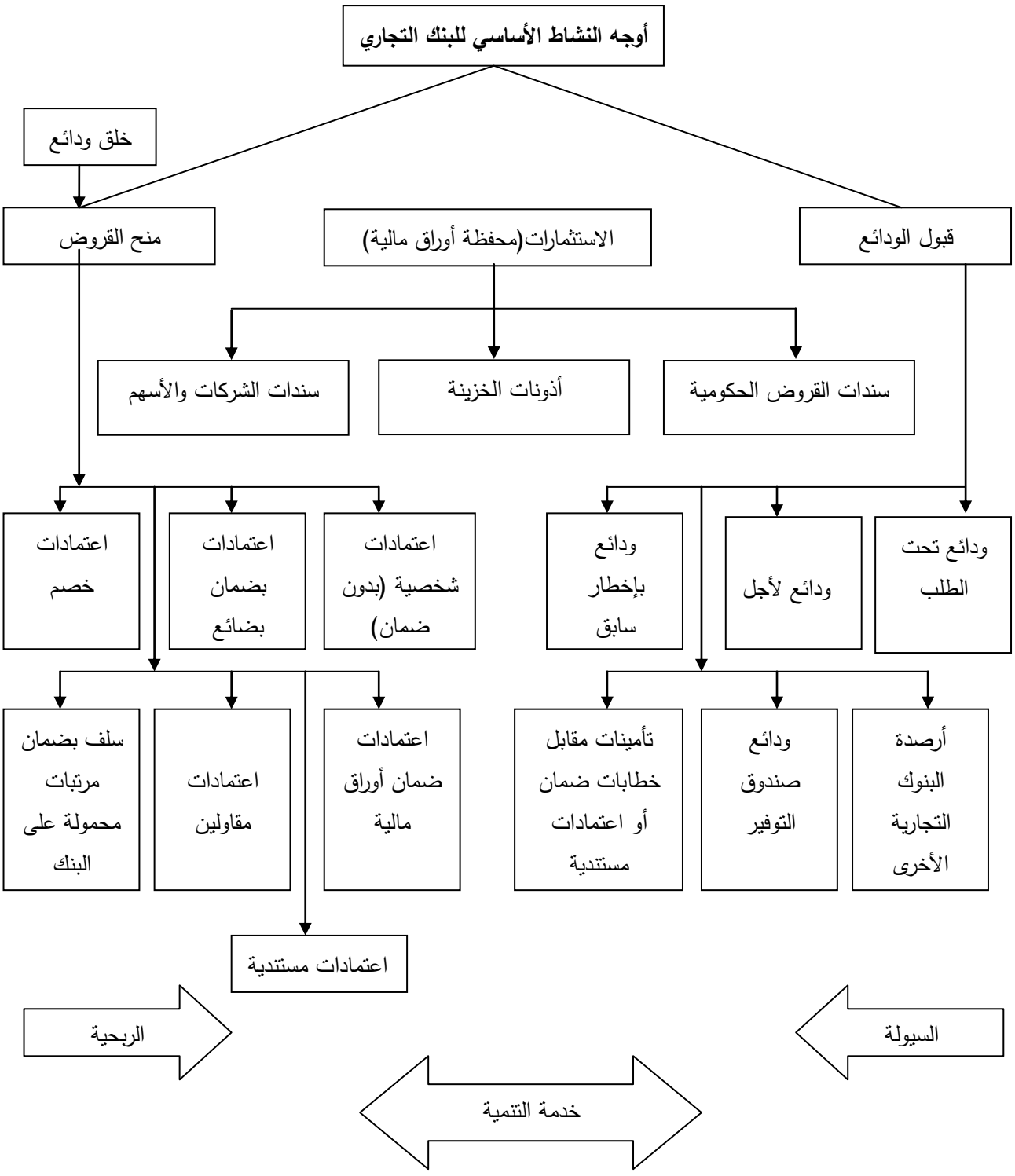

المصدر: محمد الصيرفي،إدارة المصارف،الطبعة الأولى،دار الوفاء للطباعة والنشر،2008،ص 21.

الفرع الثاني : أهداف البنوك

يقوم نشاط البنوك عامة على تحقيق ثلاثة أهداف وهي:[1]

- تحقيق أقصى ربحية.
- تجنب التعرض لنقص شديد في السيولة.
- تحقيق أكبر قدر من الأمان للمودعين والمصرف.

وسنعرض فيما يلي ببعض التفصيل لهذه الأهداف:

الهدف الأول : الربحية

وتعتبر الوظيفة الأساسية لإدارة البنك التجاري وهي تحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح للملاك ويعني تحقيق أرباح للبنك أن تكون إيرادات البنك أعلى من تكاليفه.

الهدف الثاني : السيولة

تعني سيولة أي أصل من الأصول مدى سهولة تحويله إلى نقد بأقصى سرعة ممكنة وبأقل خسارة،وفي القطاع المصرفي نعني بالسيولة مقدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته اتجاه المودعين في حالة طلب هؤلاء سحب ودائعهم هذا من جهة،ومن جهة أخرى مقدرته على مقابلة طلبات الائتمان ويعتمد تحقيق أقصى قدر من السيولة على عدة عوامل أهمها:

- مدى استقرار الودائع.
- قصر مدة التسهيلات الائتمانية.

الهدف الثالث : الأمان

إن أمان المصرف يعني مدى ثقة إدارة المصرف بأن التسهيلات المصرفية التي تمنح سوف يتم تسديدها في تواريخ استحقاقها المحددة ليتم إقراضها مجددا والحصول على أكبر عائد ممكن. من أجل ذلك يجب عليها أن تضع قواعد محددة للإقراض تقلل الإمكان مقدار المخاطرة المصرفية الممنوحة منها ما يلي:

- سمعة العميل المقترض ومدى انتظامه في الوفاء بالتزاماته.
- مكانة المؤسسة المقترضة في السوق بين المتنافسين.
- المركز المالي للمؤسسة وملاءتها ومدى توازن هيكلها المالي.
- حجم القرض المطلوب ومدى وجود تناسب بينه وبين دخل المقترض وكذا ملائمته للغرض المعلن عنه.

المطلب الرابع :ميزانية البنك

يمكن التعرف على موارد واستخدامات البنك التجاري من دراسة عناصر الأصول والخصوم في الميزانية، ومن المعروف أم ميزانية البنك كأي منشأة أخرى تصور مركزه المالي في تاريخ معين بصفة شخصية معنوية مستقلة عن أصحاب رأسماله والمتعاملين معه.

[1]– عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 43–46.

تنقسم أصول وخصوم ميزانية البنوك إلى ثلاثة أقسام هي:[1]

- القسم الذي يصف نشاط القرض والتوظيفات للوحدات الاقتصادية غير مالية.
- القسم الذي يصف العمليات التي تقع بين المؤسسات المالية،والتي يكون إطارها السوق فيما بين البنوك.
- القسم الثالث –خارج الميزانية– لا يظهر دائما في ميزانية البنوك وهو يصف الخدمات البنكية.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(01): ميزانية البنك

الأصول (الاستخدامات)	الخصوم (الموارد)
–النقدية.	–رأس المال المدفوع.
– أرصدة لدى البنك المركزي.	– الاحتياطات.
– أرصدة لدى البنوك والمراسلين.	– المخصصات.
* في الداخل.	– الأرباح غير الموزعة.
* في الخارج.	–الودائع بأنواعها.
– شيكات وحوالات التحصيل.	– أرصدة على البنوك الأخرى والمراسلين.
–القروض بأنواعها.	– القروض من البنك المركزي وغيره.
–أوراق تجارية مخصومة.	– شيكات وحوالات مستحقة الدفع.
–أذونات الخزانة.	– التزامات أخرى من قبل العملاء.
–أوراق مالية عادية استثمارية.	– خصوم أخرى.
– أوراق مالية حكومية.	
– أصول ثابتة.	
–أصول أخرى.	
مجموع الاستخدامات	**مجموع الموارد**

المصدر: عبد الحميد عبد المطلب ، "**اقتصاديات النقود والبنوك الأساسيات والمستحدثات**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010، ص 171.

وسنحاول فيما يلي قراءة الميزانية في أهم بنودها:

الفرع الأول : جانب الموارد أو الخصوم

يبين هذا الجانب مجموع الموارد المتوفرة لدى البنوك والتي تكون إجمالي المصارف أو البنوك المتاحة لديها وهي:

أولا :رأس المال المدفوع :ويمثل إجمالي المبالغ التي قام بدفعها أصحاب المصرف والمساهمين في تكوين رأسماله[2].

[1]– فريدة بخراز يعدل ، "**تقنيات وسياسات التسيير المصرفي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص ص 62،63.

[2]– عبد الوهاب يوسف أحمد ، "**التمويل وإدارة المؤسسات المالية**"، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص ص 155،156.

ثانيا :الاحتياطات والأرباح غير الموزعة : طبقا للنظم المالية المتابعة في مختلف المؤسسات التجارية وطبقا للأحكام القانون التجاري فإنه يجب احتجاز نسبة من الأرباح السنوية وذلك في شكل احتياطي، وهذا الاحتياطي يمكن أن يتخذ أشكال عديدة:

1- **احتياطي قانوني** : وهذا يتم احتجازه طبقا لمقتضيات القانون التجاري حيث ينص القانون احتجاز 5% من الأرباح السنوية.

2- **احتياطي خاص** : وذلك نسبة إلى نظام الاساسي أو الاتفاق الأساسي بين المؤسسين حيث يمكن أن يرد في النظام الاساسي للبنك نص أو اتفاق يلزم البنك باحتجاز نسبة إضافية من الارباح السنوية لتضم إلى الاحتياطات.

الأرباح غير الموزعة :هي الأرباح التي يتم احتجازها داخليا لإعادة استخدامها بعد ذلك.

ثالثا :المخصصات :وتشمل المخصصات العادية والمخصصات الاستثنائية وذلك بغرض مواجهة ما يلي:

- الديون المشكوك في تحصيلها.
- مواجهة أعباء ما قد يتقرر من ضرائب على البنك.
- مخصصات خاصة لما قد يحدث من هبوط في أسعار الاوراق المالية.
- ضرورة وجود مخصص يقابل الإهلاك الذي يحدث لأصول البنك.[1]

رابعا :الودائع :وتعد من المصادر الرئيسية لمكونات موارد البنوك التجارية،وهي عبارة عن ديون مستحقة لأصحابها على ذمة البنوك التجارية،وتشكل حوالي 80-90% من أموال البنك أو خصومه (التزاماته) .

الفرع الثاني : جانب الأصول

ويعكس جانب الأصول في ميزانية البنك الأوجه المختلفة لاستخدامات البنك لموارده المتاحة بهدف تحقيق أقصى ربح ممكن أهمها:

أولا :الأرصدة النقدية : وتتكون الأرصدة النقدية للبنك من النقود الورقية والمعدنية التي يصدرها البنك المركزي ويحتفظ بها البنك في خزينته والهدف من الأرصدة النقدية هو توفير عنصر السيولة لمقابلة طلبات زبائنه من مودعين ومقترضين،كما أن البنك ملزم بالقانون الصادر من البنك المركزي بالاحتفاظ بجزء من أرصدته نقدا كنسبة من إجمالي الودائع لدى البنك وذلك لضمان حقوق المودعين وتوفير السيولة اللازمة لمواجهة سحوباتهم.

ثانيا :أوراق تجارية مخصومة :وهي عبارة عن الكمبيالات والسندات الأذنية قصيرة الأجل والتي قام البنك بخصمها لعملائه،وهي غالبا ما تكون مستحقة الدفع في داخل الدولة،وقد تكون مستحقة الدفع في الخارج في بعض الأحيان،وهي دائما تصدر من القطاع الخاص والذي يخلق التزاما عليه بالدفع في المستقبل،لها طرفان متعاملين فيها : الطرف الأول ويسمى بالساحب الدائن وهو الذي يستلم مبلغه في الحال،والطرف الثاني ويسمى

[1]- عبد الحميد عبد المطلب ، مرجع سبق ذكره، ص ص179،180.

بالمسحوب عليه وهو المدين الذي يدفع للبنك في المستقبل،وهي أكثر سيولة أي يمكن تحويلها إلى سيولة بأقل وقت ممكن وبدون خسارة وتدر أرباحا على البنك.

ثالثا :أذونات الخزانة :وهي سندات قصيرة الأجل تصدرها الخزينة العامة ويكتتب البنك فيها،والهدف منها لتغطية عجز الموازنة العامة المؤقت.

رابعا :أوراق مالية عادية واستثمارية : وتشمل الأسهم التي يمتلكها البنك في الشركات الأخرى باعتباره مساهما فيها والسندات طويلة الأجل لتمويل المشروعات الاستثمارية[1].

خامسا :شيكات وحوالات التحصيل :هي عبارة عن حقوق استحقت بالفعل للبنك ولكن لم يتم تحصيلها حتى وقت إعداد الميزانية،تتميز بكبر درجة السيولة فيه نظرا لقرب الفترة الزمنية التي يمكن أن تتحول فيه إلى نقود[2].

المبحث الثاني : المخاطر البنكية

يعرف النشاط البنكي باعتباره نشاطا تجاريا درجة كبيرة من المخاطرة،فكل عمل تجاري لا يخلو من المخاطر خاصة مع انفتاح العمل المصرفي فلا زال مصطلح المخاطر وإدارة المخاطر يتحكم في مختلف القرارات.

المطلب الأول : مفهوم المخاطر البنكية

قبل التطرق إلى مفهوم المخاطر البنكية يجب علينا أولا معرفة معنى الخطر.

الفرع الأول : تعريف المخاطر

لا يوجد تعريف موحد وشامل للخطر،حيث يختلف حسب درجته وحسب نتيجته،فيمكن النظر للخطر من عدة زوايا كما يلي:[3]

الخطر:هو احتمال الخسارة وهذا يعتمد على ثلاث عناصر : المخاطرة ،الحساسية،والتعرض حيث إذا ارتفع أو انخفض أي عنصر من هذه العناصر فإن الخطر بالنتيجة سيرتفع أو ينخفض.

ويعرف أيضا على أنه احتمال لحدث خاص إذا ظهر الحدث بسبب الخطر وبالتالي فإن الخطر يتكون من عنصرين احتمال ظهور حدث معين والنتيجة المرتبطة بذلك الحدث،النتيجة قد تكون مرغوبة أو غير مرغوبة في بعض الحالات

القياس الملائم للخطر يعطى بالعلاقة التالية : **الخطر= الاحتمال* النتيجة.**

كما يعرف الخطر حسب معهد المراجعة الداخلية بأنه عدم التأكد من وقوع الحدث الذي يكون له أثر على إنجاز الأهداف ويقاس الخطر بالنتائج والاحتمال.

---

[1]– يوسف أحمد عبد الوهاب ، مرجع سبق ذكره، ص155.

[2]– عبد الحميد عبد المطلب ، مرجع سبق ذكره، ص173.

[3]– رقية عبد الحميد شرون، "**إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية والبنوك التجارية مع التركيز على خطر السيولة**"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2018، ص ص26،27.

أما حسب معيار ISO 31000 فإن الخطر يتمثل في أثر حالة عدم التأكد من الأهداف،هذا الأثر يمكن أن يكون سلبي أو إيجابي أو انحراف عن المتوقع.

من التعاريف السابقة يمكن القول بأن الخطر مشكل محتمل يعبر عن وضعية معينة عند حدوثها تؤثر على المشروع ودرجة الخطر تعتمد على عنصرين احتمال وقوع الخطر وأثره (النتيجة)،حيث أن العلاقة بين هذين العنصرين تحدد درجة الخطر كما في الشكل الموالي:

الجدول رقم (02):العلاقة بين احتمال وقوع الخطر وأثر حدة الخطر.

الأثر / الاحتمال	مرتفع	متوسط	منخفض
مرتفع	أقصى درجة	مرتفع	متوسط
متوسط	مرتفع	متوسط	منخفض
منخفض	متوسط	منخفض	متدني

المصدر: رقية عبد الحميد شرون، "**إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية والبنوك التجارية مع التركيز على خطر السيولة**"،الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 27.

الفرع الثاني : تعريف المخاطر البنكية

يعرف الخطر البنكي على أنه الفرق بين القيمة المتوقعة والقيمة المحققة فعليا إما إيجابا أو سلبا،الفرق الإيجابي في المجال البنكي يسمى "فرصة" وبالتالي فإن الخطر البنكي يبقى النتيجة السلبية غير المتوقعة ناتجة عن تغيرات البيئة التي يعمل فيها البنك بما يعرضه لفقد جزء من أصوله فالنتيجة السلبية تعبر عن الخسارة حيث في المجال البنكي يتم التمييز بين نوعين من الخسائر:

أولا :الخسائر المتوقعة :وهي الخسائر التي يتوقع البنك حدوثها مثل توقع عدم الوفاء بالدين في محفظة قروض الشركات مما يؤثر على أمان البنك فيتخذ الإجراءات اللازمة.

ثانيا :الخسائر غير المتوقعة : هي الخسائر التي تتولد نتيجة لأحداث غير متوقعة مثل : التقلبات المفاجئة في أسعار الفائدة،التقلبات المفاجئة في اقتصاد السوق ويعتمد البنك في هذه الحالة على متانة رأس ماله لمقابلة الخسائر غير المتوقعة[1].

وتعرف أيضا على أنها الفشل في تحقيق العائد والتقلب في القيمة السوقية للبنك[2].

كما يعرف أيضا أنه التغير أو التقلب غير المتوقع في العائد أو النتيجة،ويمكن قياسه بالانحراف المعياري للنتائج السابقة،وتنقسم المخاطر بصفة عامة إلى نوعين مخاطر نظامية وأخرى غير نظامية ،الأولى تنشأ من عوامل الاقتصاد الكلي مثل :التغيرات الاقتصادية،السياسية والاجتماعية،محيط الأعمال،التضخم...

أما المخاطر غير النظامية فهي المخاطر الخاصة بمؤسسة أو صناعة وهناك من يصنفها إلى : المخاطر المالية،التشغيلية و مخاطر الصناعة.

- **المخاطر المالية** :تنشئ من العمليات البنكية

[1]– رقية عبد الحميد شرون، مرجع سبق ذكره، ص 38.

[2]– العونية بن زكورة ، فاطمة الزهراء سعيدي ، "**إدارة المخاطر المصرفية**"، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2020، ص 14.

- **المخاطر التشغيلية ومخاطر الصناعة** : ترتبط بالأعمال الداخلية والظروف المحيطة بالبنك[1].

من خلال التعاريف السابقة يتضح أن الخطر لصيق بالعمل المصرفي سواء رغب البنك أو لم يرغب وهذا لتنوع مصادر الخطر.

المطلب الثاني : أسباب نشوء المخاطر البنكية

تتعرض البنوك لمجموعة من المخاطر التي قد تعود أسبابها إلى المحيط العام الذي تعمل فيه هذه البنوك وإلى نوعية عمل البنك في حد ذاته ومن بين هذه الأسباب ما يلي:[2]

الفرع الأول : أسباب متعلقة بالبنك.

هناك أسباب تعود إلى البنك نفسه تتمثل في:

- نقص الاهتمام في تحديد وتحليل مخاطر القروض بشكل موضوعي وعدم اتباع المنهجية الموضوعية.
- الخطأ في تقدير الضمانات وعدم المتابعة والمراجعة الدورية للضمانات القائمة.
- قد يسمح البنك للمقترض باستخدام حصيلة القرض دفعة واحدة وبشكل خاص إذا لم تقتضي طبيعة عمله أو نشاطه مثل ذلك.
- امتناع البنك عن تقديم تمويل إضافي للمقترض من غير وجود مبرر لذلك.
- تدخل الإدارة العليا وجهات خارجية في قرار منح القروض.
- تقديم البنك تمويلا كاملا أو شبه كامل للمشروع الممول،فالأصل أن يساهم المقترض بنسبة معينة من التمويل ولو كانت بمبالغ قليلة بهدف ضمان جديته والتزامه من جهة وتخفيف المخاطر المرتبطة بالبنك من جهة أخرى.

الفرع الثاني : أسباب متعلقة بالبيئة الخارجية

هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى ظهور المخاطر البنكية والراجعة للبيئة الخارجية،وهي تعتبر من الأسباب التي تخرج عن إرادة كل من البنك والمقترض،إذ أنهم لا يستطيعون التحكم أو السيطرة عليها وتشمل الجوانب التالية:

- القوة القاهرة أو الأحداث المفاجئة.
- عدم الاستقرار الأمني والسياسي.
- نقص العملات الأجنبية وتذبذب أسعارها.
- ضعف أنظمة الرقابة الخارجية على البنوك.
- صغر حجم السوق وزيادة تأثره بالظروف المحيطة.
- عدم مرونة القوانين والتشريعات المتعلقة برهن الأموال والتنفيذ عليها.

---

[1]– رقية عبد الحميد شرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 38،39.

[2]–محمد داود عثمان،"**إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره** The management &Analysis of credit &its related risk"،الطبعة الأولى،دار الفكر ناشرون وموزعون،عمان،2013،ص ص405،406.

المطلب الثالث : أنواع المخاطر البنكية

تظهر الطبيعة العمل المصرفي وتنوع المحيط الذي تعمل به المصاريف وكذلك طبيعة النشاط المصرفي ،فالمهام البنكية تتحمل مخاطر لا تعد ولا تحصى وفيما يلي يمكن أن يشير إلى أهم مخاطر القطاع البنكي:

الفرع الأول :المخاطر الائتمانية Credit Risk

إن المخاطرة الائتمانية مترافقة مع نوعية الموجودات المصرفية ومع احتمالية الفشل في استرجاعها،إذ يوجد هناك صعوبة في تقييم نوعية الموجودات المصرفية بسبب محدودية المعلومات المتاحة.

وإن اكتسب المصرف موجودات مربحة فهو يفترض المخاطرة التي تبين أن المقترض سوف يفشل في سداد قيمة القرض وفوائده في الوقت المحدد،والمخاطر الائتمانية لهذا تعني التقلب المحتمل في صافي الدخل والقيمة السوقية لحق الملكية الناتجة عن عدم الدفع أو تأخير المدفوعات.

إن الأنواع المختلفة للموجودات لها احتماليات فشل مختلفة،والقروض بالتحديد تظهر مخاطرة ائتمانية كبيرة،وتقيم لمصارف مخاطرها الائتمانية عموما بالإيجابية على ثلاث أسئلة جوهرية تركز بشكل رئيس على تلك المجالات نفسها وهذه الأسئلة هي:

- ما هو معدل الخسارة التاريخية على القروض؟
- ما هي الخسائر المتوقعة في المستقبل؟
- كيف يستعد المصرف لمواجهة هذه الخسائر ؟

أولا:معدل الخسارة التاريخية Historical loss rate

يركز مديرو المصارف اهتمامهم الرئيسي على خسائر القروض التاريخية للمصرف لكون القروض تظهر معدلات الفشل العالية (كنسبة من القروض الكلية) التي تفحص تجارب الخسائر التاريخية المرتبطة بالخسائر الإجمالية gross loans losses، والإستردادات Recoveries وصافي الخسائر net losses،وإجمالي القروض تشير إلى قيمة الدينار من القروض الحقيقية التي لم تحصل خلال المدة،والإستردادات تشير إلى قيمة الدينار من القروض التي تم تحصيلها الآن،وصافي الخسائر تساوي الفرق بين إجمالي خسائر القروض والإستردادات.

ثانيا:الخسائر المستقبلية المتوقعة Expected Futur losses

النسب التي تفحص معدلات خسائر المستقبل المتوقعة تستند إلى القروض الممنوحة سابقا past due loans والقروض غير المحصلة Nona cerual loans والقروض غير المسددة الكلية Total concurrent loans وتصنف القروض كجزء من القروض الكلية.

ثالثا :الاستعداد للخسائر preparation for losses

تستخدم إدارة المصرف بعض الأدوات والنسب والتقنيات للاستعداد لمواجهة خسائر الائتمان ومن هذه النسب التي تعتمد على قدرة المصرف لتغطية الخسائر الحالية للمدة هي نسبة تغطية الأرباح لصافي الخسائر

earnings coverage of net losses وهي مقياس لصافي الدخل التشغيلي قبل الضرائب،أرباح (خسائر) الأوراق المالية،الإحتياطات لخسائر القروض مقسومة على صافي خسائر القروض[1].

تنشأ مصادر الخطر الائتماني في البنك نتيجة لعدة عوامل هي:[2]

- التركزات الائتمانية الناتجة عن تركيز البنك عمليات الإقراض على قطاع معين دون غيره أو مناطق جغرافية محددة.
- ضعف في عمليات تنويع المحفظة الائتمانية.
- البنوك التي تواجه نموا في محافظها الائتمانية تواجه مخاطر ائتمانية عالية.
- ضعف في الدراسة الائتمانية التي استند عليها في اتخاذ قرار الائتمان،أي ضعف في التحليل الائتماني والمالي.
- ضعف أنظمة الرقابة والمراجعة على الائتمان

أما أهم أنواع المخاطر الائتمانية هي:[3]

- **مخاطر عدم السداد**Default risk :وهي عدم مقدرة المدينين على سداد التزاماتهم في تواريخ الاستحقاق.
- **مخاطر البلد** country Risk :وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمالية التعرض للخسارة نتيجة التعامل مع أحد البلدان التي يمكن أن تعاني من سوء في الظروف الاقتصادية أو الأوضاع السياسية والاجتماعية والمعروفة بتمويل الإرهاب والسمعة السيئة للبلاد بعدم الوفاء أو سداد الالتزامات،وعدم استقرار العملة بسبب تخفيض قيمة العملة من خلال البنوك المركزية.
- **مخاطر التسوية** Settlement Risk :وهي المخاطر التي تنجم من عمليات التسوية الخاصة بالتدفقات النقدية والأصول المالية والأصول الأخرى.

هناك عدة صور للمخاطر الائتمانية والتي يمكن أن تحددها فيما يلي:[4]

- **المخاطر المتعلقة بالعميل وبالقطاع الذي ينتمي إليه** : وتنشأ بسبب السمعة الائتمانية للعميل ووضعه المالي وبالقطاع الذي ينتمي إليه،فلكل قطاع اقتصادي درجة من المخاطر تختلف باختلاف أساليب التشغيل والإنتاج لوحدات هذا القطاع.
- **المخاطر المرتبطة بالنشاط الذي تم تمويله** : إن هذا النوع من الخطر مرتبط بالعملية المراد تمويلها وكذا مدتها،مبلغها،ومدى توفر شروط نجاح إتمام مثل هذه العملية مهما كانت طبيعتها.

---

[1]– صادق راشد الشمري، "**استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية**"، الطبعة العربية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص ص89،90.

[2]– المرجع نفسه، ص 219.

[3]– صادق راشد الشمري، مرجع سبق ذكره، ص 91.

[4]– العونية بن زكورة ، فاطمة الزهراء سعيدي ، مرجع سبق ذكره، ص 21.

- **المخاطر المرتبطة بالظروف العامة** : تحدث نتيجة الظروف الاقتصادية والتطورات السياسية والاجتماعية وغيرها،وهذه المخاطر من الصعب عادة التنبؤ بها والتحكم فيها وأخذ الاحتياطات الكافية لمواجهتها.
- **المخاطر المتصلة بأخطاء البنك** : كثيرا ما تقع البنوك ضحية أخطائها هي وليست فقط أخطاء الغير،وبالتالي تمثل مشكلة الديون المتعثرة في أحد جوانبها الأساسية مشكلة البنك ذاته،نجد مثلا الأخطاء المرتبطة بسوء التسيير (عدم أخذ الضمانات الشخصية والعينية الكافية التي يمكن بيعها وتسييلها عند الضرورة،أو السماح للعميل باستخدام التسهيلات الممنوحة قبل تكملة المستندات والوثائق اللازمة،تخصيص نسبة كبيرة من القروض لمتعامل واحد).

الفرع الثاني : مخاطر السيولة liquidity Risk

تعني سيولة الأصل إمكانية تحويله إلى نقود حاضرة مساوية لقيمة الأصل،ويعرف خطر السيولة على أنه عدم القدرة على توفير التمويل اللازم لتأدية التزامات البنك في تواريخ استحقاقها والحصول على النقود من المقترضين أو بيع الأصول أي عدم القدرة على تمويل محفظة الأصول بمعدلات ملائمة وسيل أصولها بأسعار معقولة[1].

الفرع الثالث :المخاطر التشغيلية operational Risk

يمكن تعريف المخاطر التشغيلية بأنها : "مخاطر التعرض للخسائر التي تنجم عن عدم كفاية أو إخفاق العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة التي تنجم عن أحداث خارجية" وهي تتعلق بإدارة مخاطر التشغيل والعمليات وحوادث الأداء[2].

تنشأ هذه المخاطر بسبب الاختلال الوظيفي في نظم المعلومات وضعف إجراءات الرقابة والضبط الداخلي في المصارف،فهذه الضوابط تعمل على التأكد من أن المصرف يقوم بعملياته بشكل حذر بها يتفق مع السياسات والإستراتيجيات التي يضعها مجلس الإدارة،وأن هناك حماية للموجودات وسيطرة على الالتزامات بالإضافة إلى النظام المحاسبي يقدم معلومات كاملة وصحيحة عن آداء المصرف في الوقت المناسب[3].

الفرع الرابع : المخاطر السوقية Market Risk

إن المخاطر السوقية هي المخاطر الحالية والمحتملة للأرباح وحقوق حملة الأسهم الناتجة عن التحركات العكسية في الأسعار والمعدلات السوقية،والمجالات الثلاثة للمخاطر السوقية هي:[4]

- **مخاطر معدل الفائدة** Interest Rate Risk: هي التغيرات المحتملة في صافي دخل المصارف من الفوائد والقيمة السوقية لحقوق الملكية نتيجة التغيرات في مستويات معدلات الفائدة السوقية.

[1]– رقية عبد الحميد شرون، مرجع سبق ذكره، ص 45.

[2]– صادق راشد الشمري، مرجع سبق ذكره، ص 75.

[3]– عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي، مرجع سبق ذكره، ص 218.

[4]– صادق راشد الشمري، مرجع سبق ذكره، ص ص101، 102.

- **مخاطرة أسعار الأسهم وحقوق الملكية** Equity and security price Risk: هي المخاطرة المحتملة للخسائر المتوافقة مع تعاملات المصارف بمحافظها الاستثمارية.

الفرع الخامس : مخاطر رأس المال capital Risk

يتعين على السلطة الرقابية تعيين حدود لرأس المال المطلوب بحيث يشمل المخاطر التي يتحملها المصرف وقدرته على استيعاب الخسائر،وألا تكون أقل من الحدود التي حددها اتفاق بازل بشأن رأس المال المصرفي وذلك لمقابلة مخاطر الائتمان (credit Risk)،ومقابلة مخاطر السوق (Market Risk).

إن لرأس المال الأسهمي غايات متعددة فهو مصدر للدخل للمساهمين بالإضافة إلى كونه مصدرا للتمويل والنمو،فضلا عن أهميته في توفير الحماية للمودعين والدائنين وغيرهم من أصحاب المصالح.

يجب على السلطة الرقابية تحديد حدا أعلى من الحد الأدنى الذي تحدده لجنة بازل عندما يكون ذلك ضروريا بسبب تركيبة المخاطر التي يتعرض لها المصرف كما في حالة وجود ضعف في نوعية الموجودات أو زيادة تركيز المخاطر.

يعالج اتفاق بازل لرأس المال عنصرين مهمين من عناصر النشاط المصرفي هما:

- مستويات المخاطر الائتمانية للموجودات بالميزانية.
- العمليات التي تقع خارج الميزانية والتي تمثل تعرضا كبيرا للمخاطر[1].

الفرع السادس : مخاطر سعر الصرف

يتمثل هذا النوع من المخاطر في الخسائر التي يتكبدها البنك نتيجة للتغييرات في أسعار الصرف،حيث تحدث التباينات في المكاسب بسبب الإيرادات والنفقات بأسعار الصرف بواسطة مؤشرات أو ربط قيم الأصول والخصوم بذات العملات الأجنبية،وعموما ينشأ خطر الصرف نتيجة حيازة البنك لحقوق و/أو ديون بعملة صعبة تعرف تقلبات مستمرة في أسعارها ما يعرض البنك إلى خسائر وهذا في حالة التقلبات غير المرغوبة،كما يمكن أن ينشأ خطر الصرف نتيجة ترحيل نتائج محققة بالعملة الصعبة إلى حسابات البنك وتقييمها بالعملة المحلية (كتحويل الأرباح المحققة على العمليات المالية بالخارج إلى العملة المحلية).

إن مخاطر الصرف الأجنبي عنصر من عناصر مخاطر السوق،فبالنسبة لمعاملات السوق تكون أسعار الصرف الأجنبي مجموعة فرعية من المؤشرات السوقية التي تتم دراسة تباينها مع المؤشرات السوقية الأخرى.

وبالتالي فإن خطر سعر الصرف هو ذلك الخطر الذي يتعرض له كل من يملك أصولا أو قروض محررة بعملات أجنبية،بسبب القيمة المستقبلية لسعر صرف تلك العملات الأجنبية وهو أكثر المخاطر تأثيرا على البنوك التي تمارس نشاطاتها على المستوى الدولي،لأنها تواجه في نفس الوقت خطر سعر الصرف وخطر معدلات الفائدة،وهذا ما يفسر صعوبة التفريق بينهما،بالإضافة إلى دمج طرق إدارتهما[2].

---

[1]– عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي، مرجع سبق ذكره، ص 219.

[2]– حياة نجار، "**إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل –دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2014/2013، ص ص 57،58.

المطلب الرابع : العوامل المؤثرة على المخاطر البنكية

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على المخاطر البنكية نذكر منها ما يلي:[1]

- **التغيرات التنظيمية والإشرافية** : فقد فرضت العديد من الدول قيودا تنظيمية على البنوك للتقليل من مخاطر المنافسة،ولتشجيع البنوك على الالتزام بالمبادئ المصرفية السليمة مثل الالتزام بعلاقة معينة بين الأصول الخطرة ورأس المال ووضع الحدود القصوى من التسهيلات التي يمكن تقديمها للعميل الواحد.
- **عدم استقرار العوامل الخارجية** : أدى عدم استقرار أسعار الفائدة والتغير الشديد في أسعار العملات على إثر انهيار اتفاقية Breton woods إلى لجوء الكثير من الشركات الكبرى إلى الأسواق المالية وهذا لتفادي الخسائر المستقبلية أو لتحقيق أرباح منها،كما أدى عدم الاستقرار إلى ابتكار البنوك للعديد من أدوات التغطية المستقبلية لكن في المقابل خلق مخاطر من نوع آخر أضيفت للمخاطر البنكية.
- **المنافسة** : فمع تزايد أثر العولمة المالية،وتوصل المجتمع الدولي إلى إقرار اتفاقية تحرير الخدمات المالية والمصرفية سنة 1997 في إطار العالمية للتجارة فقد أخذت المنافسة تشتد في السوق المصرفي وقد اتخذت هذه المنافسة ثلاث اتجاهات رئيسية:
  - **الاتجاه الأول** : المنافسة بين البنوك التجارية فيما بينها سواء فيما يتعلق بالسوق المصرفية المحلية أو السوق المصرفية الدولية.
  - **الاتجاه الثاني** : المنافسة بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.
  - **الاتجاه الثالث** : المنافسة بين البنوك والمؤسسات غير المالية على تقديم الخدمات المالية والمصرفية
- **تزايد حجم الموجودات خارج الميزانية** : تزايد حجم هذه الموجودات وتنوعها لدى البنوك بغية تحسين العائد على موجوداتها من خلال الحصول على عوائد دون الحاجة إلى الاحتفاظ بموجودات ضمن بنود ميزانياتها.
- **التطورات التكنولوجية** : حيث كانت عمليات التحويل الإلكتروني للأموال والبطاقات البلاستيكية،أهم مظاهر ثورة المعلومات،هذا إلى جانب تخفيض الكلفة وزيادة قدرة البنك للتعرف على المخاطر وقياسها وإدارتها.

المبحث الثالث : إدارة المخاطر البنكية

يعتبر العمل البنكي متلازما مع المخاطر البنكية،ولكن تنوع الخدمات والأنشطة البنكية زاد من تعقيد المخاطر البنكية،وزيادة آثارها السلبية. ولإدارتها أصبح من الضروري الاهتمام بإدارة المخاطر البنكية خاصة في ظل الإخفاقات البنكية،حيث تسعى المصارف من خلال تبنيها لمفهوم إدارة المخاطر إلى التخفيف من احتمالات حدوث الخسارة،وتخفيض النتائج المالية للخسارة عند وقوعها.

المطلب الأول : مفهوم إدارة المخاطر البنكية

سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى تعريف إدارة المخاطر البنكية بالإضافة إلى أهميتها وأهدافها:

الفرع الأول : تعريف إدارة المخاطر البنكية

[1]– نعيمة خضراوي ، "إدارة المخاطر البنكية دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية، حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة الجزائري"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008/ 2009، ص ص4،5.

هناك العديد من التعريفات المختلفة لإدارة المخاطر البنكية،وذلك نظرا لاختلاف وتداخل الزوايا التي ينظر إليها منها فنجد:[1]

إدارة المخاطر البنكية هي نظام متكامل يهدف إلى مواجهة المشاكل بأفضل الوسائل وأقل التكاليف وذلك عن طريق اكتشاف الخطر،تحليله وقياسه مع تحديد أحسن الوسائل لمواجهته.

تعرف أيضا على أنها الرقابة من قبل مجلس الإدارة من أجل تحديد،قياس،متابعة ومراقبة جل الأخطار ذات الصلة بالنشاط وإعداد التقارير.

هي إجراء منتظم من أجل تحديد وتحليل،الاستجابة،ومتابعة المخاطر المتعلقة بأي مشروع،تتضمن الإجراءات،الأدوات والتقنيات التي تساعد على تعظيم الأرباح وتخفيض احتمالات الفشل.

يشير إلى تلك القرارات التي تستهدف شكل العلاقة الخاصة بالعائد والخطر المرتبطين بالتدفقات النقدية المستقبلية.

يشير إلى إعداد الدراسات قبل وقوع الخسائر أو بعد حدوثها،بهدف منع أو تقليل الخسائر المحتملة مع تحديد أي المخاطر يمكن السيطرة عليها مع تحديد الأدوات التي تسمح بتجنبها.

كما تعرف أيضا إدارة المخاطر على أنها تظلم يعتمد لاتخاذ القرارات الإستراتيجية،كما يوضح كيفية تغيير الإستراتيجية بهدف جعل مفاضلة العائد–مخاطرة حسب أهداف البنك الطويلة وقصيرة المدى،حيث تشمل العملية الإجمالية التي تتبعها المؤسسات المالية لتعريف استراتيجية العمل ولتحديد المخاطر التي ستتعرض لها مع إعطاء قيم لهذه المخاطر.

في البنوك يجب أن يكون هناك تداخل في إدارة المخاطر الإجمالية (مخاطر القرض ،السيولة ،السوق ،التشغيل،إدارة الأصول والخصوم ...الخ)وعدم التمييز بين هذه العمليات،حيث لإدارة كل هذه المخاطر يتم اعتماد نفس الطرق والأساليب الرياضية،نفس قاعدة البيانات،نفس التقارير ونفس نظام الإعلام والتكنولوجيا،بالإضافة إلى التداخل الكبير والارتباط بين هذه المخاطر.[2]

الفرع الثاني : أهمية وأهداف إدارة المخاطر البنكية

إن إدارة المخاطر لا تعمل على إزالة الخطر كليا،وإنما تعمل على جعل المخاطر بنسب معقولة دون أن تؤثر على العوائد،من خلال وضع خطة ملائمة للموازنة بين العائد والمخاطرة،جزء من هذه العملية يكون من خلال ضمان أن خطر معين لن يؤدي إلى مخاطر أخرى بسبب ارتباط المخاطر ببعضها ويعتبر قياس ومراقبة المخاطر أهم هدف لإدارة المخاطر بالإضافة إلى:[3]

- رصد الخطر وتحديده،فيمكن فعل ذلك عن طريق استخدام التقنيات المتوفرة لدى البنك،واستخدام بيانات وسجلات دقيقة لكافة جوانب المؤسسة.

[1]– العونية بن زكورة ، فاطمة الزهراء سعيدي ، مرجع سبق ذكره، ص ص39،40.

[2]– رقية عبد الحميد شرون، مرجع سبق ذكره، ص ص55، 56.

[3]– المرجع نفسه، ص ص 56،57.

- قياس المخاطر من أجل مواكبتها والتحكم بها، ويمكن أن يكون هذا القياس كميًا أو بيانيا،أو بطريقة خاصة بكل بنك.
- تخفيض تقلبات عوائد وأصول البنك.
- إدارة الخطر من خلال تعظيم العوائد وخلق فرص وفي نفس الوقت تخفيض الخسائر وحماية الأصول.
- تعتبر إدارة ومراقبة المخاطر جزء من الإستراتيجية العامة للبنك التي تطرح في اللقاءات الدورية،حيث تعمل على الاهتمام بتنافسية البنك.
- التطورات في أسواق البنوك،أسعار الصرف... أي أن البنك بدون وجود إدارة مخاطر وثقافة التحوط من المخاطر يمكن أن يستأخر في مواجهة مختلف التغيرات والخسائر المتوقعة.
- ضمان كفاية الموارد في حالة وقوع الخطر وترتب خسارة عالية والقدرة على أداء الالتزامات القانونية،واستقرار الأرباح لضمان نمو استمرارية وجود البنك.

بالإضافة إلى:

- تنفيذ إستراتيجية البنك بتزويد البنك بنظرة أفضل للمستقبل والقدرة على تحديد سياسات الأعمال،إضافة إلى التحكم والسيطرة على عدم التأكد المحيط بالمكاسب المتوقعة.
- الميزة التنافسية.
- قياس مدى كفاية رأس المال والقدرة على الوفاء بالالتزامات.
- المساعدة في اتخاذ القرار من خلال رصد المخاطر الكامنة قبل اتخاذ القرار وإعطاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين فكرة كلية على جميع المخاطر التي يواجهها البنك.
- المساعدة في اتخاذ قرارات التسعير.
- رفع التقارير عن المخاطر ومراقبتها.
- وضع نظام الرقابة الداخلية وذلك لإدارة مختلف أنواع المخاطر في جميع وحدات البنك.
- التأكد من حصول البنك على عائد مناسب للمخاطر التي قد يواجهها.
- استخدام إدارة المخاطر كسلاح تنافسي.

المطلب الثاني : مبادئ إدارة المخاطر البنكية

الفرع الأول : مبادئ إدارة المخاطر البنكية

تتمثل أهم مبادئ إدارة المخاطر البنكية فيما يلي:[1]

- تقع مسؤولية إدارة المخاطر بشكل أساسي على عاتق مجلس الإدارة لكل بنك،الذي يعتبر المسؤول أمام المساهمين عن أعمال البنك،وهو ما يستوجب فهم المخاطر التي يواجهها البنك والتأكد من أنها تدار بأسلوب فعال وكفء.

[1]– صلاح الدين حسن السيسي، "**الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال تقييم أداء البنوك والمخاطر المصرفية الإلكترونية**"، الطبعة الاولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2010، ص ص249،250.

- على مجلس الإدارة إقرار استراتيجية إدارة المخاطر،وتشجيع القائمين على الإدارة على قبول وأخذ المخاطر بعقلانية،في إطار هذه السياسات،والعمل على تجنب المخاطر التي يصعب عليهم تقييمها.
- أن تكون لدى بنك لجنة مستقلة تسمى "لجنة إدارة المخاطر"تشمل في عضويتها بعض المسؤولين التنفيذيين بالبنك،ويناط بهذه اللجنة مسؤولية تحديد ووضع سياسات إدارة المخاطر استنادا إلى استراتيجية المخاطر والإستراتيجية العامة للبنك التي يضعها مجلس الإدارة،مع الأخذ في الاعتبار أسلوب الحيطة والحذر وعدم التركيز على نوع واحد من المخاطر.
- إنشاء إدارة متخصصة تتولى تطبيق سياسات إدارة المخاطر،وتقع على عاتقها المسؤولية اليومية لمراقبة وقياس المخاطر للتأكد من أن أنشطة البنك تتم وفق السياسات والحدود المعتمدة وتكون تلك الإدارة مسؤولة أمام لجنة إدارة المخاطر.
- يتم تعيين مسؤول مخاطر لكل نوع من المخاطر الرئيسية التي يواجهها كل بنك،وخاصة مخاطر الائتمان والسوق والسيولة،ويشترط أن تكون لدى كل منهم الدراية الكفاية والخبرة في مجال عمله وفي مجال خدمات ومنتجات البنك ذات العلاقة بالمخاطر المتعلقة باختصاصه.
- ضرورة وجود منهجية ونظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر لدى كل بنك وذلك لتحديد مستوى كل نوع من المخاطر التي يمكن قياسها وبشكل دقيق لمعرفة وتحديد تأثيرها على ربحية البنك وملاءته الرأسمالية.

الفرع الثاني : متطلبات نجاح نظام إدارة المخاطر البنكية

ولنجاح هذا النظام من حيث المراقبة فإنه لا بد من:[1]

- إيجاد مجموعة شاملة ومتجانسة من الحدود والسقوف التي تشمل على سبيل المثال حدودا ائتمانية وحدودا احترازية تفرض وقف التداول أو المتاجرة لتقليل مقدار الخسائر.
- وضع حدود للسيولة العامة للبنك وكذلك حدود لسيولة المنتجات والأدوات الاستثمارية بحيث تعزز تلك المنهجية من نظام القياس والمراقبة.
- لا بد من تقييم أصول كل بنك وخاصة الاستثمارية منها على أساس القيمة العادلة إن وجدت أو سعر السوق أو السعر الذي يتم تحديده باستقلالية عن المتعاملين في حالة عدم توافر سعر السوق وذلك كمبدأ أساسي لقياس المخاطر والربحية.
- ضرورة استخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر،توفر بشكل دوري وفي الوقت المناسب معلومات مالية تفصيلية وشاملة ودقيقة عن المخاطر التي يواجهها البنك.
- يجب الاحتفاظ كتابيا بكافة التفاصيل المتعلقة بطريقة عمل أنظمة المعلومات،وطريقة معالجة المعلومات،ومراجعتها بشكل دوري للتحقق من توافقها مع المعلومات المستخرجة من الأنظمة المعلوماتية.

[1]– صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سبق ذكره، ص 251.

- ضرورة وجود وحدة مراجعة داخلية مستقلة بالبنوك تتبع مجلس الإدارة بالبنك مباشرة وتقوم بالمراجعة على جميع أعمال وأنشطة البنك بما فيها إدارة المخاطر.
- لابد من وضع ضوابط تشغيلية فعالة وحازمة في جميع قطاعات البنك مثل الفصل بين الوظائف والمهمات،ووجود آلية لتتبع سلسلة الإجراءات أو المعاملات.
- وضع ضوابط أمان يجمع الأنظمة المعلوماتية الرئيسية لكل بنك من أجل الحفاظ على صحة وسلامة وسرية المعلومات،ولمزيد من الأمان يتعين مراجعة جميع الأنظمة الرئيسية من قبل أطراف أخرى خارجية من ذوي الاختصاص.
- وضع خطط للطوارئ معززة بإجراءات وقائية ضد الأزمات،يتم الموافقة عليها من قبل المسؤولين ذوي العلاقة،وذلك للتأكد من أن البنك قادر على تحمل أي أزمة أو تواصل في الأنظمة أو أجهزة الاتصالات على أن تخضع هذه الخطط للاختبار بشكل دوري.

المطلب الثالث : مراحل إدارة المخاطر البنكية

تعتمد عملية إدارة المخاطر المصرفية على مجموعة من المراحل والتي يمكن ذكرها كما يلي:[1]

- تعريف المخاطر التي يتعرض لها العمل المصرفي وتحديد طبيعتها.
- القدرة على قياس تلك المخاطر بصفة مستمرة من خلال اختيار نظم معلومات ملائمة.
- تحليل المخاطر الخاصة والتأكد على المخاطر الناذرة الحدوث لأن نتائجها تكون ذات آثار كبيرة.
- اختيار المخاطر التي يرغب البنك في التعرض لها.
- مراقبة الإدارة لتلك المخاطر وقياسها لمعايير مناسبة واتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب لتعظيم العائد مقابل تحجيم المخاطر،وهو جهد متواصل لا ينتهي ويمثل صميم العمل المصرفي.
- عداد التقارير حول المخاطر التي تعترض نشاط البنك.

الشكل (02) :مراحل إدارة المخاطر البنكية

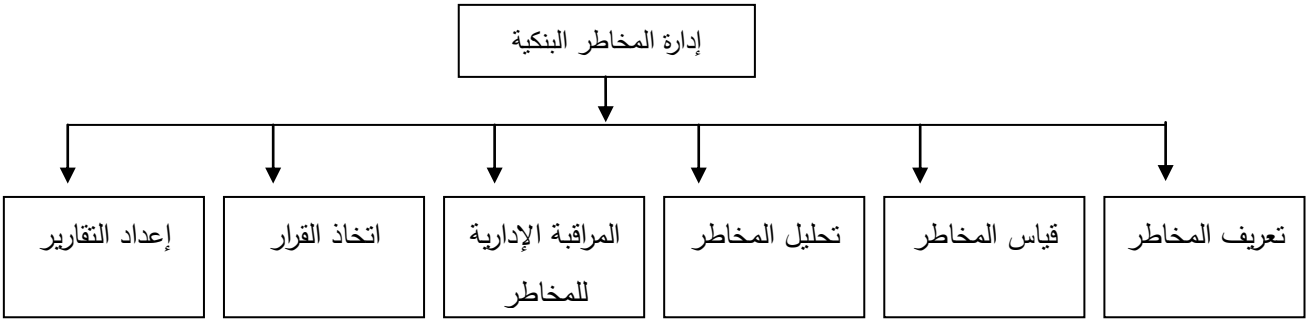

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات السابقة

[1]– العونية بن زكورة ، فاطمة الزهراء سعيدي ، مرجع سبق ذكره، ص ص42، 43.

المطلب الرابع : استراتيجيات إدارة المخاطر البنكية

هناك عدة أساليب للتعامل مع المخاطر المصرفية،فكل مصرف يختار الأسلوب المناسب له وفقا لظروفه وأهدافه،وعليه يوجد عدة أساليب واستراتيجيات لإدارة المخاطر البنكية هي: [1]

- **تفادي المخاطرة** : تتضمن رفض البنك قبولها حتى ولو للحظة،إن التعرض للمخاطر غير مسموح به بأن يدخل حيز الوجود،ويتحقق ذلك عن طريق عدم القيام بالعمل المنشئ للمخاطرة.
- **تقليل المخاطرة** : تتضمن تقليل المخاطرة بطريقتين : الأولى من خلال منع المخاطرة والتحكم فيها من خلال استخدام مخففات لتخفيف المخاطر والمشتقات الائتمانية،والثانية تكون من خلال استخدام قانون الأعداد الكبيرة،فعن طريق دمج عدد كبير من وحدات التعرض يمكن التوصل لتقديرات دقيقة بشكل معقول للخسائر المستقبلية لمجموعة ما،وبناءًا على هذه التقديرات يمكن لبنك أن يقترض حدود خسارة نتيجة يمثل هذا التعرض ولا يواجه احتمال الخسارة نفسها.
- **الاحتفاظ بالمخاطرة** : وهو من أكثر الأساليب شيوعا للتعامل مع المخاطرة،فالبنك قد يواجه العديد من المخاطر وعندما لا يتم اتخاذ أي إجراء لتفادي المخاطرة أو تقليلها،يتم الاحتفاظ باحتمال الخسارة الذي تنطوي عليه تلك المخاطرة.
- **تحويل المخاطرة** : تتضمن نقل أو تحويل المخاطرة من شخص إلى شخص آخر يكون أكثر استعدادا لتحمل المخاطرة. ومن الأمثلة على ذلك استخدام المشتقات الائتمانية وبوليصية التأمين الائتماني.
- **اقتسام المخاطرة** : يعتبر هذا الأسلوب صورة من صور الاحتفاظ بالمخاطرة وذلك من خلال اقتسام المخاطرة،ويتم تحويل احتمال الخسارة من الفرد إلى المجموعة،ومن الأمثلة على ذلك أن يقوم عدد من المستثمرين بجمع رأس مالهم،بحيث يتحمل جزءا فقط من فشل المشروع.

[1]– محمد داود عثمان، مرجع سبق ذكره، ص ص266،267.

خلاصة الفصل الأول

انطلاقا مما سبق ذكره من معلومات حول البنوك التجارية والمخاطر البنكية وكذلك إدارة المخاطر البنكية يمكن الخروج باستنتاج عام مفاده أن البنوك مؤسسات مالية تهدف إلى تحقيق الربح وتوفير الأمان وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

والحديث عن المخاطر البنكية وإدارتها يتطلب مجالا واسعا من البحث،فبعد تسليطنا الضوء على مفهوم المخاطر البنكية توصلنا إلى أن البنوك التجارية أثناء نشاطها تتعرض لمجموعة من المخاطر التي تحدث نتيجة لعدم التأكد وتتمثل أهم هذه المخاطر في مخاطر الائتمان،مخاطر السيولة،مخاطر السوق،مخاطر سعر الفائدة،مخاطر تقلب أسعار الصرف... والتي تنجم من كثرة وتنوع الأعمال المصرفية في وقتنا الحالي،حيث يقتضي على البنك قياس هذه المخاطرة وفرض الإجراءات الصحيحة لكي تراقب سير عملياتها اليومية وتعمل على محاربة المخاطر حتى تحافظ البنوك على ربحيتها وتزيد من استقرارها.

الفصل الثاني : مدخل عام للتحليل المالي

المبحث الأول:أساسيات التحليل المالي

المبحث الثاني:أطراف التحليل المالي استعمالاته ومصادره

المبحث الثالث:التحليل المالي وعلاقته بالمخاطر البنكية

تمهيد

إن أهمية التحليل المالي تزداد يوميا بعد يوم في عالمنا المعاصر،إذا يعد أحد المواضيع المهمة في حقل الإدارة المالية،ومن خلاله تتمكن المنشأة من تشخيص نقاط القوة والضعف في بيئتها الداخلية وتقويم قراراتها التمويلية والاستثمارية،مما يساعد في اكتشاف المخاطر ومعالجتها في الوقت المناسب وقد ازدادت أهمية التحليل المالي نتيجة عدة عوامل منها ارتفاع حدة المنافسة بين المشروعات الاقتصادية المختلفة،المخاطر التي تتعرض لها البنوك،فالتحليل المالي بمفهومه الحقيقي لا يقتصر فقط على قراءة الأرقام التي تظهرها البيانات المالية المنشورة وإنما يتعدى ذلك إلى البحث عما وراء تلك الأرقام من دلالات تساعد في التنبؤ باتجاهاتها المستقبلية.

وسنحاول في هذا الفصل معرفة أهم المفاهيم الخاصة بالتحليل المالي،حيث قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول :أساسيات التحليل المالي.

المبحث الثاني :أطراف التحليل المالي استعمالاته ومصادره.

المبحث الثالث :التحليل المالي وعلاقته بالمخاطر البنكية.

المبحث الأول : أساسيات التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي من أكثر مجالات علوم التسيير تطورا إذ يعتبر تشخيصا لحالة أو وظيفة مالية في مؤسسة ما خلال دورة إنتاجية أو عدة دورات،وهذا لمن لهم علاقة بالمؤسسة كرجال الأعمال بنوك،مستثمرين،بهدف إظهار كل التغيرات للحالة المالية وبالتالي اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

المطلب الأول : نشأة التحليل المالي

بدأ الاهتمام بالتحليل المالي مع بدايات القرن العشرين وخاصة مع ازدياد انتشار الشركات المساهمة بما فرضته من فصل بين الإدارة والملكية،وفي البداية نصب الاهتمام على قائمة المركز المالي(الميزانية) باعتبارها القائمة الأهم وكان جل الاهتمام في التحليل ينصب على مصادر التمويل الطويل الأجل.

ومع اتساع الدور المصرفي وخاصة في مجال تقديم التسهيلات الائتمانية أصبح للميزانية دورا أساسيا في الموافقة على تقديم التسهيلات الائتمانية المطلوبة من المنشآت ويعود ذلك إلى تاريخ 9 فيفري 1895 وذلك عندما أقر المجلس التنفيذي لجمعية مصرفيين ولاية نيويورك " التوصية إلى أعضاء هذه الجمعية بأن يطلبوا ممن يقترضون المال من المؤسسات التي يتبعون لها أن يزودونهم ببيانات مكتوبة حول الأصول والالتزامات الخاصة بهم وذلك بالصيغة التي توصي بها لجنة البيانات الموحدة للمجموعات المختلفة".

ومنذ تلك الفترة تم بحث هذا الموضوع باستفاضة،وقد أوصى كبار المصرفيين المعروفين باستعمال هذه البيانات لأغراض منح التسهيلات الائتمانية،ولقد تمت التوصية ولأول مرة على ضرورة تحليل هذه البيانات في عام 1906 م،وكان الرأي حينئذ بضرورة إجراء تحليل شامل للبيانات من قبل المسؤولين عن منح التسهيلات الائتمانية وذلك عن طريق الدراسة والمقارنة حيث يسمح ذلك بمعرفة نقاط الضعف والقوة في تلك البيانات،وقد لاقت فكرة المقارنة قبولا جيدا وبدأوا يفكرون في أي البيانات ينبغي مقارنتها،وفي عام 1908 م تم اعتماد القياس الكمي بواسطة النسب.

ولقد فرضت أزمة الكساد العالمية (1929-1933) بما أفرزته من إفلاس لشركات كثيرة التي توجه الاهتمام في التحليل المالي إلى قضيتين أساسيتين في المنشآت بسبب وضع السيولة لديها حيث أنها لم تستطع تسديد التزاماتها المالية عند استحقاقها. والقضية الثانية هي الربحية والمقدرة على المنافسة وهكذا تنامى الاهتمام وبشكل متزايد بقائمة الدخل وفاقت في أهميتها قائمة المركز المالي.

وبعد الحرب العالمية الثانية وانتشار ظاهرة التضخم المالي وارتفاع الأسعار وتأثير ذلك على بنود قائمة المركز المالي بشكل كبير ازداد الاهتمام ثانية بقائمة المركز المالي إلى جانب الاهتمام بقائمة الدخل،وينظر الآن إلى التحليل المالي نظرة شاملة وخاصة مع استخدام الأساليب الكمية الحديثة واستخدام الحاسوب حيث أصبح التحليل المالي يتم بمستوى عال من الكفاءة،ولم يعد هناك اهتماما بقائمة أكثر من قائمة بل أصبح الهدف من التحليل والمعلومات المرغوب الحصول عليها هي التي تحدد القائمة التي يجب الاعتماد عليها من أجل الوصول إلى المطلوب من المعلومات.

فالتحليل المالي أصبح يساعد في تقييم الأداء ويساعد في التخطيط المستقبلي لكافة النشاطات حتى أنه يعمل على إخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة والسيطرة[1].

المطلب الثاني : مفهوم التحليل المالي

سنحاول التعرف على معنى التحليل المالي وأهميته.

الفرع الأول : تعريف التحليل المالي

هناك عدة تعاريف للتحليل المالي سنذكر منها:

التحليل المالي Financial Analysis هو: " معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة لتقييم المشروع القائم أو المراد تطويره وتوسيعه وتشخيص المشاكل لاتخاذ القرارات المستقبلية والتخطيط لها في ظل ظروف عدم التأكد Uncertainty وهي مهمة في مشاريع الدولة المركزية لأن المجتمع هو من يتحمل الخسائر الناجمة عن فشل المشاريع"[2]. ويتضمن عملية تفسير القوائم المالية وفهمها وهو أحد المصادر المهمة للمعلومات واهتمت جميع الأنظمة الاقتصادية بدراسات التقييم والتحليل المالي في اتخاذ القرارات الاستثمارية ولتحقيق الأهداف الأساسية لرفاهية المجتمع وتقديم أفضل الخدمات العامة في أنظمة التخطيط المركزي أو تحقيق أفضل العوائد الممكنة في ظل نظام السوق آخذين بنظر الاعتبار أهمية الضرائب كعائد عام.

ويمكن تعريفه أيضا على أنه " تشخيص للوضعية المالية للمؤسسة من مختلف جوانبها بتاريخ معين عادة هو تاريخ إقفال القوائم المالية من أجل تحديد نقاط الضعف والبحث عن أسبابها ومعالجتها وكذلك الحفاظ على نقاط القوة للحفاظ عليها وتدعيمها مستقبلا"[3].

ويعرف أيضا بأنه عبارة عن " عملية معالجة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما لأجل الحصول منها على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر وكذلك فيه تشخيص أية مشكلة موجودة (حالية أو تشغيلية) وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل"[4].

ومما سبق يمكن القول بأن التحليل المالي عبارة عن تحويل الكم الكبير من البيانات والأرقام إلى كم أقل ليستخدم لتشخيص نقاط القوة ونقاط الضعف وتحديد مسبباتها وتحديد التهديدات التي تواجه المنشآت.

الفرع الثاني : أهمية التحليل المالي

تتمثل أهمية التحليل المالي فيما يلي:[5]

---

[1]– منير شاكر محمد وآخرون، "**التحليل المالي مدخل صناعة القرارات**"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2005 ،ص ص10،11.

[2]– خالد توفيق الشمري، "**التحليل المالي والاقتصادي في دراسات تقييم وجدوى المشاريع**"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر عمان، 2010، ص54.

[3]– مليكة زغيب ، ميلود بوشنيقر ، "**التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**"، الطبعة الثانية ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2011، ص16.

[4]–عبد الحليم كراجة وآخرون، "**الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات)**"، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص157.

[5]– حمزة محمود الزبيدي، "**أساسيات الإدارة المالية**"، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص74.

- يعد التحليل المالي أحد أهم وسائل الإدارة المالية التي تلجأ إليها لتقييم قراراتها المختلفة سواء تلك المرتبطة بالاستثمار أي مجموعة القرارات التي تتخذ لصياغة حجم الاستثمار (الموجودات) التشغيلي وأنواعه، أو تلك القرارات التي تجسد هيكل التمويل ومصادره المختلفة وضمان استخدامها بأقل تكلفة ممكنة.
- يساعد التحليل المالي في الوصول إلى تشخيص دقيق لنقاط القوة والإحاطة بجوانب الضعف وتقييم الموقف الاستراتيجي للشركة ككل.
- تحديد الفرص وبيان التهديدات والتي تجسد بيئة الشركة الخارجية.
- يعد أهم الوسائل التي يمكن من خلالها تحديد وتقييم البدائل الاستراتيجية المختلفة وذلك بتمكين الإدارة من استغلال الفرص المتاحة وتجنب التهديدات التي تواجهها.

بالإضافة إلى:[1]

- يتناول التحليل المالي بيانات النظام المحاسبي للمشاريع المختلفة وبغض النظر عن طبيعة عملها ليمد متخذي القرارات في المجتمع بالمؤشرات المرشدة لسلوكياتهم في اتخاذ القرارات الرشيدة.
- يساعد التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع، ولتقييم الأداء بعد إنشاء المشاريع، كما يساعد في التخطيط المستقبلي لأنشطة المشروع إضافة إلى إخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة والسيطرة وحماية المؤسسة من الانحرافات المحتملة.
- يساعد التحليل المالي في توقع المستقبل للوحدات الاقتصادية من حيث معرفة مؤشرات نتائج الأعمال وبالتالي اتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة الاحتمالات المختلفة.

المطلب الثالث : أنواع التحليل المالي

يمكن النظر إلى التحليل المالي باعتباره أنواعا متعددة،يكمل بعضها الاخر وهذه الأنواع ناتجة عن التبويب ، الذي يتم استنادا إلى أسس مختلفة ومن أهمها:

الفرع الأول : من حيث الجهة القائمة بالتحليل

يتم تقسيم التحليل المالي استنادا إلى الجهة القائمة بالتحليل إلى:[2]

أولا :التحليل الداخلي : إذا تم التحليل المالي من قبل شخص أو مجموعة أشخاص من داخل المشروع نفسه وعلى بيانات المشروع ولغايات معينة يطلبها المشروع، فيعتبر التحليل داخليا وغالبا ما يهدف هذا التحليل إلى خدمة إدارة المشروع في مستوياتها الإدارية المختلفة.

ثانيا :التحليل الخارجي :يقصد به التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المشروع،ويهدف هذا التحليل إلى خدمة هذه الجهات ولتحقيق أهدافها،ومن أمثلة هذه الجهات القائمون بأعمال التسهيلات المصرفية في البنوك والبنوك المركزية،والغرف الصناعية...

---

[1]– وليد ناجي الحيالي، "**الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي (منهج علمي وعملي متكامل)**"، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، ، عمان، 2003، ص24.

[2]– وليد ناجي الحيالي، مرجع سبق ذكره، ص ص 28،29.

الفرع الثاني : من حيث الفترة التي يغطيها التحليل

يمكن تبويب التحليل المالي استنادا إلى طول الفترة الزمنية التي يغطيها التحليل إلى ما يلي:[1]

أولا : التحليل المالي قصير الأجل : قد يكون التحليل رأسيا أو أفقيا لكنه يغطي فترة زمنية قصيرة. ويستفاد منه في قياس قدرات وإنجازات المشروع في الأجل القصير،وغالبا ما يركز هذا النوع من التحليل على قابلية المشروع في الأجل القصير على تغطية التزاماته الجارية وتحقيق الإيرادات التشغيلية،لذلك غالبا ما يسمى بتحليل السيولة،وهذا النوع من التحليل يهم بالدرجة الأولى الدائنون والبنوك.

ثانيا : التحليل المالي طويل الأجل : يركز هذا التحليل على تحليل هيكل التمويل العام والأصول الثابتة والربحية في الأجل الطويل،إضافة إلى تغطية التزامات المشروع طويلة الأجل بما في ذلك القدرة على رفع فوائد وأقساط الديون عند استحقاقها ومدى انتظامها في توزيع الأرباح وحجم هذه التوزيعات،وتأثيرها على أسعار المشروع في الأسواق المالية،ولتحقيق الغايات السابقة يقوم المحلل المالي بتحليل التناسق في الهيكل التمويلي والاستخدامات،مما يعني الجمع بين التحليل قصير الأجل (عند دراسة مصادر التمويل قصيرة الأجل ومجالات استخدامها) وبين التحليل طويل الأجل عند دراسة مصادر التمويل طويلة الأجل (داخلية وخارجية) ومجالات استخداماتها.

الفرع الثالث : من حيث البعد الزمني للتحليل

إن للتحليل بعدا زمنيا يمثل الماضي والحاضر وعليه يمكن تبويب التحليل المالي من حيث علاقته بالزمن إلى:[2]

أولا : التحليل الأفقي (المتغير):يقصد بالتحليل الأفقي دراسة أي فقرة من فقرات الكشوفات المحاسبية على مدى سنوات متعددة بمعنى آخر إذا ما أريد دراسة ربحية الشركة لمدة خمس سنوات ماضية فإنه تؤخذ الكشوفات للسنوات الخمس الماضية ونلاحظ فيها ربحية الشركة ومقارنتها سنة بعد أخرى لاستخراج المؤشرات التي توضح مدى تطور الربحية أو تدهورها خلال السنوات الماضية وهذا يعني أن التحليل الأفقي يعتمد على الفترة التاريخية التي مضت على المنشأة ومقارنة السنة التي يراد فيها استخراج المؤشرات بالسنوات الماضية،وسمي بالتحليل المتغير لأنه يوضح التغيرات التي حدثت خلال فترة زمنية محددة.

ثانيا :التحليل الرأسي (الثابت):ويعني مقارنة مقدار معين في سنة معينة بالمقدار الآخر داخل نفس السنة وأكثر وضوحا إذا ما أريد معرفة ربحية المنشأة لإحدى السنوات فمثلا:لتكن سنة 2000 فإنه تأخذ الربحية لهذه السنة وتنسب إلى مبيعات سنة 2000 وبالتالي يمكن الحصول على معدل الربحية التجارية لتلك السنة دون السنوات الأخرى.

---

[1]– وليد ناجي الحيالي، مرجع سبق ذكره ، ص30.

[2]– عبد الستار مصطفى الصياح، سعود جايد العامري، "**الإدارة المالية أطر نظرية وحالات علمية**"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، ، عمان، 2003، ص53.

الفرع الرابع : من حيث الشمولية

ينقسم التحليل المالي من حيث الشمولية إلى:[1]

أولا :التحليل المالي الشامل:وهو تقييم نشاط المؤسسة ومركزها المالي ككل خلال فترة زمنية محددة.

ثانيا :التحليل المالي الجزئي:وهو تقييم جزء معين من نشاط المؤسسة ومركزها المالي خلال فترة زمنية محددة.

الفرع الخامس : من حيث النطاق

ينقسم التحليل المالي من حيث النطاق إلى:[2]

أولا :التحليل المالي على المستوى القومي : ويقصد به تقييم نشاط الدولة من الناحية المالية باعتبارها وحدة اقتصادية واحدة.

ثانيا :التحليل المالي على مستوى المؤسسة : ويقصد به تقييم نشاط المؤسسة سواء كانت تهدف إلى تحقيق الربح أو عائد اجتماعي من ممارسة نشاطاتها خلل فترة زمنية معينة.

الشكل رقم(03):أنواع التحليل المالي

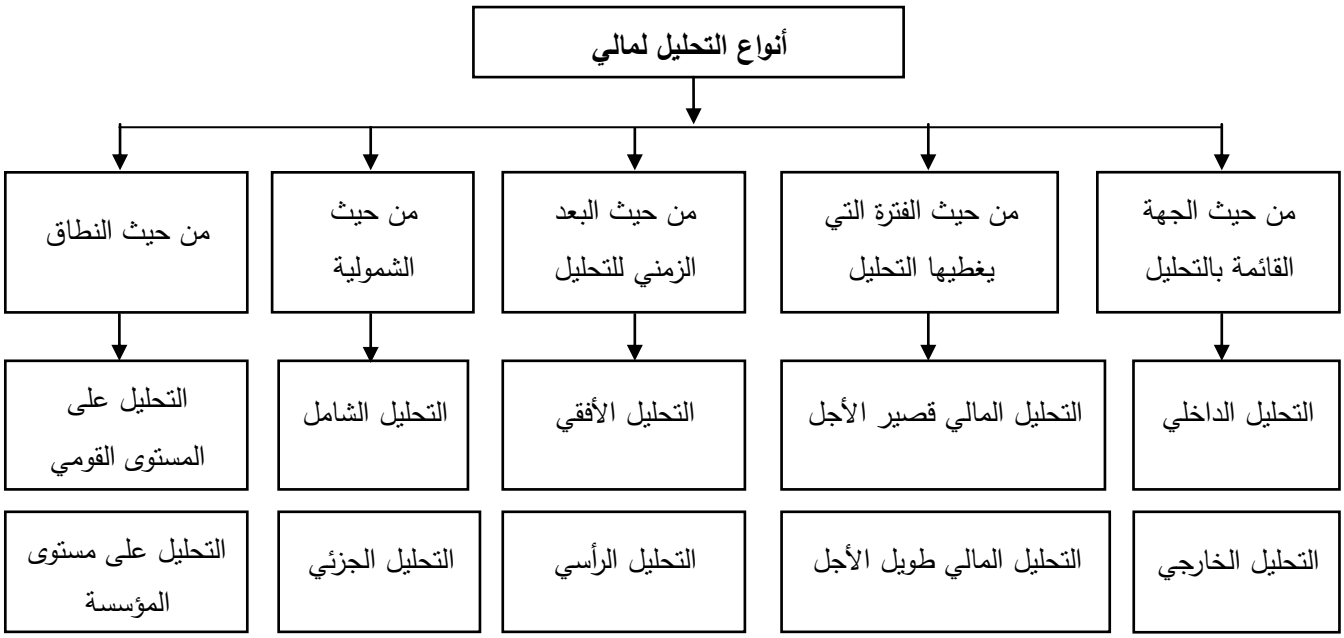

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على المراجع (وليد ناجي الحيالي 2003، الصفحات 28-30، ومجلة المنهل الاقتصادي الصفحة 504).

المطلب الرابع : أهداف التحليل المالي

تتمثل أهداف التحليل المالي في:[3]

- تقييم أداء الوحدات الاقتصادية وزيادة القيمة الحالية والمستقبلية للمشاريع القائمة وزيادة القيمة المتوقعة للمشاريع الجديدة.

[1]- " **تقييم استخدام أدوات التحليل المالي في ترشيد عملية اتخاذ القرارات**"، دراسة تطبيقية للتحليل المالي على مؤسسة "ايلوصوي"، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 04، العدد 02، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر، أكتوبر 2021، ص504.

[2]- المرجع نفسه، ص 504.

[3]- خالد توفيق الشمري، مرجع سبق ذكره، ص55.

- متابعة تنفيذ الخطة الاستثمارية الموضوعة.
- بناء التوقعات خلال الفترة الزمنية القادمة قصيرة الأجل ومتوسطة وطويلة الأجل للمحافظة على السيولة اللازمة للمشاريع القائمة والجديدة وتحقيق فوائض مالية مستمرة.
- تحقيق العوائد المناسبة على الاستثمار كالربحية التجارية للمشاريع القائمة والجديدة على حد سواء، إلا أنها تتفاوت في الأهمية في الأنظمة الاقتصادية كالتخطيط المركزي يركز بدرجة أكبر على الوفورات الخارجية من منافع وتكاليف على الاقتصاد القومي عند دراسة التقييم المالي للمشاريع القائمة أو المطلوب توسعتها أو المشاريع الجديدة.

بالإضافة إلى:[1]

- تحديد قدرة المؤسسة على خدمة دينها وقدرتها على الاقتراض.
- تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة.
- معرفة وضع الشركة في قطاعها.
- معرفة حقيقة الوضع المالي للمؤسسة.
- الحكم على مدى كفاءة الإدارة.
- معرفة الاتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة.

المبحث الثاني: أطراف التحليل المالي استعمالاته ومصادره

إن التحليل المالي موضوع مهم وضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم، وقد اكتسب أهمية بالغة لدى الكثير من مستعمليه لما يقدمه من معلومات ذات دلالة هامة، وسنطرق في هذا المبحث إلى الأطراف المستفيدة منه واستعمالاته ومنهجيته وأهم مصادره.

المطلب الاول : الجهات المستفيدة من نتائج التحليل المالي

تتعدد الأطراف المهتمة بالتحليل المالي نظرا لما يقدمه هذا التحليل من إجابات على تساؤلات مختلفة لهذه الأطراف،حيث الاختلاف من طرف لآخر كل حسب أهدافه من عملية التحليل حيث يمكن تقسيم هذه الأطراف إلى:

أولا :الأطراف الداخلية : أهم هذه الأطراف الإدارة العاملين والموظفين:[2]

1- إدارة المنشأة : الإدارة بمختلف مستوياتها ابتداء من مجلس الإدارة مرورا بالمدير العام ومدراء الدوائر وانتهاء بالمستويات الدنيا منها. تهتم بالتحليل المالي كل حسب مهامه ومسؤولياته إلا أنها بشكل عام تسعى من خلاله إلى تحقيق الأهداف التالية:

[1]- مفلح عقل، "**مقدمة في الإدارة المالية**"، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ، عمان، 2008، ص121.

[2]- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارئة، "**تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي**"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2006، ص73.

- تقييم الأداء لمختلف الإدارات والمستويات والحكم على كفاءتها في استغلال الموارد المالية المتاحة وبالتالي إحكام نظام الرقابة الداخلية.
- مدى النجاح الذي أنجز في تحقيق الأهداف المرجوة في المنشأة.
- التعرف على الوضع المالي والقدرة الكسبية للمشروع وإلى أي حد استطاعت المحافظة على سيولة المشروع، ويشكل التحليل المالي خير معين وأفضل أداة للمنشأة لاتخاذ القرارات الخاصة بالإنتاج أو قرارات المفاضلة بين البدائل المتاحة لشراء الأصول أو استئجارها.

2- **الموظفون والعمال** :تهتم هذه الفئة بتحليل القوائم المالية حتى تطمئن على استقرارها الوظيفي والمرتبط باستمرارية المشروع،كما تهتم بالتعرف على أرباح المشروع التي تؤثر بشكل أو بآخر على أجور العاملين ومكافآتهم بل وعلى الخدمات الاجتماعية المقدمة لهم.

3- **المساهمون** : أكثر ما يهم المساهم هو العائد (الربح) على المال المستثمر،ودرجة المخاطر التي يمكن أن تتعرض له استثماراته،لذلك فهو دائما لا يدخر جهدا في البحث عما إذا كان من الأفضل الاحتفاظ بالأسهم التي يملكها أو يتخلى عنها،لذلك يفيد التحليل المالي المساهم في تقييم هذه الجوانب.

ثانيا :الأطراف الخارجية :وهي كثيرة ومتعددة وأهدافها من التحليل مختلفة أبرزها ما يلي:[1]

1- **الدائنون** : يقصد بالدائن الشخص الذي اكتتب في السندات الخاصة بالمنشأة أو الشخص المحتمل شرائه للسندات المصدرة،أو الاكتتاب في القرض الجديد أو بصدد إقراض الأموال للمنشأة وقد يكون الدائن بنكا أو منشأة مالية أو أفراد طبيعيين،لذلك فهم يهتمون بصفة خاصة بالتعرف على مدى إمكانية المنشأة الوفاء بالقروض عندما يحين أجل الاستحقاق. فإذا كان القرض لمدة تزيد عن السنة يكون عادة اهتمام الدائن نحو إمكانية سداد هذا الالتزام في الأجل الطويل،أما إذا كان القرض لمدة أقل من السنة فيكون اهتمام الدائن هو التأكد من إمكانية سداد المدين هذه الالتزامات في الأجل القصير ومع ذلك فهو يهتم بالتوازن المالي في الأجل الطويل.

2- **الموردون** : يهتم المورد بالتأكد من سلامة المركز المالي للمتعاملين معه،واستقرار أوضاعهم المالية ويعني هذا دراسة وتحليل مديونية المتعاملين في دفاتر المورد،وتطور هذه المديونية وعلى ضوء النتائج التحليلية لحسابات المتعاملين يقرر المورد ما إذا كان يستمر في التعامل معهم أو أن يخفض هذا التعامل أو يلغيه،وبذلك يستفيد المورد من المعلومات والبيانات التي يقدمها وينشرها المتعاملين بصفة دورية.

3- **سماسرة الأوراق المالية** : يهدف هؤلاء السماسرة من التحليل المالي للتعرف على ما يلي:

[1]- حليمة خليل الجرجاوي، " **دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم**"، دراسة تطبيقية على المنشآت المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، مذكرة مكملة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008، ص ص42،43.

- التغيرات التي يمكن أن تطرأ على أسعار الأسهم نتيجة للتطورات المالية في المنشأة أو نتيجة للظروف الاقتصادية العامة،الأمر الذي يساعد على اتخاذ قرارات التسعير المناسبة لهذه الأسهم.
- أسهم الشركات التي يمكن أن تشكل فرص استثمار جيدة يمكن استغلالها أو تقديم النصح بشأنها للعملاء.

4-المصالح الحكومية : يعود اهتمام الجهات الحكومية بتحليل أداء المؤسسات لأسباب رقابية بالدرجة الأولى،ولأسباب ضريبية بالدرجة الثانية،بالإضافة إلى الأهداف التالية:

- التأكد من التقيد بالأنظمة والقوانين المعمول بها.
- تقييم الأداء كرقابة البنك المركزي للبنوك التجارية.
- مراقبة الأسعار.
- غايات احصائية.

5-بيوت الخبرة المالية : تقوم بيوت الخبرة المالية بتحليلاتها المختلفة بمبادرتها الخاصة أو بناء على تكليف من إحدى الفئات المهتمة بأمر المنشأة سواء من داخلها أم من خارجها وتقدم خدماتها في هذه الحالات مقابل أجور تتقاضاها وتركز في تحليلاتها على الناحية التي ترغب فيها الفئة المشترية بتلك الخدمات.

الشكل رقم (04):الجهات المستفيدة من نتائج التحليل المالي

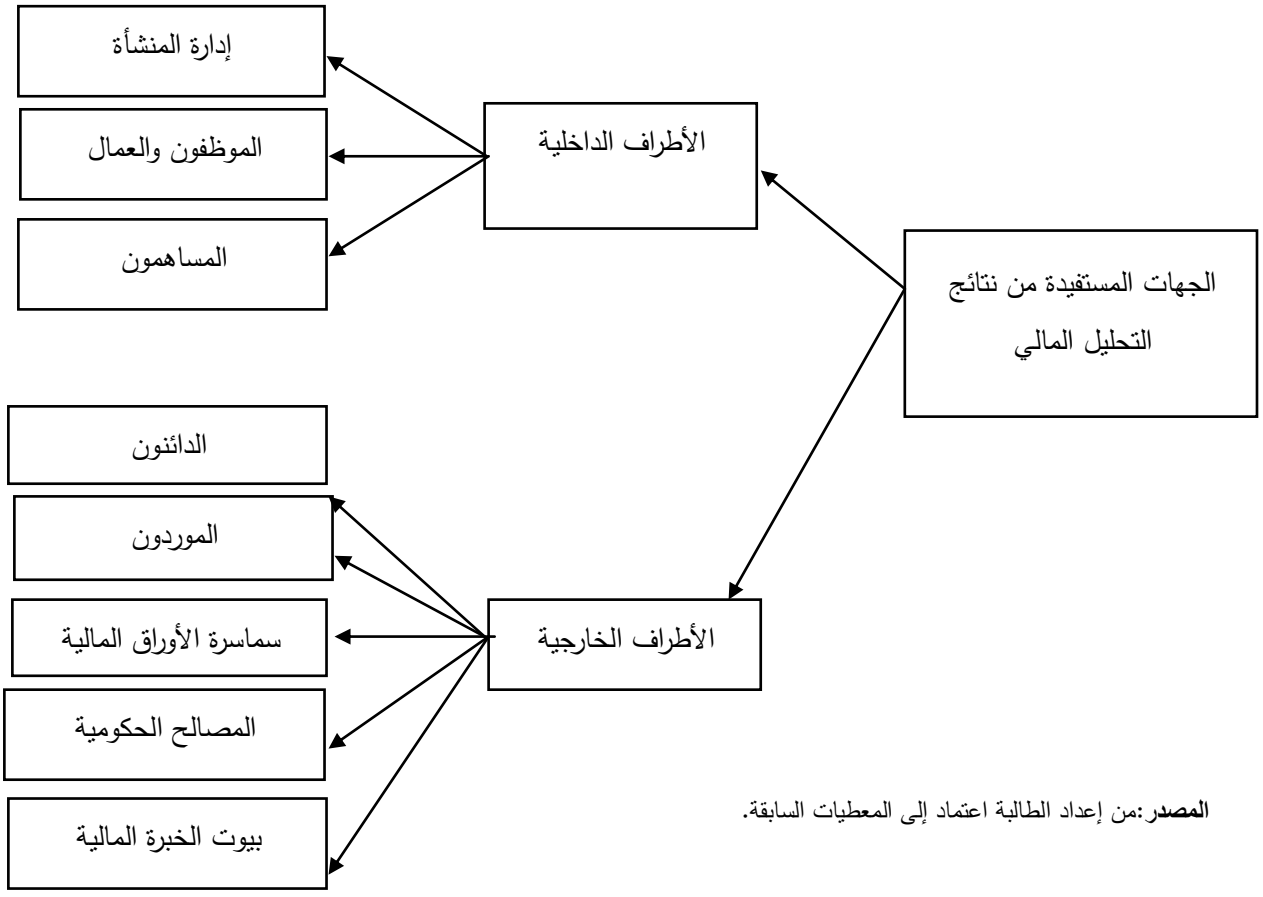

المصدر:من إعداد الطالبة اعتماد إلى المعطيات السابقة.

المطلب الثاني : استعمالات ومنهجية التحليل المالي

الفرع الأول : استعمالات التحليل المالي

يستعمل التحليل المالي في المجالات التالية:[1]

أولا :التحليل الائتماني Gredit Aalysis

ويقوم بهذا التحليل المقرض وذلك بهدف التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها في علاقته مع المقترض (المدين).

ثانيا :التحليل الاستثماري Investment Analysis

ويقوم بهذا التحليل جمهور المستثمرين وذلك لتقييم استثماراتهم في أسهم المنشآت وسندات القرض، كذلك للمحافظة على سلامة استثماراتهم وعوائدها.

ثالثا :تحليل الاندماج Merger and Acquisition Analysis

في حالة رغبة المنشأة شراء منشأة أخرى،تتولى الإدارة المالية للمشتري عملية التقييم فتقدر القيمة الحالية للمنشأة المراد شرائها،كما تقدر الأداء المستقبلي لها،وفي نفس الوقت تتولى الإدارة المالية للبائع القيام بنفس عملية التحليل لأجل تقييم العرض المقدم والحكم على مدى مناسبته.

رابعا :تحليل الأداء Performance Analysis

وهو لتقييم ربحية المنشأة وكفاءتها في إدارة الأصول،وتوازنها المالي وسيولتها والاتجاهات التي تتخذها في النمو،وكذلك مقارنة أدائها بالمنشآت الأخرى والتي تعمل في نفس المجال.

خامسا :التخطيط المالي Planning Analysis

تلعب أدوات التحليل المالي دورا مهما في عملية التخطيط من حيث تقييم الأداء السابق للمنشأة وتقدير الأداء المتوقع.

الفرع الثاني : منهجية التحليل المالي

يقصد بمنهجية التحليل المالي تلك الخطوات العلمية المتبعة في التحليل والتي تختلف من منشأة إلى أخرى ومن محلل إلى أخر حسب الهدف من عملية التحليل.

ويعتبر التحليل المالي مجموعة من الطرق والأساليب والإجراءات التي يتعامل معها المحلل في إجراء عمليات التحليل للقوائم المالية طبقا للمبادئ والأسس العامة التي يجب أخذها بعين الاعتبار لإتمام عملية التحليل بشكل يتيح له تحقيق الهدف المطلوب والتي تتمثل في النقاط التالية:[2]

[1]– مؤيد عبد الرحمان الدوري، نور الدين أديب أبو زناد، "**التحليل المالي باستخدام الحاسوب**"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص ص12،13.

[2]– حليمة خليل الجرجاوي، مرجع سبق ذكره، ص35.

أولا :الهدف من عملية التحليل المالي

يتحدد الهدف من عملية التحليل في ضوء الموضوع أو المشكلة الموجودة لدى المنشأة حتى يتمكن المحلل من جمع المعلومات الخاصة بالموضوع المعني ويوفر على نفسه الجهد والعناء والتكاليف غير اللازمة فمثلا إذا تقدم أحد العملاء بطلب قرض من بنك تجاري فيصبح الهدف الأساسي للمحلل المالي هو معرفة مدى القدرة المالية لهذا العميل على سداد القرض في الوقت المحدد.

ثانيا :الفترة الزمنية التي يشملها التحليل المالي

حتى تحقق عمليات التحليل المالي أهدافها فلابد أن تشتمل فترة التحليل للقوائم المالية على عدة سنوات متتالية،حيث أن القوائم المالية المعدة عن سنة مالية واحدة قد لا تكون كافية للحصول منها على البيانات التي تساعد المحلل للحكم على أداء العميل.

ثالثا :نوعية المعلومات التي يحتاج إليها المحلل للوصول إلى أهدافه

يمكن الحصول على المعلومات التي يحتاج إليها المحلل من عدة مصادر حسب نوعية المعلومات المطلوبة مثل القوائم المالية أو المعلومات الشخصية عن العميل كل حسب مصادرها.

رابعا :أسلوب وأداة التحليل المناسبة

هناك العديد من الأساليب والأدوات المستخدمة في التحليل منها على سبيل المثال لا الحصر نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة ومعدل دوران النقدية ومعدل دوران المخزون السلعي والرافعة المالي بالإضافة إلى كشوف التدفقات النقدية خلال فترات زمنية متتالية بصفة عامة (النسب المالية، مؤشرات التوازن المالي).

خامسا :استعمال المعلومات والمقاييس التي تجمعت لدى المحلل لاتخاذ القرار أو الإجراء المطلوب

تعتبر هذه الخطوة الأصعب والأكثر أهمية في عملية التحليل المالي وتحتاج إلى استعمال مقدار كبير من العمل الذهني والحكمة والمهارة والجهد لتقييم ما يقف خلف الأرقام من حقائق، ولا يمكن استبدال هذا الجهد بعملية ميكانيكية، إلا أن التعريف الصحيح للمشكلة، والتحديد المناسب للأسئلة المتوجب الإجابة عليها، والمهارة في اختيار الأدوات التحليلية المناسبة ستقود بلا شك إلى تفسير معقول لنتيجة التحليل.

وتتضمن منهجية التحليل المالي ما يلي: [1]

- **اختيار المعيار المناسب لقياس النتائج:** بحيث يمكن استعمال أكثر من معيار من معايير التحليل المالي وتتمثل هذه المعايير في:
  - المعايير المطلقة.
  - المعايير الصناعية.
  - المعايير التاريخية.
  - المعايير المستهدفة.

[1]– مركز البحوث والدراسات متعدد التخصصات، "**التحليل المالي وأهدافه ومنهجيته ومعاييره وأدواته**"، تاريخ الاطلاع: يوم الثلاثاء 13 أفريل 2022 على الساعة 22:15، www.mdrscenter.com.

- **تحديد الانحراف عن المعيار المقاس عليه :** وذلك للوقوف على أهمية الانحراف بالأرقام المطلقة والنسبية.
- **تحليل أسباب الانحراف وتحديدها :** ويتم ذلك بحسب خبرة المحلل ورؤيته للنتائج التي توصل إليها.
- **وضع التوصية المناسبة بشأن نتائج التحليل :** يقوم المحلل في هذه الخطوة بوضع التوصيات المناسبة بشأن نتائج التحليل لمعالجة القصور الذي ظهر في التحليل.

المطلب الثالث : مصادر المعلومات اللازمة للتحليل المالي

إن التحليل المالي الجيد هو الذي يبدأ بفهم المحلل لهدفه،لأن هذا الفهم يمكن المحلل من تركيز جهوده مباشرة على النقاط التي يحتاج إلى استيضاحها وفي ذلك توفير للوقت والجهد وعليه عند كتابة المحلل لتقريره عليه أن يراعي ترتيب أفكاره وأن يحصل على المعلومات اللازمة للتحليل من مصادرها الصحيحة،سواء كانت هذه المصادر داخلية أم خارجية،ويتوقف مدى اعتماد المحلل المالي على أي من هذه المصادر حسب طبيعة وأغراض عملية التحليل المالي،وحسب طبيعة المؤشرات المطلوبة سواء كانت مؤشرات كمية أو مؤشرات نوعية[1].

يمكن حصر مصادر تلك المعلومات فيما يلي:

- البيانات المحاسبية الختامية المنشورة وغير المنشورة وتشتمل:

الميزانية العمومية : تصف الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم،وتبرز بصورة منفصلة على الأقل الفصول الآتية عند وجود عمليات تتعلق بهذه الفصول:

في الأصول:

- التثبيتات المعنوية.
- التثبيتات العينية.
- الاهتلاكات.
- المساهمات.
- الأصول المالية.
- المخزونات.
- أصول الضريبة (مع تميز الضرائب المؤجلة).
- الزبائن والمدينين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة (أعباء مثبتة مسبقا).
- خزينة الأموال الإيجابية ومعادلات الخزينة الإيجابية.

في الخصوم

- رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال مع تمييز رأس المال الصادر (في حالة الشركات) والاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى.
- الخصوم غير الجارية التي تتضمن الفائدة.

[1]– خالد محمد الكحلوت، "**مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني**" ، دراسة ميدانية على المصارف العاملة في قطاع غزة، رسالة مكملة لمتطلبات الحصول على الماجيستر في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2005، ص27.

- الموردون والدائنون الآخرون.
- خصوم الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة).
- المرصودات للأعباء والخصوم المماثلة (منتوجات مثبتة مسبقا).
- خزينة الأموال السلبية ومعادلات الخزينة السلبية.

حساب النتائج : هو بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية،ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب ويبرر بتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح/ الكسب أو الخسارة.

المعلومات الدنيا المقدمة في حساب النتائج هي:

- تحليل الأعباء حسب طبيعتها،الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية:الهامش الإجمالي،القيمة المضافة،الفائض الإجمالي عن الاستغلال.
- منتجات الأنشطة العادية.
- المنتوجات المالية والأعباء المالية.
- أعباء المستخدمين.
- الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة.
- المخصصات للاهتلاكات وخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية.
- المخصصات للاهتلاكات وخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية.
- نتيجة الأنشطة العادية.
- العناصر غير العادية (منتجات وأعباء).
- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع.
- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة لشركات المساهمة.

قائمة مصادر الأموال واستخداماتها أو بيان التغيرات في المركز المالي : تشكل هذه القائمة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية.

المعلومات الدنيا المطلوب تقييمها في هذه القائمة تخص الحركات المرتبطة بما يأتي:

- النتيجة الصافية للسنة المالية.
- تغييرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس الأموال.
- المنتوجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة.
- عمليات الرسملة (الارتفاع،الانخفاض،التسديد...).
- توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

➢ تقرير مدقق الحسابات والتقرير الختامي لأعضاء مجلس الإدارة.

➢ التقارير المالية الداخلية التي تعد لأغراض إدارية مثل التوقعات والتنبؤات المالية.

- المعلومات الصادرة عن أسواق المال وهيئات البورصة ومكاتب الوساطة.
- الصحف والمجلات والنشرات الاقتصادية التي تصدر عن الهيئات والمؤسسات الحكومية ومراكز البحث.
- المكاتب الاستشارية[1].

المبحث الثالث : التحليل المالي وعلاقته بالمخاطر البنكية

إن البنوك كغيرها من المنشآت الاقتصادية تستخدم التحليل المالي لتقييم المخاطر التي تتعرض لها وسنحاول في هذا المبحث التعرف على أدوات التحليل المالي وأهمية استخدامها في تقييم المخاطر التي تتعرض لها البنوك.

المطلب الأول : التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي

الفرع الأول : رأس المال العامل الصافي الإجمالي FR

أولا : تعريف رأس المال العامل الصافي الإجمالي FR

يعرف رأس المال العامل الصافي الإجمالي بأنه: "قسط الأموال الدائمة التي تخصصها المؤسسة لتمويل أصولها المتداولة (الاستخدامات الدورية)، وبعبارة أخرى يعرف بقسط الموارد (ذات درجة استحقاق ضعيفة) التي تخصص للتغطية المالية للأصول (ذات درجة سيولة مرتفعة)"[2].

ويعتبر رأس المال العامل الصافي من المؤشرات الأساسية التي تستعين بها المؤسسة في ابراز توازنها المالي في الأجل الطويل. ويتم حساب رأس المال العامل الصافي الإجمالي بطريقتين:[3]

1- في الأجل الطويل (من أعلى الميزانية):

رأس المال العامل =الأموال الدائمة –الأصول الثابتة.

الأموال الدائمة = الأموال الخاصة + الديون طويلة ومتوسطة الأجل.

الأصول الثابتة = القيم الثابتة + القيم الثابتة مؤقتا.

2- في الأجل القصير (من أسفل الميزانية):

رأس المال العامل =الأصول المتداولة –الديون قصيرة الأجل.

الأصول المتداولة = قيم الاستغلال + القيم المحققة + القيم الجاهزة.

الديون قصيرة الأجل = ديون الاستغلال + ديون خارج الاستغلال.

ثانيا : أنواع رؤوس الأموال العاملة

إضافة إلى رأس المال العامل الصافي الإجمالي تستطيع المؤسسة حساب رؤوس أموال عاملة أخرى تمكنها من معرفة مصادر التوازن واللاتوازن لهياكلها المالية نجد:[4]

---

[1]- محمد مطر، "**الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية**"، الطبعة الأولى دار وائل للنشر، عمان، 2003، ص 5.

[2]- شيحة خميسي ، "**التسيير المالي للمؤسسة دروس ومسائل محلولة**"، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص70.

[3]- مبارك لسلوس، "**التسيير المالي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص31.

[4]- ناصر دادي عدون، "**تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي دروس وتمارين**"، الجزء الأول، دار المحمدية، الجزائر ص46.

1-رأس المال العامل الخاص

وهو المقدار الإضافي من الأموال الخاصة عن تمويل الأصول الثابتة ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة – الأصول الثابتة.

وبتعويض الأموال الخاصة ب (الخصوم – مجموع الديون) والأصول الثابتة ب (الأصول – الأصول المتداولة) نحصل على:

رأس المال العامل الخاص = (الخصوم – مجموع الديون) – (الأصول – الأصول المتداولة).

2-رأس المال العامل الإجمالي

يقصد به مجموع عناصر الأصول التي يتكلف بها نشاط استغلال المؤسسة، وهي مجموعة الأصول التي تدور في مدة سنة أو أقل وتشمل مجموع الأصول المتداولة أي:[1]

رأس المال العامل الإجمالي= مجموع الأصول المتداولة.

أو:

رأس المال العامل الإجمالي= الأصول – الأصول الثابتة.

ومن العلاقة: رأس المال العامل الصافي = أصول المتداولة –الديون قصيرة الأجل.

نجد: **رأس المال العامل الإجمالي= الأصول المتداولة= رأس المال العامل الصافي+ الديون قصيرة الأجل.**

أو مجموع رأس المال العامل الخاص ورأس المال العامل الأجنبي.

رأس المال العامل الإجمالي= رأس المال العامل الخاص+ رأس المال العامل الأجنبي.

3-رأس المال العامل الأجنبي

يمثل فائض الأصول المتداولة على الأموال الخاصة ويحسب بالعلاقة:[2]

رأس المال العامل الأجنبي=الأصول المتداولة –الأموال الخاصة.

أو مجموع الأموال الأجنبية.

رأس المال العامل الأجنبي= مجموع الديون.

يعتبر رأس المال العامل الصافي الإجمالي مؤشر هام من التوازن المالي طويل المدى وذلك حسب الحالات التالية:[3]

- **رأس مال عامل صافي إجمالي موجب FR>0**: يشير ذلك إلى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل حيث تمكنت من تمويل احتياجاتها طويلة المدى باستخدام مواردها طويلة المدى وحققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية.

[1]– ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص47.

[2]– شيحة خميسي ، مرجع سبق ذكره، ص73.

[3]– إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، "**التسيير المالي (الإدارة المالية)**"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص83.

➢ **رأس مال عامل صافي إجمالي معدوم FR=0:** يعني ذلك أن المؤسسة في حالة التوازن الأمثل على المدى الطويل، لكن بدون تحقيق فائض، حيث نجحت المؤسسة فقط في تمويل احتياجاتها طويلة المدى دون تحقيق فائض ولا تحقيق عجز.

➢ **رأس مال عامل صافي إجمالي سالب FR<0:** يشير المؤشر إلى أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية الثابتة باستخدام مواردها المالية الدائمة،وحققت بذلك عجز في تمويل هذه الاحتياجات وبالتالي فهي بحاجة إلى مصادر تمويل إضافية،أو بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.

الفرع الثاني : احتياجات رأس المال العامل BFR

يمكن تعريف احتياجات رأس المال العامل على أنها رأس المال العامل الأمثل،أي ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول لجزء من الأصول المتداولة،والذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي الضروري،وتظهر هذه الاحتياجات عند مقارنة الأصول المتداولة مع الموارد المالية قصيرة الأجل،ويمكن حساب هذه الاحتياجات بالعلاقة التالية:

احتياج رأس المال العامل= (الأصول المتداولة- النقدية)-(ديون قصيرة الأجل- السلفات المصرفية)

وقد تم استبعاد النقدية لأنها لا تعبر عن احتياجات الدورة، كما أن السلفات المصرفية أيضا عبارة عن ديون سائلة مدتها قصيرة جدا ولا تدخل ضمن موارد الدورة لأنها تقترض غالبا في نهاية الدورة السنوية[1].

الفرع الثالث : الخزينة TN

يعتبر تسيير الخزينة المحور الأساسي في تسيير السيولة،ويظهر التضارب بوضوح بين السيولة والربحية،فزيادة قيمة الخزينة تزيد من مقدرة المؤسسة على تسديد المستحقات بسرعة،ويتبدد معها مشكل وفاء المؤسسة بالتزاماتها نحو دائنيها.

في التحليل المالي كلما كانت الخزينة تقترب من الصفر بقيمة موجبة،واكتفت المؤسسة بالسيولة اللازمة فقط كان مفضلا،حيث توفق بين توظيف السيولة الجاهزة في دورة الاستغلال وتسديد المستحقات التي انقضى أجلها.[2]

تحسب الخزينة الصافية الإجمالية انطلاقا من المعادلة للخزينة عن طريق الفرق بين رأس المال العامل الصافي الإجمالي والاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي.[3]

الخزينة = القيم الجاهزة – السلفات المصرفية.

الخزينة = رأس المال العامل – الاحتياج في رأس المال العامل.

[1]- مليكة زغيب ، ميلود بوشنقير ، مرجع سبق ذكره، ص ص52،53.

[2]- مبارك لسلوس، مرجع سبق ذكره، ص35.

[3]- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص85.

المطلب الثاني : التحليل المالي بواسطة النسب المالية

يستخدم التحليل بالنسب كأداة لقياس وتقييم سيولة المنشأة وكفاءة نشاطها التشغيلي وربحيتها وتنقسم النسب المالية إلى عدة مجموعات وكل مجموعة تنقسم بدورها إلى مجموعة من النسب أو المعدلات المالية وهي كالتالي:

الفرع الأول : نسب السيولة Liquidity ratios

يتم قياس سيولة الشركة (المؤسسة) من خلال قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها، تشير السيولة إلى ملاءة المركز المالي العام للشركة.[1]

أولا : نسبة السيولة السريعة

من المعروف أن المخزون من الموجودات المتداولة ولكن لأن المخزون أقل سيولة من الأوراق المالية القابلة للتسويق ومن الذمم المدينة،فإن المحللين يستثنون المخزون من البسط في حساب نسبة التداول ويطلق عليها نسبة السيولة السريعة وهي كالآتي:

نسبة السيولة السريعة =الموجودات المتداولة –المخزون/المطلوبات المتداولة

أو نسبة السيولة السريعة =الأصول المتداولة –المخزون /الخصوم المتداولة.

ثانيا : نسبة السيولة الجاهزة

إن النقد وشبه النقد والتي يقصد بها الأوراق المالية القابلة للتسويق هي أكثر الموجودات سيولة،تبين هذه النسبة نسبة الموجودات في صورة سائلة أو شبه سائلة وتحسب كالآتي:

نسبة السيولة الجاهزة=النقد وشبه النقد/المطلوبات المتداولة

نسبة السيولة الجاهزة=النقد وشبه النقد/الخصوم المتداولة.

ثالثا : نسبة رأس المال العامل

يقاس صافي رأس المال العامل بالفرق بين الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة، تقيس هذه النسبة مقدار السيولة نسبة إلى المبيعات بمعنى كم ساهم الدولار الواحد من صافي المبيعات في توفير سيولة ممثلة بالفرق بين الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة يعبر عليها كما يلي:

نسبة رأس المال العامل = الموجودات المتداولة – المطلوبات المتداولة / صافي المبيعات

نسبة رأس المال العامل =الأصول المتداولة –الخصوم المتداولة / صافي المبيعات.

الفرع الثاني :نسب الهيكلة

تمكننا هذه النسب من دراسة وتحليل النسب التمويلية أي اكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة والأصول غير الجارية بصفة خاصة ،من بين هذه النسب ما يلي:[2]

[1]- Lawrence J, Gitman, **principles of Managerial finance**, Pearson education Inc, 2003, p54.

[2]– يزيد تقرارت ، "**استخدام أدوات التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية في ظل الاصلاح المحاسبي دراسة حالة المؤسسة الوطنية لانتاج اللوالب والسكاكين والصنابير BCR بولاية سطيف للفترات المالية (2011-2014)**" ، مجلة أبحاث ، المجلد 2 ، العدد 11 ، كلية محاسبة ومالية ، جامعة أم البواقي ، الجزائر ،2017 ، ص ص 128،127 .

أولا : نسبة التمويل الدائم : تقيس هذه النسبة مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول غير الجارية ومدى تحقق شرط الملائمة بين سيولة الأصول واستحقاق الخصوم .

نسبة التمويل الدائم=الأموال الدائمة/الأصول غير الجارية

ثانيا: نسبة التمويل الخاص :تشير هذه النسبة إلى تغطية الأصول غير الجارية بواسطة الأموال الخاصة .

نسبة التمويل الخاص=أموال خاصة/أصول غير جارية

ثالثا : نسبة الاستقلالية المالية:تفيد هذه النسبة في المقارنة بين أموال المؤسسة والأموال المقترضة من الغير بمختلف آجالها ،أي أنها تفيد في تبيان أهمية إجمالي الديون الأجنبية من الغير بالنسبة لأموال المؤسسة الخاصة .

نسبة الرفع المالي=الأموال الخاصة/مجموع الديون

الفرع الثالث : نسب المردودية Ratios de Rentabilite

أولا :المردودية المالية :تعرف المردودية المالية على أنها العلاقة بين النتيجة الصافية والأموال الخاصة ،فهي تقيس العائد المالي المتحقق من الأموال المستثمرة في المؤسسة ويمكن التعبير عنها بالعلاقة التالية[1]:

المردودية المالية=النتيجة الصافية/الأموال الخاصة

ثانيا :المردودية التجارية :تعرف بأنها المردودية التي تحققها المؤسسة من خلال مجموع مبيعاتها وتحسب كالتالي[2]:

المردودية التجارية= النتيجة الصافية/رقم الأعمال خارج الرسم

ثالثا :المردودية الاقتصادية :تسمى كذلك بالعائد على الأصول ،حيث تعكس هذه النسبة قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من جميع موجوداتها وأصولها الاقتصادية بغض النظر عن طريقة تمويلها وتحسب بالعلاقة التالية[3]:

المردودية الاقتصادية=نتيجة الاستغلال /مجموع الأصول

---

[1]– سفيان بن بلقاسم ، صبرينة بن عروج ، "**أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على المردودية المالية للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية**" ، مجلة الاصلاحات الاقتصادية والإندماج في الاقتصاد العالمي ، المجلد 13 ، العدد 2 ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 3 ، سبتمبر 2019 ، ص 5 .

[2]– وليد بشيشي وآخرون ، "**أثر الهيكل المالي على المردودية التجارية دراسة تطبيقية للفترة (2010–2018)** ، مجلة آفاق علمية ، المجلد 13 ، العدد 01 ، جامعة 08 ماي 1945 قالمة ، الجزائر ، جانفي 2021 ، ص 747 .

[3]– مولود مرخوفي وآخرون ، "**العلاقة بين مؤشرات الأداء المالي حسب نموذج Dupont لتحليل المردودية–دراسة قياسية لدى عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية–** ، مجلة آفاق للبحوث والدراسات ، المجلد 03 ، العدد 01 ، جامعة صفاقس ، تونس ، مارس 2020 ، ص ص 31،32 .

الفرع الرابع : نسب النشاط Activity ratios

تقيس هذه النسب مدى كفاءة الإدارة في إدارة الأصول وتحصيل الديون وتكشف هذه النسب فيما إذا كان الاستثمار في الأصول أقل أو أكثر من اللازم، فالاستثمار اللازم عن الحاجة يعد عائقا أمام تحقيق الهدف الرئيسي للمنشأة وهو تعظيم ثروة الملاك[1].

وأهم هذه النسب ما يلي:[2]

أولا : معدل دوران إجمالي الأصول

توضح العلاقة بين المبيعات وإجمالي الأصول المستثمرة في المنظمة.

معدل دوران إجمالي الأصول = المبيعات / إجمالي الأصول.

ثانيا : معدل دوران المخزون

توضح هذه النسبة ما إذا كان المخزون السلعي لدى المنظمة منخفض أو مرتفع، وما إذا كانت المنظمة تبيع مخزونها بمعدل أقل من المعدل السائد في الصناعة.

معدل دوران المخزون = صافي المبيعات / المخزون السلعي.

ويحسب متوسط المخزون السلعي كما يلي: **(بضاعة أول مدة+ بضاعة آخر مدة) /2.**

ثالثا : معدل دوران الأصول الثابتة

يقيس هذا المعدل مدى نجاح الشركة في استخدام أصولها الثابتة في تحقيق الإيرادات، وتعتبر نسبة دوران الأصول المرتفعة هي الأفضل بشكل عام.[3]

معدل دوران الأصول الثابتة = صافي المبيعات / الأصول الثابتة.

رابعا : معدل دوران الذمم المدينة

تستخدم هذه النسبة لقياس سرعة دوران الحسابات المدينة ومعرفة درجة سيولتها من خلال قياس حركة تدفق الأموال المستثمرة في الذمم المدينة في البيع الآجل ثم التحصيل، ويعكس هذا المقياس عدد المرات التي يستخدم بها كل دينار مستثمر في الذمم المدينة في عمليات البيع الآجل والتحصيل خلال الفترة، يتم احتسابه كما يلي:

معدل دوران الذمم المدينة = صافي المبيعات الآجلة / رصيد أو متوسط رصيد المدينين.

خامسا : معدل دوران الذمم الدائنة

تهدف هذه النسبة إلى التعرف على ما إذا كان الشراء الآجل وسياسة تسديد قيمة المشتريات في المنشأة يسيران على أسس سليمة ومتوافقة مع متوسط فترة التحصيل حتى لا يؤدي عدم التوافق بينهما إلى إحداث أية ضغوطات على سيولة المنشأة ويتم حسابه كما يلي:

---

[1]– حسن سمير عشيش، اتجاهات حديثة في التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض والتوسع النقدي في البنوك، الطبعة الأولى، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان، 2019، ص46.

[2]– شيحة خميسي ، مرجع سبق ذكره، ص39.

[3]– Financial Analysis, www.Tsu.edu.dz, date : 20/04/2022, h23 :30.

معدل دوران الذمم الدائنة = صافي المشتريات / الذمم الدائنة.

سادسا : معدل دوران صافي رأس المال العامل

يشير إلى كفاءة إدارة صافي رأس المال العامل في المنشأة،فكلما زاد هذا المعدل فإنه يعطي مؤشرا على كفاءة إدارة رأس المال العامل والعكس صحيح.[1]

معدل دوران صافي رأس المال العامل = صافي المبيعات / رصيد صافي رأس المال العامل.

الفرع الخامس : نسب المديونية Debt Ratios

إن نسب المديونية تبين مدى اعتماد المنشأة على الاقتراض في تمويل نشاطها، إن كمية الدين الذي تستخدمه المنشأة له تأثيرات إيجابية وسلبية وكلما زادت المديونية زادت احتمالية أن تواجه المنشأة صعوبات في الإبقاء بتلك الالتزامات المالية أي كلما زادت المديونية كلما زادت احتمالات الإفلاس، ومن أهم النسب التي تقيس الرفع المالي أو المديونية ما يلي:[2]

أولا : نسبة المديونية

تمثل هذه النسبة مدى اعتماد المنشأة في تمويل إجمالي موجوداتها إلى المطلوبات.

نسبة المديونية =إجمالي الديون (المطلوبات) / إجمالي الموجودات (مجموع الأصول).

ثانيا : نسبة المطلوبات إلى حق الملكية

نسبة المطلوبات إلى حق الملكية = إجمالي المطلوبات / حق الملكية.

ثالثا : مضاعف حق الملكية

مضاعف حق الملكية =إجمالي الموجودات / حق الملكية.

الفرع الخامس : نسب السوق Merket ratios

ترتبط نسب السوق بالقيمة السوقية للشركة،مقاسة بسعر سهمها الحالي بقيم معينة. تعطي هذه النسب نظرة ثاقبة إلى أي مدى يشعر المستثمرون في السوق بأن أداء الشركة جيد فيما يتعلق بالمخاطرة والعائد.

ومن بين هذه النسب ما يلي:[3]

أولا : نسبة عائد السهم العادي

تعد هذه النسبة مقياس عام للكفاءة حيث تعبر عن مقدار ما سيناله حامل السهم العادي من الأرباح بعد اقتطاع نصيب الأسهم الممتازة والضرائب من صافي الربح وكثيرا ما تستخدم منشآت الأعمال تلك النسبة كمؤشر ومعيار تقاس عليه الكثير من القرارات المالية ولاسيما تلك المرتبطة ببدائل تمويل مشروعات التوسع، حيث يتم اختيار البديل الذي يؤدي إلى رفع ربحية السهم. تحسب وفق العلاقة التالية: عائد السهم العادي = (الربح الصافي – توزيعات الأسهم الممتازة) / عدد الأسهم.

---

[1]– محمد داود عثمان، مرجع سبق ذكره، ص ص 181–183.

[2]– أسعد حميد العلي، "**الإدارة المالية الأسس النظرية والتطبيقية**"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص ص 86،87.

[3]– حسن سمير عشيش، مرجع سبق ذكره، ص ص 40،41.

ثانيا : نسبة توزيعات السهم العادي

تبين نصيب السهم العادي من الأرباح الموزعة، أي ما سيحصل عليه صاحب السهم كربح، ويعتمد هذا المؤشر على سياسة التوزيع للأرباح في الشركة ومدة احتجازها للأرباح كاحتياطات،تحسب كما يلي:

نسبة توزيعات السهم =الأرباح الموزعة / عدد الأسهم العادية.

ثالثا : مضاعف السعر السوقي للسهم

تعبر هذه النسبة عن العلاقة بين سعر السهم وربحيته،ويستفاد منها في معرفة عدد السنوات اللازمة حتى يتمكن المستثمر من استرداد ما دفعه ثمنا للسهم.

مضاعف السعر السوقي للسهم = السعر السوقي للسهم / عائد السهم العادي.

رابعا : القيمة الدفترية للسهم العادي

القيمة الدفترية للسهم العادي = مجموع حقوق المساهمين العاديين / عدد الأسهم العادية.

كلما ارتفعت هذه النسبة كان دليلا مشجعا على الاستثمار في أسهم الشركة باعتبارها مؤشرا على أن الشركة حققت أرباحا،أما إذا انخفضت القيمة الدفترية للسهم عن قيمته الاسمية فهذا دليل على أن الشركة قد حققت خسائر استهلكت جزءا من رأسمالها.

خامسا : ريع السهم العادي

يقيس هذا المؤشر تكلفة الفرصة البديلة للاستثمار في السهم وبالتالي يساعد في اتخاذ القرار إما ببيع السهم أو الاحتفاظ به.

ريع السهم العادي =توزيعات السهم العادي / السعر السوقي للسهم العادي.

سادسا : نسبة الأرباح الموزعة

تبين هذه النسبة مقدار الأرباح الموزعة على حملة الأسهم العادية من الربح المحققة خلال العام كما أنها تبين سياسة الشركة إذا كانت تعتمد على التمويل الداخلي أو الخارجي.

نسبة الأرباح الموزعة =توزيعات السهم العادي / عائد السهم العادي.

المطلب الثالث : أهمية استخدام التحليل المالي لتقييم المخاطر البنكية

الفرع الأول : أهمية التحليل المالي للبنك بالنسبة للأطراف المتعاملة معه

إن للتحليل المالي أهمية كبيرة في البنوك خاصة الأطراف التي يهمها الاطمئنان بأن المصرف يقوم بالاستخدام الأمثل لموارده وأن الإدارة تؤدي مهامها بكفاءة عالية وهذه الأطراف هي:[1]

أولا : إدارة المصرف

تهتم إدارة المصرف بالتحليل المالي لأهداف التخطيط والرقابة فتضع معايير ونسب معينة تطلب من القائمين على التنفيذ التقيد بها وتعمل في نهاية كل فترة محددة على مقارنتها بالأرقام الفعلية لاكتشاف

[1]– زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، "**إدارة البنوك**"، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 1996، ص ص263،264.

الانحرافات عن الخطط وتصحيح مسارها،وتستطيع إدارة المصرف من خلال التحليل المالي معرفة درجة توظيف الأموال لديها ومدى تحقيقها للأرباح ومتطلبات السيولة،كذلك تقوم إدارة المصرف بمقارنة النسب المالية لديها مع النسب المالية للمصارف المماثلة ومع النسب المالية المستخرجة من الميزانية الموحدة للبنوك المرخصة بهدف تقييم أدائها بالنسبة إلى أداء إدارات البنوك المنافسة وصناعة البنوك بشكل عام.

ثانيا : البنك المركزي

من أهداف البنك المركزي في أي دولة تحقيق الاستقرار النقدي ومراقبة عمليات الائتمان سواء من حيث الرقابة الكمية أو النوعية أو المباشرة أو الاقناع الأدبي،وحتى يتمكن البنك المركزي من الرقابة على المصارف والتأكد أن المصارف تتقيد بالمعدلات والنسب القانونية التي وضعتها كالاحتياطي القانوني ونسبة السيولة القانونية ونسبة ضبط الائتمان فإنه يلزم المصارف تعبئة نماذج معينة تتضمن بعض بنود القوائم المالية للمصرف حتى يتمكن البنك المركزي من التأكد من أوضاع المصرف من هذه المعدلات والنسب.

ثالثا : المساهمون

حتى يتمكن المساهمون من معرفة مصير استثماراتهم لابد لهم من الاطلاع على نتائج أعمال المصرف وميزانيته وكذلك على المعدلات والنسب المالية التي تطمئنهم على أموالهم وأساليب التحليل المالي تساعد المستثمرين على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية الرشيدة.

رابعا : المودعون

للمودعين أيضا مصلحة كبيرة في الاطمئنان على توفير السيولة في المصرف والتأكد من عدم تعرضه إلى مخاطر كبيرة في توظيفاته وذلك حتى لا يتعرض المصرف إلى خطر كبير قد تؤثر على وضعه المالي في السوق،كما يهتم المودعون بمدى كفاءة رأس المال لأنه في حالة تصفية المصرف إثر تعرضه لخسائر كبيرة،فإن هذه الخسائر قد تطال ودائعهم إذا كان رأس المال غير كافيا.

الفرع الثاني : أساليب التحليل المالي في البنوك

تختلف أساليب التحليل المالي حيث تضم التحليل المالي الرأسي والأفقي والتحليل باستخدام النسب المالية،ويهدف من خلال هذه التقنيات إلى اكتشاف ومعرفة المركز المالي للبنك وقبل التطرق إلى هذه الأساليب نشير أولا إلى مداخل التحليل المالي في البنوك.

أولا : مداخل التحليل المالي في البنوك

تقسم مداخل التحليل المالي إلى ثلاثة أقسام هي:[1]

1- تحليل الاستثمار Investment Analysis

يسلك هذا المدخل من مداخل التحليل المالي فئة المستثمرين ممثلة بالمساهمين الحاليين والمحتملين والذين يهمهم الحصول على معلومات حول:

- القوة الإيرادية للمنشأة حاضرا ومستقبلا.

[1]- محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص ص22،23.

- فرص استمرارية المنشأة ومعدلات النمو المتوقعة فيها.
- مدى كفاءة إدارة المنشأة في رسم سياستها التمويلية (التمويل)، ومن ثم مدى كفاءتها في استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة للمنشأة (الاستثمار وإدارة الأصول).
- مؤشرات عن المخاطرة التي تحيط باستثماراتهم في المنشأة فيما لو تعرضت للتصفية أو الإفلاس.

ومن أهم المؤشرات الكمية المفيدة لتحقيق الأغراض المشار إليها أعلاه ما يلي:

- مؤشرات الربحية.
- مؤشرات الرفع المالي أو الملاءة.
- مؤشرات الأداء.
- مؤشرات السوق.

2- تحليل الائتمان Credit Analysis

ويسلك هذا المدخل الدائنون في الأجل القصير وفي الأجل الطويل،وذلك بقصد الحصول على معلومات حول:

- قدرة المنشأة على الوفاء بأصل الدين وتسديد فوائده عند استحقاقها.
- سياسات التمويل المتبعة وآثارها على هيكل رأس مال المنشأة.
- مدى المخاطرة التي تحيط بديونهم لدى المنشأة والمرتبطة بأولوية المقرض في الحصول على حقوقه فيما لو تعرضت المنشأة للتصفية أو الإفلاس.
- مدى الموضوعية في السياسات التي يتبعها البنك في تقييم أصوله خاصة ما يقدم منها كضمانات.

ومن أهم المؤشرات المفيدة في هذا المجال:

- مؤشرات السيولة في الأجل القصير.
- مؤشرات الملاءة أو الرفع المالي في الأجل الطويل.
- التدفق النقدي في الأجلين القصير والطويل.

3- تحليل الأداء Performance Analysis

ويهم إدارة المشروع في أغراض الرقابة والتخطيط وتقييم الأداء،ومع أن البيانات المالية المناسبة لأغراض تحليل الأداء لا تتوف جميعها في البيانات المالية المنشورة،بل غالبا ما تتوفر تلك البيانات "وهي ذات طبيعة تفصيلية كما أنها تقديرية في الغالب" في سجلات محاسبة التكاليف أو المحاسبة الإدارية،إلا أنه يمكن للإدارة الحصول على مؤشرات من البيانات المالية المنشورة مثل:

- مؤشرات عامة عن النشاط تدور حول الربحية وسياستها في التمويل والاستثمار.
- مؤشرات خاصة لتقييم أداء بعض الإدارات المختصة بشكل عام في إدارة الأصول والمطلوبات،من هذه المؤشرات مثلا:
  - معدل دوران الذمم المدينة والذمم الدائنة.

- معدل دوران الاستثمارات.
- معدل دوران المخزون.
- معدل دوران صافي رأس المال العامل ومعدل دوران الأصول.

ثانيا : أساليب التحليل المالي للبيانات المالية المقدمة

يستخدم التحليل المالي للتعرف على وضع المنشآت الاقتصادية عموما والبنوك خاصة،ويمكن تلخيص أهم الأساليب فيما يلي:

1- التحليل باستخدام القوائم المالية المقارنة

يقوم التحليل المالي أيا كانت صورته على منهج المقارنة،لذا تتعدد أساليبه حسب اتجاه وطبيعة ومجال المقارنة،ويشتمل هذا النوع من التحليل على نوعين هما:[1]

أ- التحليل الرأسي

بموجب هذا الأسلوب من أساليب التحليل المالي تتم المقارنة فيما بين أرقام القوائم المالية للفترة المحاسبية نفسها لتظهر محصلة هذه المقارنة في صورة نسب مئوية،كأن تنسب تكلفة المبيعات في قائمة الدخل مثلا إلى قيمة المبيعات في نفس القائمة،أو أن تنسب قيمة كل بند من الأصول المتداولة في الميزانية إلى مجموع الأصول في الميزانية نفسها.

ب-التحليل الأفقي

يلجأ رجال الأعمال إلى التحليل الأفقي وذلك لدراسة حركة البند أو النسبة المالية على مدار فترات مالية للتعرف على مقدار واتجاه التغير الحادث في حركة البند أو النسبة على مدار الفترة الزمنية مجال المقارنة.

2- التحليل المالي باستخدام النسب المالية

يعتبر استخدام النسب المالية في التحليل المالي من أهم الوسائل التي تساعد الإدارة على معرفة وضع سيولة المصرف وموقف الأموال المتاحة للتوظيف وملاءمة حقوق الملكية وربحية المصرف، ...

هناك الكثير من النسب المالية والائتمانية التي تستخدم في دراسة ومتابعة أداء البنك دوريا وتقييم مخاطره،ويمكن تبويبها ومعالجتها ضمن المجموعات الرئيسية التالية:

أ- النسب والمعدلات القانونية

تقوم المصارف عادة بتعبئة نماذج معينة عن أرصدة موجوداتها ومطلوباتها على فترات دورية محددة وتقديمها إلى البنك المركزي والذي يقوم بدوره باستخراج النسب والمعدلات القانونية الضرورية للتأكد من تقيد المصارف التجارية بهذه النسب والمعدلات حفاظا على سلامة أوضاعها.

ومن أهم النسب القانونية ونسب الأمان المصرفي ما يلي:[2]

[1] محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص ص 25-28.

[2]- محمد السعيد أنور سلكان، "**إدارة البنوك**"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005، ص ص 165،166.

أ-1- **نسبة السيولة القانونية** : وهي التي يلتزم بها البنك وفقا للقانون،وتتكون من:

البسط =الأرصدة بالخزينة والأرصدة لدى البنك المركزي + الذهب وأذونات الخزنة + المستحق على البنوك + الأوراق التجارية المخصومة والأوراق المالية الحكومية + الشيكات والحوالات تحت التحصيل – القروض من البنك المركزي والبنوك التجارية.

المقام =الودائع بالعملة +الشيكات والحوالات المستحقة الدفع + المستحق للبنوك والجزء غير المغطى نقدا من خطابات الضمان النهائية غير المكفولة.

أ-2- **نسبة الاحتياطي القانوني:** وهي أن تحافظ البنوك بأرصدة لدى البنك المركزي وبدون فوائد بنسبة معينة من الودائع التي يحددها البنك وتتكون من:

البسط =الأرصدة لدى البنك المركزي.

المقام =ودائع العملاء بالدينار +ودائع البنوك بالدينار +المبالغ المقترضة بالدينار +الأرصدة المكشوفة لدى البنوك المحلية.

أ-3- **نسبة رأس المال إلى الودائع:**

البسط =رأس المال و الاحتياطات.

المقام =ودائع العملاء –الرصيد لدى البنك المركزي – سندات التنمية وسندات الخزينة والأذونات–القروض المستثناة – أسهم الانتماء والإسكان.

أ-4- **نسبة الأسهم إلى رأس المال**

البسط =الاستثمارات في الأسهم.

المقام =رأس المال والاحتياطات.

أ-5-**السيولة التجارية**

البسط =نقد في الصندوق +الرصيد لدى البنك المركزي + أرصدة لدى البنوك الأخرى + أذونات وسندات + كمبيالات تستحق خلال ثلاثة أشهر.

المقام =ودائع العملاء +ودائع البنوك.

ب-نسب السيولة

من الضروري أن يحافظ المصرف على نسبة معقولة من السيولة وذلك لمجابهة التزاماته قصيرة الأجل ولمقابلة السحوبات المفاجئة من العملاء، ومن أهم النسب المستخدمة:[1]

ب-1- نسبة النقدية إلى الودائع الجارية

وتعكس هذه النسبة قدرة النقدية على مواجهة طلبات السحوبات التي يقوم بها أصحاب الودائع الجارية وتحسب كالتالي:

النقدية / الودائع الجارية.

[1]- زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، مرجع سبق ذكره، ص273.

ب-2- نسبة النقدية إلى مجموع الودائع

حيث تعكس النسبة المذكورة قدرة النقدية على مواجهة طلبات السحوبات من قبل أصحاب الودائع والتوفير ولأجل. وتحسب كالتالي:

النقدية / مجموع الودائع.

ب-3- نسبة الاستثمارات قصيرة الأجل إلى مجموع الودائع

تعكس هذه النسبة قدرة الاستثمارات قصيرة الأجل على مواجهة طلبات السحوبات من قبل أصحاب الودائع جميعها تحسب كما يلي:

الاستثمارات المالية القصيرة الأجل / مجموع الودائع.

ج- نسبة النشاط

من أهم هذه النسب ما يلي:[1]

ج-1- معدل توظيف الأموال المتاحة

هذا المعدل قياس لمدى توظيف المصرف للودائع وحقوق الملكية في القروض والاستثمارات.

القروض + الاستثمارات / الودائع + حقوق الملكية.

حيث تشغل الاستثمارات محفظة الأوراق المالية وأذونات الخزينة والأوراق التجارية المخصومة.

ج-2- نسبة الاستثمارات إلى الودائع

وتعتبر هذه النسبة قياسا لاستخدام الودائع بجميع أنواعها في الاستثمارات.

الاستثمارات / الودائع.

د- نسبة الربحية

هي صافي الربح بعد طرح مجموع نفقاته من إيراداته الكلية وهي مؤثرة على قوة مركز المصرف، وقدرته على توظيف أمواله. وتوجد نسب كثيرة تقيس الربحية في المصرف منها:[2]

د-1- نسبة العائد إلى حق الملكية

صافي الأرباح / حقوق المساهمين أو حقوق الملكية.

وهي تمثل العوائد الناتجة عن استثمار المساهمين في المصرف.

د-2- نسبة العائد إلى إجمالي الأصول

صافي الأرباح / مجموع الموجودات.

وتمثل قدرة المصرف لتحقيق أرباح وعوائد من مجموع أصوله.

---

[1]- زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، مرجع سبق ذكره، ص286.

[2]- آل شبيب دريد كامل ، مرجع سبق ذكره، ص ص110-112.

د-3- نسبة هامش الربح الصافي:

هذه النسبة تبين لنا ما يحققه دينار واحد من الإيرادات من الربح الصافي،إذ يتكون بسطها من صافي الربح بعد الضريبة،أما المقام فهو عبارة عن مجموع الإيرادات التي يحققها البنك والتي تتكون من الفوائد والعملات المصرفية من التسهيلات الائتمانية الممنوحة،إيرادات،أوراق مالية،عمولات،الاعتمادات المستندية،خطابات الضمان،إيرادات وخدمات مصرفية أخرى.

صافي الربح / إجمالي الإيرادات.

د-4- معدل العائد على الودائع

يقيس هذا المعدل مدى قدرة البنك على توليد الأرباح من الودائع التي نجح في الحصول عليها باعتبارها من الأموال الاستراتيجية المتاحة للتوظيف وهي من أكبر مصادر التوظيف في البنك.

صافي الربح / إجمالي الودائع.

د-5- نسبة منفعة الأصول والاستثمارات في البنك

تقيس هذه النسبة قدرة البنك على خلق العوائد بصورة عامة من الأموال المتاحة للاستثمار، تبين هذه النسبة إمكانية المصرف في تشغيل الأصول المدرة للدخل وهي حقيق الملكية والودائع والقروض في تحقيق الإيرادات وكلما زادت هذه النسبة زادت كفاءة البنك في تحقيق الإيرادات.

إجمالي الإيرادات المصرفية / إجمالي الأصول المدرة للدخل.

هـ- نسب كفاية رأس المال

يقسم رأس المال إلى رأسمال ممتلك ومقترض، والممتلك يعني ملكية أصحاب البنك، وتكمن أهميته في أن معايير بازل الدولية أوجدت علاقة بين رأس المال الممتلك والموجودات المصرفية.

إذ يلعب رأسمال المالكين المستثمر في البنك دورا هاما في تحقيق الأمان لأموال المودعين، وتهتم نسب كفاية رأس المال بمعرفة مدى اعتماد البنك على حقوق الملكية كمصدر من مصادر التمويل، والقدرة على إعادة قيمة الودائع لدى البنك حين طلبها من أموال المالكين. من أهم هذه النسب:[1]

هـ-1- نسب رأس المال إلى الودائع

تحسب هذه النسبة من قسمة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الودائع وتبين حجم مساهمة رأسمال البنك من إجمالي الودائع وتقيس كفاءة البنك في تغطية الودائع من رأسمال المالكين.

رأس المال الممتلك / إجمالي الودائع.

هـ-2- نسبة رأسمال المالكين إلى إجمالي الموجودات

تعكس هذه النسبة قدرة البنك من خلال حقوق الملكية في تغطية الخسائر المحتملة في إجمالي موجوداته ويمكن حساب هذه النسبة من قسمة رأس مال المالكين إلى إجمالي الموجودات المصرفية.

رأس المال الممتلك / إجمالي الموجودات.

[1]- آل شبيب دريد كامل ، مرجع سبق ذكره، ص ص 113-115.

هـ-3- نسبة مخاطر رأس المال

تقيس هذه النسبة مخاطر رأسمال البنك وتحسب من خلال قسمة رأس المال إلى الأصول الخطرة في البنك ونقصد بالأصول الخطرة القروض الممنوحة من البنك والاستثمارات المالية وكلما زادت هذه النسبة كان ذلك مصدر أمان للمودعين والعكس في حالة الانخفاض.

رأس المال الممتلك / الأصول الخطرة.

الفرع الثالث : التحليل الائتماني

تتزايد أهمية التحليل الائتماني في عصرنا الحاضر وذلك باعتباره أداة هامة لتخفيض الخسائر التي تتحملها البنوك بسبب القروض والتسهيلات المتعثرة،فالبنوك تطلب عادة من عملائها الذين يرغبون في الحصول على قروض أو تسهيلات مصرفية تقديم مجموعة من المعلومات (المالية وغير المالية) تخضع للدراسة والتحليل من خلال اشتقاق النسب المالية وحصر مؤشرات وظواهر التعثر المالي لكنها غير كافية،إذ يجب على مسؤول الائتمان أن يولي اهتمامه بنوع آخر من التحليل وهو تحليل المخاطر ويتميز تحليل مخاطر الائتمان عن التحليل المالي التقليدي أنه أكثر شمولا،فالتحليل المالي التقليدي قد يصلح في اتخاذ قرار الائتمان قصير الأجل لكنه لا يصلح في أغلب الأحوال عند اتخاذ قرار الائتمان طويل الأجل.

أولا : مرتكزات عملية تحليل مخاطر الائتمان:

يقوم تحليل مخاطر الائتمان على ركائز أساسية هي:[1]

- قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته ليست مرهونة فقط بوضعه المالي كما تظهره البيانات المالية التاريخية التي يرفقها بطلب التسهيلات أو القرض،بل يجب كذلك تقييم المخاطر الائتمانية التي تحيط بقدرته على التسديد وذلك على مدار فترة القرض.
- عند تقييم مخاطر الائتمان يجب أن يتخطى محل الائتمان مخاطر العميل (طالب القرض) ليمتد إلى تقييم مخاطر البيئة المحيطة بالمؤسسة أي مخاطر المؤسسة نفسها ومخاطر الصناعة التي تعمل فيها، بالإضافة إلى مخاطر الاقتصاد الكلي.
- يجب على المحلل الائتماني أن يولي اهتمامه أيضا لمرحلة حياة المؤسسة.

ثانيا : معايير منح الائتمان

في إطار تحديد دور محلل الائتمان في دراسة وتقييم الركائز الثلاثة المتمثلة في قدرة العميل على السداد، المخاطر البيئية ودورة حياة المؤسسة تم اقتراح المناهج والنماذج التالية:[2]

1-منهج 5P'S: يطبق وفق الآلية التالية

- **تقييم الأشخاص أو العملاء(People):** يقصد بذلك أن الركيزة الأولى لتحليل المخاطر تتمثل في تكوين صورة عامة عن شخصية العميل وحالته الاجتماعية ومؤهلاته وكذلك أخلاقه من حيث الاستقامة والمصداقية...

[1]- حياة نجار ، مرجع سبق ذكره، ص134.

[2]- حمزة محمود الزبيدي، "**إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**"، الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان،2002، ص ص 142-158.

➢ **تقييم الغرض من القرض أو التسهيلات (Purpose)** : أي معرفة الهدف من الحصول على القرض أو التسهيلات.

➢ **تقييم قدرة العميل على السداد(Payment)** : أي دراسة احتمالات إمكانية العميل في تسديد القرض وفوائده بما فيها الأموال اللازمة للتسديد وكذلك وقت التسديد.

➢ **الحماية(Protection)**: أي استكشاف احتمالات توفر الحماية للائتمان المقدم للعميل، وذلك من خلال تقييم الضمانات أو الكفالات التي سيقدمها العميل سواء من حيث قيمتها العادلة أو من حيث قابليتها للتسييل فيما لو عجز العميل عن الوفاء بالتزاماته اتجاه البنك.

➢ **النظرة المستقبلية(Perspective)**: أي استكشاف أبعاد حالة اللاتأكد التي تحيط بالائتمان الممنوح للعميل ومستقبل ذلك الائتمان واستكشاف كل الظروف البيئية المستقبلية الداخلية والخارجية المحيطة بالعميل،ومن ثم الآثار المتوقعة لهذا الظروف على مصير القرض وتقويم المخاطر التي ستنشأ عن احتمال خسارة القرض أو تعثر التسهيلات.

2-منهج 5C'S

يقوم بتحليل مخاطر الائتمان اعتمادا على الركائز التالية:

➢ **القدرة على الاستدانة(Capacity)** : وذلك بالتعرف على إمكانات العميل وكفاءته في إدارة أمواله ومن ثم مصادر الأموال التي سيستخدمها في تسديد القرض بالمقدار والتوقيت المحددين في جدول السداد.

➢ **شخصية العميل(Character)** : يسعى محلل الائتمان إلى الحصول عن معلومات عن شخصية العميل مثل:سمعته التجارية،نزاهته،دخله الشهري،إذا كان فردا. وسلسلة زمنية عن ايراداته وأرباحه السنوية إذا كان مؤسسة.

➢ **رأس المال(Capital)** : أي دراسة دقيقة لعنصر كفاية رأس مال العميل على اعتبار أنه مال يعتبر الملجأ الأخير الذي سيعتمد عليه المقرض في استرداد القرض إذا ما تعثر المقترض عن السداد. ويتطلب ذلك دراسة هيكل تمويل المنشأة كأساس لتقويم مخاطر الرفع المالي.

➢ **الضمان(Collateral)** : يقوم مسؤول الائتمان بتقييم هذه الضمانات من حيث قيمتها العادلة أو من حيث قابليتها للتسييل،وعما إذا كانت هناك قيودا عليها تمنع البنك من حرية التصرف بها إذا ما أراد الحجز عليها في حال عجز العميل عن السداد.

➢ **المناخ العام(Condition)** : يتم تحليلها من زاويتين:

- **على المستوى الداخلي** : دراسة النظام الداخلي للمؤسسة وحصتها السوقية وسياسات التمويل والخطط الحالية والمستقبلية ومعدلات دوران الموظفين.
- **على المستوى الخارجي** : يقوم محلل الائتمان بدراسة البيئة المحيطة بالمؤسسة مثل: الظروف الاقتصادية العامة، معدلات التضخم، القوانين والتشريعات التي تحكم الصناعة التي تنشط فيها المؤسسة ومعدلات النمو السكاني.

ولا تقف إدارة الائتمان في تحليلها الائتماني عند حد تقييم معايير 5C'S وإنما تستفاد من ذلك أيضا بترتيب الائتمان لكل عميل وفق درجة مخاطرته ومن أشهر أشكال الدرجات تلك التي تعتمد على ثلاث معايير 5C'S وهي الشخصية والقدرة ورأس المال، إذ يمكن الحصول على تسع درجات لنوع الائتمان من ناحية المخاطرة عندما يتم دمجها مع بعضها وهي:

- **الشخصية + القدرة + رأس المال = مخاطر ائتمانية منخفضة جدا.**
- **الشخصية + القدرة –رأس المال = مخاطر ائتمانية منخفضة إلى متوسطة.**
- **الشخصية + رأس المال + قدرة غير كافية = مخاطر ائتمانية منخفضة إلى متوسطة.**
- **قدرة + رأس المال – شخصية ضعيفة = مخاطر ائتمانية متوسطة.**
- **قدرة + رأس المال – الشخصية = مخاطر ائتمانية عالية.**
- **الشخصية + رأس المال – القدرة = مخاطر ائتمانية عالية.**
- **الشخصية –رأس المال – القدرة = مخاطر ائتمانية عالية جدا.**
- **رأس المال – الشخصية – القدرة = مخاطر ائتمانية عالية جدا.**
- **قدرة – الشخصية – رأس المال = العميل المخادع.**

على وفق هذه الدرجات تتمكن إدارة الائتمان أن تحدد فيما إذا كانت هذه الدرجات متوفرة عند العميل أم لا،وعلى ضوء ذلك يمكن اتخاذ القرار المناسب في منح الائتمان أو رفضه.

3-منهج PRISM

يعتبر أحدث ما توصلت إليه الصناعة المصرفية في التحليل الائتماني وقراءة مستقبل الائتمان،يعكس هذا المنهج جوانب القوة لدى العميل،حيث يساعد إدارة الائتمان على تشكيل أداة قياس توازن من خلالها بين المخاطر والقدرة على السداد ويمكن تلخيص معاييره فيما يلي:

➢ **التصور(Perspective)**:وهو ما يقصد به الإحاطة الكاملة بمخاطر الائتمان والعوائد المنتظر تحقيقها من قبل إدارة الائتمان بعد منحه. ومضمون هذه الأداة التفسيرية هي القدرة أو الفاعلية في:

- تحديد المخاطر والعوائد التي تحيط بالعميل عند منحه الائتمان.
- دراسة استراتيجيات التشغيل والتمويل عند العميل والتي من شأنها تحسين الأداء وتعظيم القيمة السوقية للسهم الواحد باعتباره الهدف الذي يجب أن تدور حوله كل القرارات.

➢ **القدرة على السداد(Repayment)**:ومضمون هذا المتغير هو تحديد قدرة العميل على تسديد القرض أو فائدته خلال الفترة المتفق عليها ومن الأمور التي تعير لها إدارة الائتمان اهتماما خاصا هو تحديد نوع مصادر التسديد سواء كانت داخلية أو خارجية وما يهم إدارة الائتمان هو دور المصادر الداخلية التي تساعد العميل على إعادة تسديد ما بذمته من التزامات لأنها تعكس قدرة العمليات التشغيلية على توليد التدفقات النقدية الداخلية والتي يستطيع العميل استخدامها في تسديد التزاماته المستحقة.

- **الغاية من الائتمان (Intention or Purpose)**:يتمثل مضمون هذا المعيار في تحديد الغاية من الائتمان المقدم للعميل، لأن آخر ما تفكر به إدارة الائتمان هو تصفية موجودات العميل لاسترداد مبلغ الائتمان.
- **الضمانات (Safeguards)** : تتمثل فيما يقدمه المقترض للبنك من ضمانات عينية أو كفالات شخصية كضمان له لاسترجاع أمواله (الائتمان الممنوح(ومواجهة احتمالات عجز المقترض على السداد، كما يمكن أن يعتمد البنك على قوة المركز المالي للعميل فضلا عما يتم وضعه من شروط لضمان السداد.
- **الإدارة (Management)** : ترتكز إدارة الائتمان على تحليل كل من:

- **العمليات:** التعرف على أسلوب العميل في إدارة أعماله وتحديد كيفية الاستفادة من الائتمان.
- **الإدارة:** دراسة الهيكل التنظيمي للمؤسسة طالبة القرض والسيرة الذاتية لمدراء الأقسام ، وتحديد قدرة العميل على النجاح والنمو.

نستنتج أن تحليل مخاطر الائتمان يبنى على ركائز أساسية تحدد في مجملها مدى قدرة طالب القرض على الوفاء بالتزاماته اتجاه البنك مما يجعل هذا الأخير في مأمن من مخاطر عدم التسديد وتجميد الأموال.

الفرع الرابع : أهمية استخدام التحليل المالي لتقييم المخاطر الائتمانية

تعتبر أساليب التحليل المالي من أهم وأفضل الأساليب التي تساعد في دعم قرار منح الائتمان المصرفي والإجابة على كثير من الأسئلة المتعلقة بسلامة وربحية التسهيلات الائتمانية وهذا يتطلب القيام بعمليات التحليل باعتبارها أهم المصادر التي يستند إليها البنك قبل منح التسهيلات الائتمانية للتقليل من مستوى المخاطرة التي يمكن التعرض لها، وتتلخص أهمية استخدام التحليل المالي فيما يلي:[1]

- تقييم الوضع المالي والوضع النقدي لطالب الائتمان.
- يساعد التحليل المالي في تقييم الأداء التشغيلي لطالب الائتمان من خلال تقييم فعل قرارات الاستثمار والتمويل لديه.
- يساعد التحليل المالي إدارة الائتمان في البنك التجاري في رسم أهدافها وسياستها وبالتالي يضمن لها الدقة في إعداد الخطط الائتمانية اللازمة.
- من خلال التحليل المالي يمكن اكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة لطالب الائتمان.
- يمكن للتحليل المالي من خلال نتائجه في التنبؤ باحتمالات تعرض العميل إلى ظاهرة التعثر أو الفشل وما تسببه من خسائر ناتجة عن عملية الإفلاس والتصفية.
- يساعد التحليل المالي إدارة الائتمان في تحديد المشاكل التقنية والاقتصادية والمالية والمساعدة في تقديم الحلول الخاصة لمعالجتها.

[1]– حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص ص262،263.

خلاصة الفصل الثاني

من خلال ما سبق نستنتج أن للتحليل المالي دور كبير في تقييم المخاطر التي تتعرض لها البنوك خاصة المخاطر الائتمانية وذلك من خلال عملية التحليل المالي للقوائم والتقارير المالية المقدمة،وقد جاءت هذه الدراسة لمعرفة أهم أساليب التحليل المالي من مؤشرات ونسب تساعد في تحليل الوضعية المالية للعميل قبل منحه القرض وذلك لتجنب المخاطر وحماية البنك من تحمل المخاطر والخسائر التي قد يتعرض لها .

الفصل الثالث : دراسة تطبيقية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية

المبحث الأول:البطاقة الفنية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

المبحث الثاني:تقديم البنك محل الدراسة المجمع الجهوي للاستغلال –جيجل 018-

المبحث الثالث:التحليل المالي ودوره في إدارة المخاطر لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

تمهيد

تعتبر البنوك المحرك الرئيسي في تسريع عجلة التنمية الاقتصادية وتوفير الأموال اللازمة لتمويل مختلف القطاعات الاقتصادية باعتبارها أهم مؤسسات الوساطة المالية إذ تعمل على التلاقي بين أصحاب الفوائض المالية الراغبين في عرض أموالهم وبين أصحاب العجز الطالبين لتلك الأموال،فهي تعمل على تعبئة المدخرات وتوزيعها في شكل قروض على مختلف أوجه الاستثمارات.

يقوم البنك بدراسة تحليلية دقيقة للشخص المعنوي أو الطبيعي طالب القرض من أجل قبول منح القرض وضمان استرداد أمواله وبالتالي تحقيق العائد لكل من البنك والمؤسسة.

من خلال هذا الفصل سوف نحاول إسقاط الجزء النظري لذلك قمنا باختيار واحد من أهم البنوك في الجزائر،ألا وهو بنك الفلاحة والتنمية الريفية–المجمع الجهوي للاستغلال لولاية جيجل،من خلال المعلومات التي تحصلنا عليها أثناء فترة التربص.

تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول : البطاقة الفنية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR.

المبحث الثاني : تقديم البنك محل الدراسة المجمع الجهوي للاستغلال –جيجل 018–.

المبحث الثالث : التحليل المالي ودوره في إدارة المخاطر لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR.

المبحث الأول : البطاقة الفنية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك التجارية،ذو أهمية فعالة في تمويل الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية عن طريق منح القروض بمختلف أصنافها للمتعاملين الاقتصاديين،وسنتطرق في هذا المبحث إلى نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتعريفه بالإضافة إلى أهدافه ومهامه وفي الأخير سنعرض الهيكل التنظيمي له.

المطلب الأول : نشأة وتعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو بنك عمومي تجاري ،مالي ،وطني ،وهو أداة من أدوات السياسة الحكومية،والتي ترمي إلى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي والعالم الريفي،أنشئ في 13 مارس 1982 م طبقا للمرسوم رقم 82/106،وظهر نتيجة إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري وذلك بهدف تنمية القطاع الفلاحي وترقيته ودعم النشاطات الصناعية التقليدية والحرفية،وفي هذا الإطار قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتمويل المؤسسات الفلاحية التابعة للقطاع الاشتراكي،مزارع الدولة،والمجموعات التعاونية وكذلك المستفيدين الفرديين للثورة الزراعية،مزارع القطاع الخاص،التعاونيات الخدمات والدواوين الفلاحية والمؤسسات الفلاحية الصناعية إلى جانب قطاع الصيد البحري.

وفي إطار الاصلاحات الاقتصادية،تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعد عام 1988 م إلى شركة مساهمة يقدر رأسمالها ب 54 مليار دج،مقره الاجتماعي في الجزائر العاصمة 17 شارع العقيد عميروش،صندوق بريد 544 ،الجزائر،ولكن بعد صدور قانون النقد والقرض المؤرخ في 14 أفريل 1990 م الذي منح استقلالية أكبر للبنوك وألغي من خلاله نظام التخصص،أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية والمتمثلة في منح التسهيلات الائتمانية،مع وضع قواعد تحمي البنك وتجعل معاملاته مع زبائنه أقل مخاطرة ولتحقيق أهدافه وضع البنك استراتيجية شاملة من هلال التغطية الجغرافية لكامل التراب الوطني لأكثر من 350 وكالة[1].

المطلب الثاني : مجالات تدخل بنك الفلاحة والتنمية الريفية وأهدافه

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالتدخل في عدة مجالات لتحقيق أهداف معينة :[2]

الفرع الأول : مجالات تدخل بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يمكن حصر أنشطة ومجالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية في النقاط التالية:

الزراعة : والتي تتمثل في زراعة البساتين،زراعة الحبوب،زراعة الخضار وكذلك زراعة الكروم.

التربية : وتضم الماشية كالأغنام والماعز والجمال والخيول،تربية الدواجن وتربية الحيوانات الأخرى.

الغابات واستغلال الأشجار:الأنشطة المتصلة بالغابات واستغلال الأشجار.

مصايد الأسماك والتربية المائية : الأنشطة المتصلة بالصيد والتربية المائية،مصايد

[1]– الوثائق الداخلية للمجمع الجهوي للاستغلال–جيجل 018–بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

[2]– المرجع نفسه.

الصناعات الغذائية :وتشمل اللحوم الحمراء ولحوم الدواجن،تجهيز وحفظ الفواكه والخضراوات وكذلك الحلويات...

صناعة المشروبات : تحتوي على إنتاج المياه المعدنية،المشروبات الغازية...

صناعة التبغ : صناعة منتجات التبغ مثل السجائر والغليون...

أنشطة هامشة :كصناعة الجلود والسروج،واستغلال الخشب والفلين وغيرها.

التعبئة والتغليف :إنتاج منتجات التعبئة والتغليف للمنتجات الزراعية والمواد الغذائية والصناعات الزراعية ويمكن أن تكون مواد التعبئة خشبية (صناديق،أقفاص...)أو بلاستيكية،ويمكن أن تكون عبوات زجاجية او معدنية أو حتى من الورق...

النقل والتخزين : في الأخير يتم نقل البضائع عن طريق البر أو البحر أو الجو،وجمعهم كالخضراوات أو جمع الحليب في المزارع ونقله إلى وحدات المعالجة والتخزين.

الفرع الثاني : أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

من بين الأهداف الرئيسية للبنك نذكر:

- المساهمة في زيادة الدخل الوطني.
- إعادة تنظيم جهاز الإنتاج الفلاحي وتعميم استعمال الإعلام الآلي،وتجديد الثورة وعصرنتها.
- إشراك الزراعة وتنمية حصتها في مجال الإنتاج الوطني.
- توسيع الأراضي الفلاحية وتحسين الخدمات.
- العمل على احتكار تمويل أغلب المشاريع الفلاحية والمقاولات وتدعيم الشباب.
- تطوير الجهود قصد تحقيق نتائج أفضل وأكبر في تحصيل القروض وفي جذب موارد إضافية.
- إعادة تمركز البنك بهدف التمويل ومن أولوياته تركيز الجهود على تطبيق صيغ مناسبة للتمويل خاصة القطاع الفلاحي والصيد البحري.

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

الشكل رقم (05):الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

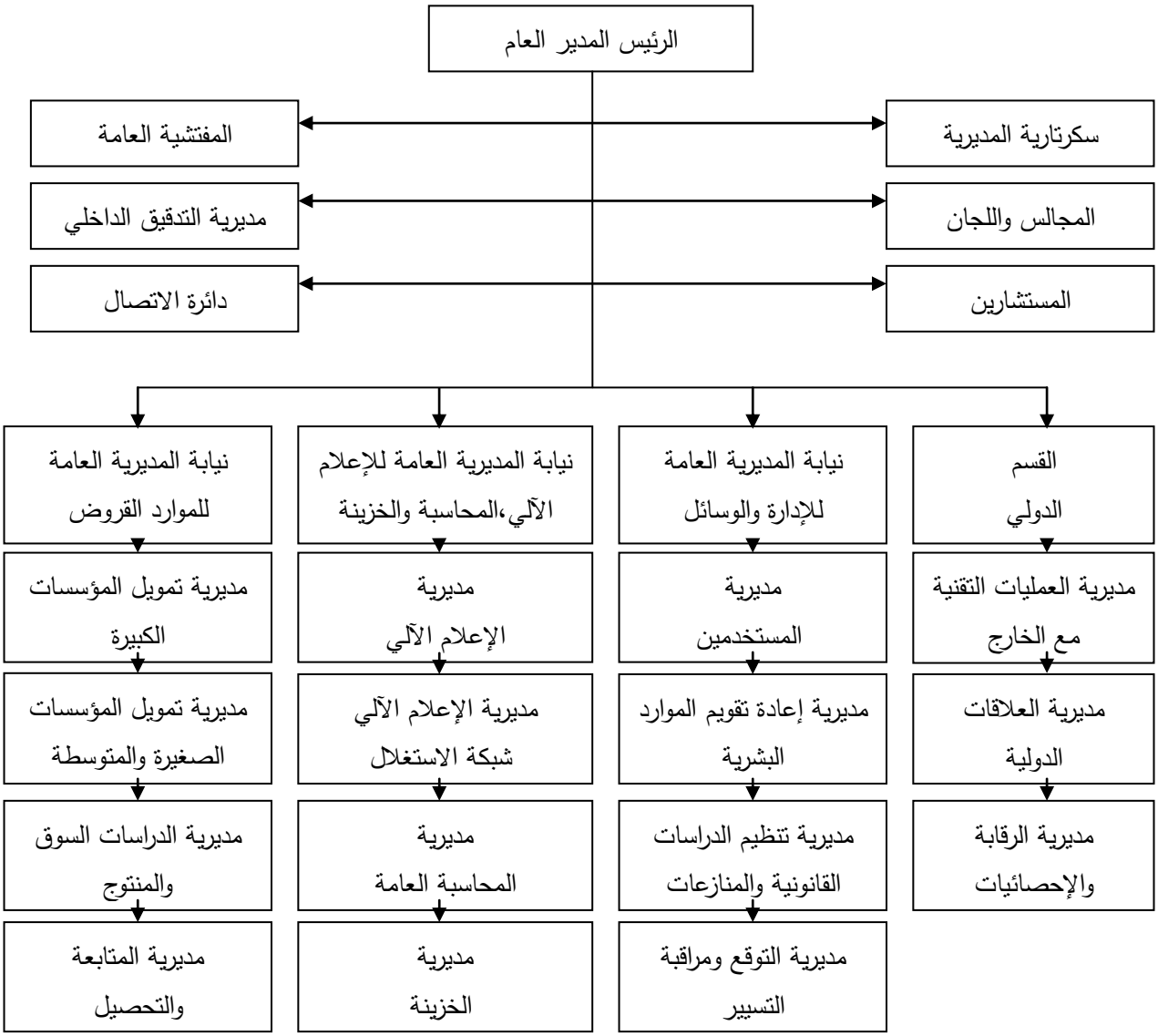

المصدر:الوثائق الداخلية للمجمع الجهوي للاستغلال –جيجل 018– بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المبحث الثاني : تقديم البنك محل الدراسة المجمع الجهوي للاستغلال جيجل 018

خصصنا هذا المبحث للتعريف بالبنك محل الدراسة وهو المجمع الجهوي للاستغلال–جيجل018–

المطلب الأول : تعريف المجمع الجهوي للاستغلال–جيجل018–بنك الفلاحة والتنمية الريفية

المجمع الجهوي للاستغلال هو مديرية تابعة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية،موزعة على مستوى التراب الوطني (41 مجمع)،أصبحت مختصة في تمويل الأنشطة الفلاحية فقط بعد سنة 2005 تقدم هذه المجمعات مهمة تنظيم،مساعدة ومراقبة الوكالات المصرفية،وغالبا ما تكون هذه المجمعات ولائية،حيث تعمل في ظل

الصلاحيات المخولة لها بدراسة مختلف قضايا القروض التي تجاوزت مستوى صلاحيات الوكالات الموجودة على مستوى الولاية الموجودة فيها.

يقوم المجمع الجهوي للاستغلال جيجل بالمراقبة والإشراف على خمس وكالات موزعة كما يلي :وكالة جيجل،وكالة تاكسنة،وكالة الميلية،وكالة العوانة،وكالة الطاهير[1].

المطلب الثاني :مهام المجمع الجهوي للاستغلال-جيجل018-

نورد مهام المصالح التي تتكلف بدراسة ملفات القروض على مستوى المجمع والتي تتمثل في:[2]

الفرع الأول : مصلحة القروض

تعتبر مصلحة القروض الخلية الإنتاجية داخل المجمع لأنها تتدخل لتوظيف مواردها أحسن توظيف في الاتجاه الذي تحقق فيه أكبر عائد.

تتمثل مهام هذه المصلحة فيما يلي:

- توفير جميع الوثائق المتعلقة بالنشاط.
- معالجة طلبات التمويل.
- تقييم درجة خطر المقترضين.
- تطبيق قرارات التمويل وإعادة الجدولة.
- مساعدة الوكالات في تطبيق عمليات التجارة الخارجية،مراقبتها على احترام القوانين المعمول بها.
- استشارة مركز المخاطر لبنك الجزائر.
- متابعة استرجاع الفائدة المدعمة.
- تقييم عام لجميع القروض الممنوحة على مستوى المصلحة خلال ثلاثة أشهر.

لجنة القرض :هي التي تتخذ القرار النهائي المتعلق بمنح القروض وهذا في حدود السلطة التي تمتلكها وتشارك مع جميع أعضائها في تقدير الخطر وتتمثل أعضاء اللجنة على مستوى المجمع في كل من مدير المجمع ونائبه،ونائب مدير متابع المخاطر والمنازعات.

الفرع الثاني : مصلحة متابعة الضمانات

تتمثل أهم مهامها فيما يلي:

- إعادة تقييم الضمانات المتحصل عليها في وقت محدد وإعطائها القيمة الحقيقية.
- تحصيل الضمانات الملزمة-وثيقة تعهد الرهن-وغير الملزمة-مرهونة حقيقة.
- مراقبة حسابات الضمانات المتحصل عليها مقابل القرض من أجل تحقيق التوازن في الميزانية.
- إعلام المديريات المركزية المعنية بتطورات الملفات وتطبيق التعليمات.

[1]- الوثائق الداخلية للمجمع الجهوي للاستغلال-جيجل 018- بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

[2]- المرجع نفسه.

- تقييم عام لجميع الضمانات خلال كل ثلاثة أشهر.

الفرع الثالث : مصلحة ما قبل المنازعات

تبدأ مهمتها بمجرد عدم التسديد وتتمثل أهم مهامها في:

- التسيير الصارم للملفات المتبعة من طرف المصلحة.
- متابعة جميع الوضعيات الموجودة في حالة نزاع.
- تقييم ودراسة الوضعيات المتنازعة من ناحية تحديد عناصر الخطر.
- تطبيق ومتابعة القرارات الخاصة بلجنة تحصيل.
- تقييم عام عن جميع النزاعات على مستوى المصلحة.

الفرع الرابع : مصلحة التحصيل

يأتي دورها بعد إتباع جميع الإجراءات الودية مع الطرف المنازع وتتمثل أهم مهامها في:

- متابعة تطبيق قرارات المحكمة.
- متابعة قرارات الأعمال من طرف المحامين والخبراء على مستوى المجمع.
- متابعة التعويضات من صناديق الضمان.

تقييم عام على مستوى المصلحة.

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال جيجل-018-

الشكل رقم (06):الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال –جيجل 018-

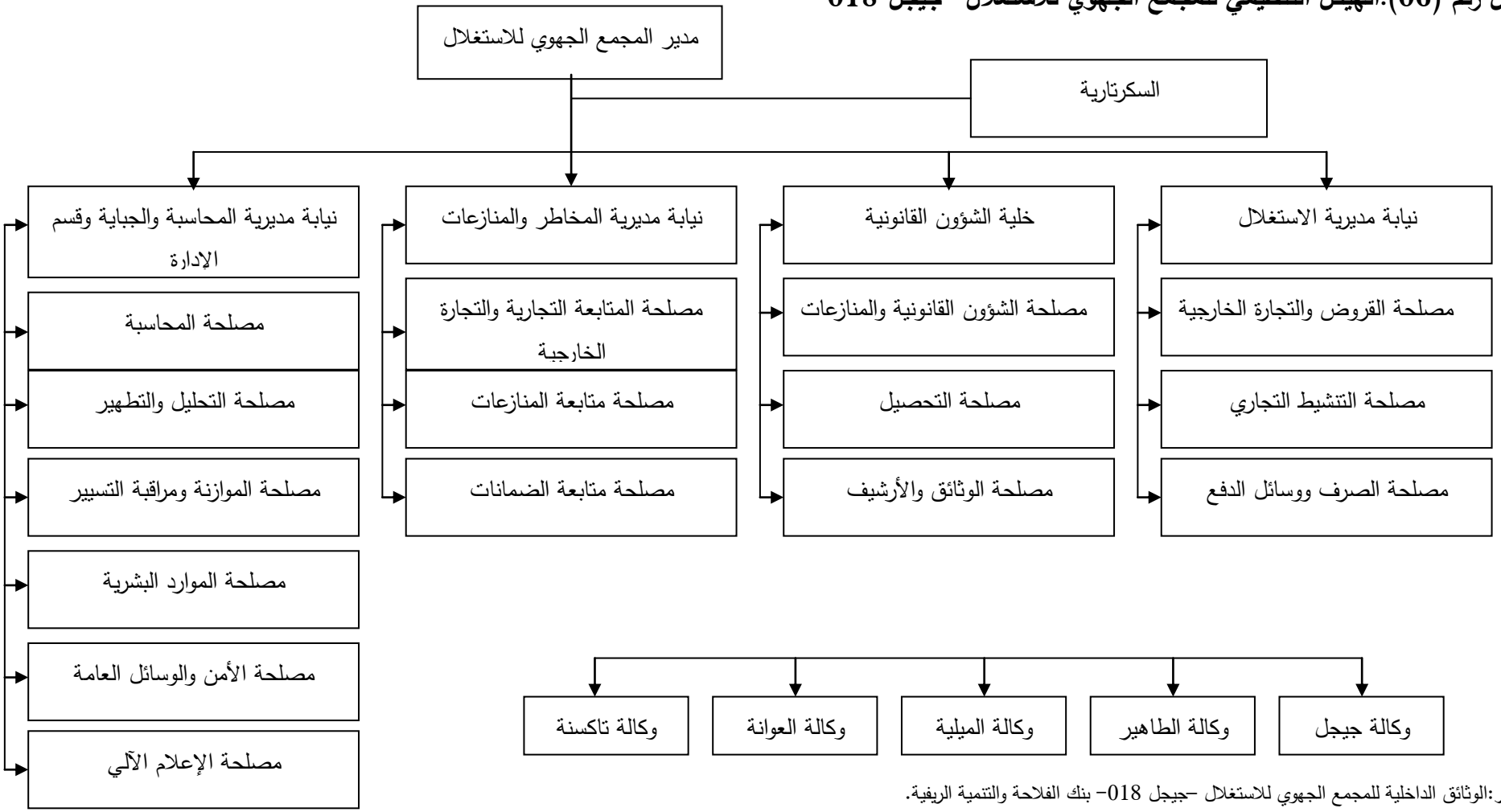

المصدر:الوثائق الداخلية للمجمع الجهوي للاستغلال –جيجل 018- بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المبحث الثالث:التحليل المالي ودوره في إدارة المخاطر لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR

بعد تناولنا للجانب النظري للموضوع سنحاول إدراجه في الدراسة الميدانية من خلال إبراز دور التحليل المالي في منح القروض مع مراعاة المخاطر التي يجب التحوط منها خلال دراسة ملفات طالبي القرض.

المطلب الأول : أنواع القروض المقدمة على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تنقسم القروض التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR إلى :[1]

أولا : قروض الاستغلال crédit d'exploitation

1- **قرض الرفيق** :هو قرض موسمي مدته 12 شهرا بدون فوائد وفوائده تتكفل بها الدولة،يمكن تجديد القرض إذا سدد المستفيد قرضه في آجاله وهو قرض قصير الأجل يوجه للفلاحين.

والغرض من القرض :شراء بذور،شتلات،أسمدة،مواد معالجة،أغذية حيوانات كل الأصناف،وسائل التروية،مواد دوائية بيطرية.

2- **قرض الرفيق للتصدير** :مدته عام موجه للمصدرين مثل:التمور،المواد الغذائية،تأمين الآلات التي أخذها المرة الأولى في القرض تصبح ضمانا للبنك والكمبيالات.

ثانيا : قروض الاستثمار crédit d'investissements

1- **التمويل الثلاثي** :البنك والمؤسسة يمولا للطرف الأخر مثل:ANSEJ، CNAC المبلغ مليار بدون فوائد،الدولة تتكفل بالفوائد ومدة القرض هي 8 سنوات،عامين مدة سماح،5 سنوات المتبقية يتم فيها تسديد الدين والضمانات التي تتعلق بهذا النوع من القرض.

إذا كان القرض عبارة عن آلات،الرهن الحيازي للآلات هو الضمان،إذا كانت سيارة أين أن الآلة تتحرك(تشتغل) الرهن هنا البطاقة الرمادية ترجع على اسم البنك أي تصبح مرهونة للبنك.

صندوق التأمين الوطني :إذا لم يسدد الشخص القرض يتولى هذا الصندوق التأمين الشامل للعتاد مع تجديد كل عام خلال فترة القرض،والكمبيالة أيضا يتم المتابعة بها إذا لم يسدد القرض.

1. قرض التحدي :هو قرض استثماري مدعم ب 5 سنوات الأولى ب 100% ونسبة الفوائد 0% مناطق الجنوب ومناطق الشمال 3 سنوات يأخذ القرض حسب النشاط الذي يزاوله مدته 7 سنوات،عامين مدة سماح و 5 سنوات استهلاك القرض و 1 مليار لكل هكتار،عندما يفوق 10 هكتارات تصبح 10 مليار سنتيم،ويتضمن هذا القرض ما يلي :استعمال البيوت البلاستيكية،تطوير الرعي الفلاحي،تربية الأغنام... وضمانات هي :رهن المعدات،رهن أرض بيضاء،مبنى لتغطية القرض كملحق.

ثالثا : القرض الإيجاري leasing

يوجه هذا القرض للفلاحين في إطار اقتناء معدات فلاحية مثل:جرار... بدون فوائد،الدولة تدعم بنصف والبنك بالنصف الآخر،مدته 7 سنوات وضماناته هي:

[1]- مقابلة مع السيدة بونار فاطمة الزهراء مكلفة عامة بالدراسات مصلحة القروض يوم 29 ماي 2022 على الساعة 11:30.

- البطاقة الرمادية تصبح باسم البنك.
- عقد الائتمان الإيجاري يتم من طرف البنك والزبائن ومصالح السجل التجاري.

المطلب الثاني : إجراءات تسيير المخاطر المتعلقة بالقروض من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

لمواجهة مختلف المخاطر التي تعرقل حركة القروض وكذلك المخاطر التي تلحق بالبنك يتبع بنك الفلاحة والتنمية الريفية سياستين هما :[1]

السياسة الوقائية

يشرع بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تطبيق هذه السياسة منذ شروع العميل في تقديم طلب القرض والذي يكون مرفوقا بالملف حيث يتم التأكد من توفر الملف على كامل الوثائق اللازمة،إضافة إلى الاستقصاء حول شخصية العميل وكذا الشروط الواجب توفرها في مشروعه المقترح،ثم يقوم بإجراء الدراسة المالية التي تظهر مراكز القوة والضعف مرورا بالزيارات الميدانية التفقدية وتحرير محضر المعاينة،ودراسة السوق وتوقع الأخطار الممكن حصولها ودراسة الجدوى الاقتصادية من إقامة المشروع وفي الأخير يقوم البنك بالمتابعة الدائمة والمستمرة والإطلاع على كافة المستجدات المتعلقة بمجال استعمال القرض.

السياسة العلاجية

في حالة تحقق الخطر وحدوثه يلجأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى علاج الوضع عن طريق تحويل ملف الائتمان إلى دائرة التحصيل والمنازعات،حيث يتم اختيار الطرق اللازمة لحماية حقوق البنك من خلال الاقتراحين التاليين:

- إما أن يتم استدعاء العميل وإعلامه بحقيقة الوضع والبحث عن مخرج باعتباره طرفا فعالا في النشاط،وذلك من خلال تمديد تاريخ الاستحقاق وتقليص قيمة الدفعات أو تغيير مجال النشاط وذلك في حالة التأكد من عدم القدرة على الاستمرارية في النشاط الرئيسي.
- أما في حالة رفض العميل لاستدعاء البنك فإن البنك في هذه الحالة يقوم باتخاذ قرارات أحادية الجانب،حيث يقوم بإرسال ملف العميل إلى العدالة ليتم مقاضاته،حيث يتم استرجاع قيمة القروض كاملة وذلك عن طريق الضمانات المقدمة سلفا كما يمتنع البنك عن التعامل مع هذا الزبون مستقبلا باعتباره فاقد الشرط حسن السيرة.

المطلب الثالث : دراسة حالة قرض ممنوح من طرف المجمع الجهوي للاستغلال-جيجل 018-

إن دراسة ملف القرض من طرف المجمع الجهوي للاستغلال التابع لبنك الفلاحة والتنمية الريفية يعتبر خطوة هامة في مصير اتجاه المشروع وذلك بدراسة كل المعلومات المتوفرة في المشروع.

[1]- وثائق مقدمة من البنك.

الفرع الأول : دراسة حالة تمويل قرض استغلال

هذه الحالة المعدة للدراسة تتعلق بمؤسسة منظمة في شكل شركة ذات مسؤولية محدودة (SARL) مختصة في الحراسة والمراقبة،تقدمت إلى المجمع الجهوي للاستغلال –جيجل 018– للحصول على قرض،مرفقة بالوثائق التالية : الميزانيات المحاسبية لثلاث سنوات وجدول حساب النتائج.

أولا : تقديم المؤسسة الطالبة للقرض

شكلها القانوني : شركة ذات مسؤولية محدودة

تسمية المؤسسة : X

تاريخ الانشاء : 01 جوان 1997، **مقرها** : جيجل.

رأس المال الاجتماعي : 10500000.00 دج.

النشاط : حراسة ونقل الأموال.

عدد العاملين : 171 عامل.

نوع القرض المطلوب :سحب على المكشوف (Découvert mobilisable) بمبلغ 9500000.00 دج.

مدة القرض : سنة.

الغرض من القرض : المؤسسة طلبت القرض لتمكينها من تلبية احتياجاتها التشغيلية ودفع الأجور[1].

ثانيا : عرض الميزانيات المالية المختصرة لسنوات 2015–2016–2017

1. الميزانية المالية المختصرة لسنة 2015

الجدول رقم(03):الميزانية المالية المختصرة لسنة 2015

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
أصول ثابتة	**35487188**	**الأموال الدائمة**	**80169363**
أراضي	4500000	**الأموال الخاصة**	**80169363**
بناءات	29625450	رأس المال الصادر	10500000
الممتلكات والمنشآت والمعدات الأخرى	1361738	الاحتياطات	39988470
أصول متداولة	**118399314**	النتيجة	29680893
المخزون	–	**خصوم غير متداولة**	–
العملاء	49077893	**خصوم متداولة**	**73717138**
المدينون الآخرون	2394003	الموردون	11612738
الضرائب وما شابه ذلك	2246831	الضرائب	22362510
الخزينة	64680587	ديون أخرى	39741890
المجموع	**153886502**	**المجموع**	**153886502**

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (1)و(2).

[1]– الوثائق الداخلية للبنك.

2. الميزانية المالية المختصرة لسنة 2016

الجدول رقم(04):الميزانية المالية المختصرة لسنة 2016

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
أصول ثابتة	**32646614**	**الأموال الدائمة**	**122582765**
أراضي	4500000	**الأموال الخاصة**	**101807258**
بناءات	27882776	رأس المال الصادر	10500000
الممتلكات والمنشآت والمعدات الأخرى	263838	الاحتياطات	69669363
أصول متداولة	**185476847**	النتيجة	21637895
المخزون	-	**خصوم غير متداولة**	**20775507**
العملاء	84985957	القروض والديون المالية	20775507
المدينون الآخرون	1580101	**خصوم متداولة**	**95540696**
الضرائب وما شابه ذلك	3417466	الموردون	12183536
الخزينة	95493323	الضرائب	37013808
		ديون أخرى	37543352
		الخزينة	8800000
المجموع	**218123461**	**المجموع**	**218123461**

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (4) (5)

3. الميزانية المالية المختصرة لسنة 2017

الجدول رقم (05):الميزانية المالية المختصرة لسنة 2017

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
أصول ثابتة	**32499530**	**الأموال الدائمة**	**132971566**
أراضي	4500000	**الأموال الخاصة**	**112196059**
بناءات	27882776	رأس المال الصادر	10500000
ممتلكات والمنشآت والمعدات الأخرى	116754	الاحتياطات	91307258
أصول متداولة	**166043441**	النتيجة	10388801
المخزون	-	**خصوم غير متداولة**	**20775507**
العملاء	70076764	قروض وديون مالية	20775507
المدينون الآخرون	1852451	**خصوم متداولة**	**65571404**
الضرائب وما شابه ذلك	6632359	الموردون	11620115
الخزينة	87481867	الضرائب	19017721
		ديون أخرى	34933568
		الخزينة	
المجموع	**198542971**	**المجموع**	**198542971**

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (7) (8)

ثالثا:التحليل بواسطة المؤشرات المالية

1.رأس المال العاملFR

جدول رقم (06):رأس المال العامل (FR)

البيان / السنة	2015	2016	2017
الأموال الدائمة (1)	80169363	122582765	132971566
الأصول الثابتة (2)	35487188	32646614	32499530
راس المال العامل(1)-(2)	44682175	89936151	100472036

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المالية المختصرة .

2.احتياج رأس المال العامل BFR

جدول رقم (07):احتياج رأس المال العامل BFR

البيان / السنة	2015	2016	2017
أصول متداولة (1)	118399314	185476847	166043441
النقدية (2)	64680587	95493323	87481867
ديون قصيرة الأجل (3)	73717138	95540696	65571404
السلفات المصرفية (4)	-	8800000	-
احتياج رأس المال العامل ((1)-(2))-((3)-(4))	**-19998411**	**3242828**	**12990170**

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المالية المختصرة .

3.الخزينة TN

الجدول رقم (08):الخزينة TN

البيان / السنة	2015	2016	2017
رأس المال العامل (1)	44682175	89936151	100472036
احتياج رأس المال العامل (2)	-19998411	3242828	12990170
الخزينة (1)-(2)	**64680586**	**86693323**	**87481866**

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المالية المختصرة

نلاحظ أن رأس المال العامل خلال السنوات الثلاثة (2015-2016-2017) موجب حيث قدر ب 44682175 دج،89936151 دج،100472036 دج، كما أنه في ارتفاع وهذا ما يدل على الارتفاع في قيمة الأموال الدائمة،وعليه فإن المؤسسة تتمتع بهامش أمان والمتمثل في فائض الأموال الدائمة على الأصول الثابتة والمخصص بدوره لتمويل المخزون والحقوق.

أما بالنسبة لاحتياج رأس المال العامل خلال سنة 2015 فهو سالب حيث قدر ب (19998411) مما يدل على أن المؤسسة لا تحتاج إلى رأس مال عامل لأنه يغطي كل الاستثمارات وأن هذه القيمة عبارة عن

فائض يجب توجيهها لتمويل دورة الاستغلال اما في سنتي 2016-2017 فكان موجب حيث قدر ب 3242828 و 12990170 على التوالي وهذا دليل على وجود احتياجات لدورة الاستغلال.

الخزينة موجبة في السنوات الثلاثة وفي ارتفاع أيضا حيث قدرت ب 64680586-86693323-87481866 مما يسمح للشركة بتلبية احتياجاتها التشغيلية ،ومنه يمكن القول أن المؤسسة متوازنة ماليا من جهة السيولة.

رابعا:التحليل بواسطة النسب المالية

1. التحليل بواسطة نسب السيولة

الجدول رقم (09):نسب السيولة

البيان / السنة	الصيغة الرياضية	2015	2016	2017
نسبة السيولة العامة	الأصول المتداولة / ديون قصيرة الأجل	118399314 / 73717138 =1.61	185476847 / 95540696 =1.94	166043441 / 65571404 =2.53
نسبة السيولة الجاهزة	النقدية / الخصوم المتداولة	64680587 / 73717138 =0.87	95493323 / 95540696 =0.99	87481867 / 65571404 =1.33

المصدر:ممن إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المالية المختصرة .

التعليق على النتائج

1-نسبة السيولة العامة:نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة السيولة العامة خلال السنوات المدروسة أكبر من الواحد وهذا يعني وجود فائض في الأصول المتداولة بعد تغطية كل الديون قصيرة الأجل،كل واحد دينار من الخصوم المتداولة يقابله 1.61،1.94،2.53 على التوالي للسنوات 2015-2016-2017 وهي تمثل وضعية مثلى للمؤسسة كما تدل أيضا على وجود رأس مال عامل موجب وبالتالي هو مؤشر جيد للبنك.

2-نسبة السيولة الجاهزة:نلاحظ **من** الجدول ان نسبة السيولة الجاهزة خلال سنتي 2015-2016 أقل من الواحد وهذا يعني أن هناك تجميد معتبر للسيولة،أما سنة 2017 فنلاحظ ارتفاع في نسبة السيولة حيث كانت أكبر من الواحد وهذا يدل على ان المؤسسة قادرة على تسديد ديونها قصيرة الأجل.

2. التحليل بواسطة نسب الهيكلة المالية

الجدول رقم (10):نسب الهيكلة المالية

البيان / السنة	الصيغة الرياضية	2015	2016	2017
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة / الاصول الثابتة	80169363 / 35487188 =2.26	122582765 / 32646614 =3.75	132971566 / 32499530 =4.09

نسبة التمويل الخاص	الأموال الخاصة / الاصول الثابتة	8016936 / 35487188 =2.25	101807258 / 32646614 =3.11	112196059 / 32499530 =3.45
نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة / مجموع الديون	80169363 / 73717138 =1.08	101807258 / 116316203 =0.87	112196059 / 86346911 =1.29
نسبة المديونية (قابلية السداد)	مجموع الديون / مجموع الأصول	73717138 / 153886501 =0.47	116316203 / 218123461 =0.53	86346911 / 198542971 =0.43

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المالية .

التعليق على النتائج

1-نسبة التمويل الدائم:نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم خلال السنوات الثلاثة أكبر من الواحد وهذا مؤشر إيجابي يدل على أن الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة أي أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل.

2-نسبة التمويل الخاص:نلاحظ أن نسبة التمويل الخاص خلال السنوات الثلاثة المدروسة اكبر من الواحد وهي في تزايد مستمر أي أن المؤسسة تمول أصولها الثابتة بأموالها الخاصة دون اللجوء إلى موارد خارجية والتي تتمثل في القروض وبالتالي هو مؤشر ايجابي في عملية القرض أي أنها بعيدة على الوقوع في الخطر،على العموم هذه الوضعية جيدة ومربحة بالنسبة للمؤسسة.

3-نسبة الاستقلالية المالية:نلاحظ من الجدول أن نسبة الاستقلالية المالية خلال سنتي 2015-2017 كانت أكبر من الواحد مما يدل على أن المؤسسة تعتمد على المصادر الداخلية وإمكانية تغطية الديون بالأموال الخاصة مما يمكنها من الحصول على قروض إضافية،أما في سنة 2016 فكانت أقل من الواحد وهذا يدل على أن المؤسسة لم تستطع تغطية ديونها بواسطة أموالها الخاصة.

4-نسب المديونية:تعد هذه النسبة ضرورية بالنسبة للبنك،ومن خلال الجدول نلاحظ خلال سنة 2015،2017 نسبة المديونية غير مرتفعة على التوالي 0.47،0.43 وهذا يعني أن المؤسسة تعتمد على الأموال الخاصة في عملية التمويل وهذا لا يمثل خطورة على البنك،أما في سنة 2016 فقد ارتفعت إلى 0.53 وهذا مؤشر سلبي على المؤسسة ويدل على أن المؤسسة تعتمد على الأموال الخارجية في عملية التمويل وهذا قد يؤدي بها إلى الوقوع في مخاطر عدم القدرة على التسديد.

3. التحليل بواسطة نسب المردودية

الجدول رقم (11): نسب المردودية

البيان / السنة	الصيغة الرياضية	2015	2016	2017
المردودية المالية	النتيجة الصافية / الأموال الخاصة	29680893 / 80169363 =0.37	21637895 / 101807258 =0.21	10388801 / 112196059 =0.09

المردودية الاقتصادية	نتيجة الاستغلال مجموع الأصول	44633525 =0.29 153886502	31986746 =0.15 218123461	10474255 =0.05 198542971

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المالية .

التعليق على النتائج

1- نسبة المردودية المالية:تعبر هذه النسبة عن مدى مساهمة 1 دج مستثمر في الأموال الخاصة في تكوين النتيجة الصافية،حيث بلغت 0.37،0.21 في السنوات 2015-2016 مما تدل على قدرة المؤسسة على استغلال مواردها المالية،أما في سنة 2017 فقد انخفضت إلى 0.09 وذلك لارتفاع في الأموال الخاصة.

2-نسبة المردودية الاقتصادية:تعبر هذه النسبة عن مدى مساهمة كل 1 دج مستثمر في الأصول في تكوين الفائض الإجمالي للاستغلال حيث بلغت 0.29 ،0.15 خلال سنتي 2015-2016 على التوالي وهي نسب مقبولة،أما في سنة 2017 فقد كان هناك انخفاض حيث بلغت 0.05 وهذا راجع إلى ارتفاع تكاليف الاستغلال.

4. التحليل بواسطة نسب النشاط

الجدول رقم (12):نسب النشاط

السنة / البيان	الصيغة الرياضية	2015	2016	2017
معدل دوران الزبائن	الزبائن+أوراق القبض+المدينون الآخرون رقم الأعمال TTC *360	49077893+2394003 *360 237637190.4 =77.97 77يوم	84985957+1580101 *360 235925883 =132.09 132يوم	70076764+1852451 *360 175127390.1 =147.86 147يوم

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم(3) (6)

التعليق على النتائج

معدل دوران الزبائن:يقيس مدة تحصيل المؤسسة لديونها من زبائنها خلال السنوات المدروسة 2015-2016-2017 حيث كانت فترة التحصيل 77 يوم،132 يوم،147 يوم على التوالي وذلك بسبب ارتفاع حقوق المؤسسة اتجاه زبائنها.

5. نسبة خطر الاستغلال

الجدول رقم (13):نسبة خطر الاستغلال

البيان / السنة	الصيغة الرياضية	2015	2016	2017
نسبة خطر الاستغلال	راس المال العامل القيمة القابلة للتحقق +المخزون	44682175 =0.83 53718727	89936151 =1 89983524	100472036 =1.28 78561574

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المالية.

التعليق على النتائج

لدينا نسبة خطر الاستغلال لسنوات 2015-2016-2017 هي 0.83-1-1.28 على التوالي حيث كانت أكبر من 0.5 إذن نسبة خطر الاستغلال مرتفعة.

الفرع الثاني : تحليل المخاطر

إن الضمانات المقدمة(رهن قطعة أرض،الضمان المشترك للشركاء) جيدة وكافية لتغطية حجم القروض ،فضلا عن كون المؤسسة متعاملا أساسيا مع البنك وأن لديها قدرة كبيرة على الوفاء بالتزاماتها وليست لديها سوابق عدم الوفاء،بالإضافة إلى كون القرض لفترة قصيرة من الزمن،أي لتمويل الاستغلال وكل هذا من شأنه أن يحد من المخاطر البنكية.

أولا : تقييم المؤسسة

بناءا على الدراسة الأولية للمؤسسة Xطالبة القرض،نتائج الدراسة المالية،تحليل الخطر نلخصها فيما يلي:

- دراسة التوازنات المالية للمؤسسة بينت أن رأس المال العامل أكبر من الصفر،راس المال العامل أكبر من احتياج راس المال العامل،الخزينة موجبة وبالتالي حققت شروط التوازن.
- أما من خلال دراسة اهم النسب المالية فوجدنا أن نسبة السيولة مقبولة أي عدم الوقوع في خطر تجميد السيولة،نسب الهيكلة المالية جيدة حيث نسبة التمويل الدائم أكبر من الواحد مما يعني وجود هامش أمان،كما أن نسبة التمويل الخاص ايضا أكبر من الواحد اي أن المؤسسة تمول الأصول الثابتة بالأموال الخاصة،وهذا يسمح لها بمواجهة مختلف الأخطار الداخلية والخارجية.
- أما فيما يخص نسبة الاستقلالية فهي مقبولة،وأيضا نسبة المديونية حيث تعتمد على الأموال الخاصة غي عملية التمويل وهذا لا يؤدي بها إلى الوقوع في خطر عدم القدرة على التسديد.

عموما يمكن القول أن التحليل المالي يساهم في تحديد الضمانات التي يتم فرضها من طرف المجمع على طالب القرض مما يسمح باحتواء كافة انواع الخطر بما فيها خطر عدم القدرة على التسديد الذي يعتبر الخطر الأكثر رواجا.

أخيرا يمكن القول أن المؤسسة تتمتع بسياسة مالية حسنة وضماناتها كافية وعليه نمنحها القرض المطلوب من شأنه أن يخفف عليها العبء ولا يشكل مخاطر.

ثانيا : اتخاذ القرار (قرار البنك)

إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية راعى مختلف عوامل المؤسسة وكان قرار لجنة الخزينة والائتمان كما يلي:

من جانبنا وفيما يتعلق بمستوى نشاط الشركة من خلال المؤشرات الموضحة في الملف المقدم واحتياجات التشغيل مدعومة بملاءتها المالية وولائها وكذلك الفائدة الحالية لمصرفنا فإننا نصدر رأيا إيجابيا بخصوص منح القرض لمدة 12 شهرا بقيمة 9500000.00 دج بموجب الضمانات التالية:

- رهن قطعة أرض مساحتها413.75م^2 ممتدة على الإنشاءات المقيمة بقيمة 18261250 دج.
- الضمانات المشتركة للشركاء.

خلاصة الفصل الثالث

لقد حاولنا في هذا الفصل إسقاط جزء من الجانب النظري على الواقع العملي معتمدة في ذلك على مجموعة من الوثائق المقدمة من طرف البنك خلال فترة التربص،فبعد قيامنا بالدراسة التطبيقية لاحظنا أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يقوم بدراسة دقيقة جدا لملف القرض قبل إصدار الموافقة النهائية للمقترض،حيث تم التوصل في الأخير إلى قرار منح القرض فرغم كل المجهودات التي يبدلها المصرف لتجنب مخاطر القرض آلا أن الخطر يبقى مصاحبا لعملية الإقراض ولو بنسبة ضئيلة .

الخاتمة العامة

يعتبر التحليل المالي أمرا ضروريا وهاما والذي من خلاله يمكن مراقبة نشاط المؤسسات بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة ،إذ يعتبر أداة جوهرية وفعالة في إدارة وتقييم مختلف الأحداث المرغوبة وغير المرغوبة التي تتعرض لها البنوك.

إن البنوك وقبل اتخاذها أي قرار تقوم بدراسات معمقة لاكتشاف ذلك القرار ولعل أهم قرار يمكن أن تتخذه البنوك هو قرار منح الائتمان ،فالبنك قبل منح القرض يقوم بتقدير مخاطر القرض الذي سيمنحه ،إذ يستعمل التحليل المالي كوسيلة فيما إن كان القرض سيمنح أو يرفض.

وكما سبق ورأينا فإن التحليل المالي يعتمد على الميزانية المالية وذلك بتحليلها بواسطة مؤشرات التوازن المالي والمتمثلة في رأس المال العامل ،احتياج رأس المال العامل والخزينة بالإضافة إلى النسب المالية.

لذا حاولنا من خلال هذه الدراسة التطرق للدور الذي يلعبه التحليل المالي في مواجهة المخاطر البنكية خاصة مخاطر منح الائتمان وتوصلنا إلى جملة من النتائج النظرية وأخرى تطبيقية نوجزها فيما يلي :

النتائج النظرية

- التحليل المالي أداة فعالة في المؤسسة المصرفية يتم من خلاله اكتشاف نقاط القوة والضعف لتحقيق الاستقرار المالي كون نشاطها الأساسي يتمثل في منح الائتمان وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- المؤسسة من دون التحليل المالي السليم لا يمكن أن تصل إلى تحقيق التوازن المالي وبالتالي عدم القدرة في التحكم في نشاطها.
- أي مؤسسة مصرفية معرضة للمخاطر لذلك ينبغي عليها تقدير وتقييم الخطر الذي يمكن أن تتعرض له.
- تتعرض البنوك للعديد من المخاطر منها مخاطر السيولة ،مخاطر السوق ،مخاطر التشغيل والعديد من المخاطر الأخرى وتتعرض بدرجة كبيرة للمخاطر الائتمانية.

النتائج التطبيقية

من خلال الدراسة التي قمنا بها على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال – جيجل 018– استخلصنا بعض النتائج والتي يمكن أن نوجزها فيما يلي :

- التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي خلال السنوات الثلاثة المدروسة موجبة مما يدل على أن المؤسسة طالبة الائتمان متوازنة ماليا.
- التحليل بواسطة النسب المالية موجبة مما جعل المؤسسة طالبة القرض تتمتع باستقلالية مالية .
- تعتبر نسب المردودية من أهم النسب التي يعتمد عليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية في معرفة قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح من خلال نشاطها.

فالتحليل المالي من خلال نسبه ومؤشراته يعتبر أداة ذات أهمية كبيرة في إدارة الخطر على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتقيَم على أساسه الوضعية المالية لطالب الائتمان وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

الاقتراحات

بالرغم من المجهوذات المبذولة خلال دراستنا لإثراء الموضوع أكثر إلا أنه من الطبيعي أن لا يتم الإلمام بجميع جوانب الموضوع وعليه يمكننا إعطاء بعض الاقتراحات :

- ضرورة التركيز على التحليل المالي واستخدام الطرق الحديثة فيه لتحديد وتقييم الخطر بدقة.
- على البنك دراسة جميع النسب والمؤشرات المالية لأن بعض النسب قد تكون جيدة والبعض الآخر يكون غير جيد.
- ضرورة متابعة المشروع من طرف البنك بشكل مستمر .
- إقامة ملتقيات وتكوينات للمتربصين بخصوص كيفية استخدام التحليل المالي في البنوك.
- توخي الدقة والحذر في دراسة الوضعية المالية لطالب الائتمان.

آفاق الدراسة

في الأخير يمكن القول أن التحليل المالي لا ينحصر فقط في إدارة المخاطر البنكية بل له جوانب عديدة،ونأمل أن نكون بدراستنا هذه قد فتحنا المجال للقيام بدراسات أخرى وهي:

- دراسة مقارنة بين بنوك القطاع العام وبنوك القطاع الخاص في استخدام التحليل المالي.
- دور التحليل المالي في إدارة مخاطر البنوك الإسلامية .

المراجع والمصادر

قائمة المراجع

أولا:الكتب:

-باللغة العربية:

1-البديري حسن جميل ، "**البنوك مدخل محاسبي وإداري**"، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

2-الحيالي وليد ناجي ، "**الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي (منهج علمي وعملي متكامل)**"، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، ، عمان، 2003.

3-الدوري مؤيد عبد الرحمان ، أبو زناد نور الدين أديب ، "**التحليل المالي باستخدام الحاسوب**"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2006.

4-الزبيدي حمزة محمود ، "**إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**"، الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان،2002.

5-الزبيدي حمزة محمود ، "**أساسيات الإدارة المالية**"، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

6-السيد متولي عبد القادر، "**اقتصاديات النقود والبنوك**"، الطبعة الاولى، دار الفكر، عمان، 2010.

7-السيسي صلاح الدين حسن ، "**الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال تقييم أداء البنوك والمخاطر المصرفية الإلكترونية**"، الطبعة الاولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2010.

8-الشمري خالد توفيق ، "**التحليل المالي والاقتصادي في دراسات تقييم وجدوى المشاريع**"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر عمان، 2010.

9-الشمري صادق راشد ، "**استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية**"، الطبعة العربية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

10-الصياح عبد الستار مصطفى ، العامري سعود جايد ، "**الإدارة المالية أطر نظرية وحالات علمية**"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، ، عمان، 2003.

11-الصيرفي محمد عبد الفتاح ، "**إدارة البنوك**"،الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

12-العبيدي رائد عبد الخالق عبد الله ، المشهداني خالد أحمد فرحان ، "**النقود والمصارف**"، الطبعة العربية، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

13-العلي أسعد حميد ، "**الإدارة المالية الأسس النظرية والتطبيقية**"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

14-بخراز يعدل فريدة، "**تقنيات وسياسات التسيير المصرفي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

15-بن حبيب عبد الرزاق ، خالدي خديجة ، "**أساسيات العمل المصرفي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، 2015.

16-بن زكورة العونية، سعيدي فاطمة الزهراء، "**إدارة المخاطر المصرفية**"، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2020.

قائمة المراجع

17-بن ساسي إلياس ، قريشي يوسف، "**التسيير المالي (الإدارة المالية)**"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2006.

18-خميسي شيحة، "**التسيير المالي للمؤسسة دروس ومسائل محلولة**"، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

19-خنفر مؤيد راضي ، المطارئة غسان فلاح ، "**تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي**"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2006.

20-دادي ناصر دادي ، "**تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي دروس وتمارين**"، الجزء الأول، دار المحمدية، الجزائر.

21-دريد كامل آل شبيب، "**إدارة البنوك المعاصرة**"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2012.

22-رمضان زياد سليم ، جودة محفوظ أحمد، "**إدارة البنوك**"، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1996م.

23-زغيب مليكة، بوشنيقر ميلود، "**التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**"، الطبعة الثانية ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2011.

24-سلكان محمد السعيد أنور ، "**إدارة البنوك**"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005.

25-شاكر محمد منير محمد وآخرون، "**التحليل المالي مدخل صناعة القرارات**"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2005.

26-شرون رقية عبد الحميد، "**إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية والبنوك التجارية مع التركيز على خطر السيولة**"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2018.

27-عبد الله خالد أمين ، "**العمليات المصرفيةالطرق المحاسبية الحديثة**"،الطبعة الخامسة، دار وائل للنشر، عمان، 2004.

28-عبد المطلب عبد الحميد، "**اقتصاديات النقود والبنوك الأساسيات والمستحدثات**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010

29-عبد الوهاب يوسف أحمد، "**التمويل وإدارة المؤسسات المالية**"، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

30-عثمان محمد داود ،"**إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره** The management &Analysis of credit &its related risk"،الطبعة الأولى،دار الفكر ناشرون وموزعون،عمان،2013.

31-عشيش حسن سمير ، "**اتجاهات حديثة في التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض والتوسع النقدي في البنوك**"، الطبعة الأولى، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان، 2019.

32-عقل مفلح ، "**مقدمة في الإدارة المالية**"، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ، عمان، 2008.

33-كراجة عبد الحليم ، "**محاسبة البنوك**"، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

34-كراجة عبد الحليم وآخرون، "**الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات)**"، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

35-لسلوس مبارك ، "**التسيير المالي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

36-مطر محمد ، "**الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية**"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2003.

-باللغة الأجنبية:

1-Lawrence J, Gitman, **principles of Managerial finance**, Pearson education Inc, 2003

ثانيا:المجلات:

1-" **تقييم استخدام أدوات التحليل المالي في ترشيد عملية اتخاذ القرارات**"، دراسة تطبيقية للتحليل المالي على مؤسسة "ايلوصوي"، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 04، العدد 02، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر، أكتوبر 2021.

2-بشيشي وليد وآخرون ، "**أثر الهيكل المالي على المردودية التجارية دراسة تطبيقية للفترة (2010-2018)** ، مجلة آفاق علمية ، المجلد 13 ، العدد 01 ، جامعة 08 ماي 1945 قالمة ، الجزائر ، جانفي 2021.

3-بن بلقاسم سفيان ، بن عروج صبرينة ، "**أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على المردودية المالية للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية**" ، مجلة الاصلاحات الاقتصادية والإندماج في الاقتصاد العالمي ، المجلد 13 ، العدد 2 ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 3 ، سبتمبر 2019.

4-تقرارت يزيد ، "**استخدام أدوات التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية في ظل الاصلاح المحاسبي دراسة حالة المؤسسة الوطنية لانتاج اللوالب والسكاكين والصنابير BCR بولاية سطيف للفترات المالية (2011-2014)**" ، مجلة أبحاث ، المجلد 2 ، العدد 11 ، كلية محاسبة ومالية ، جامعة أم البواقي ، الجزائر ،2017.

5-مرخوفي مولود وآخرون ، "**العلاقة بين مؤشرات الأداء المالي حسب نموذج Dupont لتحليل المردودية-دراسة قياسية لدى عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية-** ، مجلة آفاق للبحوث والدراسات ، المجلد 03 ، العدد 01 ، جامعة صفاقس ، تونس ، مارس 2020.

ثالثا:الرسائل الجامعية:

قائمة المراجع

1-الكحلوت خالد محمد ، " **مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني**" ، دراسة ميدانية على المصارف العاملة في قطاع غزة، رسالة مكملة لمتطلبات الحصول على الماجيستر في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2005.

2-جرجاوي حليمة خليل ، " **دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم**"، دراسة تطبيقية على المنشآت المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، مذكرة مكملة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008.

3-خضراوي نعيمة، "**إدارة المخاطر البنكية دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية، حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة الجزائري**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009/2008.

4-نجار حياة ، "**إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل –دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2014/2013.

خامسا:المواقع الالكترونية:

1-مركز البحوث والدراسات متعدد التخصصات، "**التحليل المالي وأهدافه ومنهجيته ومعاييره وأدواته**"، تاريخ الاطلاع: يوم الثلاثاء 13 أفريل 2022 على الساعة 22:15، www.mdrscenter.com.

2-Financial Analysis, www.Tsu.edu.dz, date : 20/04/2022, h23 :30.

سادسا:مقابلات:

مقابلة مع السيدة بونار فاطمة الزهراء مكلفة عامة بالدراسات مصلحة القروض يوم 29 ماي 2022 على الساعة11:30.

الملاحق

الملحق رقم (01)

Banque de l'Agriculture et du Développement Rural 13/03/2018

Bilan Comptable : ACTIF

Unité : D.A

2 015

Entreprise : SARL

N° DOSSIER : 676300106181

N° Poste	Désignation du poste	Montant Brut	Amortis./Prov.	Montant Net
111	ACTIF NON COURANT	0,00	0,00	0
207	Ecart d'acquisition Goodwill positif ou	0,00	0,00	0
20	Immobilisations Incorporelles	0,00	0,00	0
2 122	Immobilisations Corporelles	0,00	0,00	0
21	Terrain	4 500 000,00	0,00	4 500 000
22	Bâtiments (Constructions)	34 853 470,00	5 228 020,00	29 625 450
211	Autres Immobilisations corporelles	24 177 992,00	22 816 254,00	1 361 738
212	Immobilisations en concession	0,00	0,00	0
23	Immobilisations en Cours	0,00	0,00	0
26	Immobilisations Financières	0,00	0,00	0
265	Titres mis en Equivalence	0,00	0,00	0
261	Autres participations et créances	0,00	0,00	0
271	Autres titres immobilisés	0,00	0,00	0
274	Prêts et autres actifs financiers	0,00	0,00	0
277	Impôts différés actifs	0,00	0,00	0
222 222	ACTIF COURANT	0,00	0,00	0
30	Stocks et Encours	0,00	0,00	0
40	Créances et Emplois Assimilés	0,00	0,00	0
41	Clients	49 077 893,00	0,00	49 077 893
409	Autres Débiteurs	2 394 003,00	0,00	2 394 003
444	Impôts et Assimilés	2 246 831,00	0,00	2 246 831
48	Autres Créances et emplois assimi	0,00	0,00	0
500	Disponibilités et Assimilés	0,00	0,00	0
50	Placements et autres actifs financi	0,00	0,00	0
51	Trésorerie	64 680 587,00	0,00	64 680 587
Total Actif:		181 930 776	28 044 274	153 886 502

Créances douteuses 0

الملحق رقم (02)

Banque de l'Agriculture et du Développement Rural — 13/03/2018

Bilan Comptable : PASSIF

2 015 — Unité : D.A

Entreprise : — N° DOSSIER 676300106181

N° Poste	Désignation du poste	Montant
1	CAPITAUX PROPRES	0,00
101	Capital Emis	10 500 000,00
109	Capital non appelé	0,00
104	Primes et reserves-Réserves consolidées	39 988 470,00
105	Ecart de réévaluation	0,00
107	Ecart d'équivalence	0,00
12	Résultat Net -Résultat Net du groupe	29 680 893,00
11	Autres Capitaux Propres - Report à nouveau	0,00
160	PASSIF NON COURANT	0,00
16	Emprunts et dettes Financières	0,00
134	Impôts (Différés et Provisionnés)	0,00
229	Autres dettes non courantes	0,00
15	Provisions et produits constatés d'avance	0,00
4	PASSIF COURANT	0,00
400	Fournisseurs et comptes rattachés	11 612 738,00
445	Impôts	22 362 510,00
419	Autres dettes non courantes	39 741 890,00
519	Trésorerie Passif	0,00
0		0
Total Passif		153 886 501,00

Total Passif 153 886 501

Compte Courant des Associés: 0

Echéances Crédit à Moyen Terme : 0

الملحق رقم (03)

La période
Du: 01/01/2016
au: 31/12/2016

COMPTE DE RESULTAT
(Par nature)

RUBRIQUES	NOTE	Exercice 2016	Exercice 2015
Chiffre d affaires		198 257 045.65	199 695 118.27
Variation stocks produits finis et en cours			
Production immobilisée			
Subventions d exploitation			
I - Production de l'exercice		198 257 045.65	199 695 118.27
Achats consommés		2 772 138.46	5 297 034.98
Services extérieurs et autres services		6 697 814.44	2 898 821.13
II- Consommation de l'exercice		9 469 952.90	8 195 856.11
III- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		188 787 092.75	191 499 262.16
Charges de personnel		153 237 910.31	141 501 924.53
Impôts, taxes et versements assimilés		3 562 436.41	5 363 811.88
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		31 986 746.03	44 633 525.75
Autres produits opérationnels		957 765.06	
Autres charges opérationnelles		509 094.45	471 956.20
Dotations aux amortissements et aux provisions		2 840 574.13	3 737 459.06
Reprise sur pertes de vateur et provisions			
V- RESULTAT OPERATIONNEL		29 594 842.51	40 424 110.49
Produits financiers			
Charges financières		467 545.85	
VI-RESULTAT FINANCIER		- 467 545.85	
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		29 127 296.66	40 424 110.49
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		7 489 402.00	10 743 217.00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		199 214 810.71	199 695 118.27
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		177 576 916.05	170 014 224.78
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		21 637 894.66	29 680 893.49
Eléments extraordinaires (produits)(à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges)(à préciser)			
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X- RESULTAT NET L'EXERCICE		21 637 894.66	29 680 893.49
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence(1)			
XI- RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)		21 637 894.66	29 680 893.49
Dont part des minoritaires(1)			
Part du groupe(1)			

الملحق رقم (04)

Banque de l'Agriculture et du Développement Rural 13/03/2018

Bilan Comptable : ACTIF

Unité : D.A

2 016

Entreprise : SARL N° DOSSIER : 676300106182

N° Poste	Désignation du poste	Montant Brut	Amortis./Prov.	Montant Net
111	ACTIF NON COURANT	0,00	0,00	0
207	Ecart d'acquisition Goodwill positif ou	0,00	0,00	0
20	Immobilisations Incorporelles	0,00	0,00	0
2 122	Immobilisations Corporelles	0,00	0,00	0
21	Terrain	4 500 000,00	0,00	4 500 000
22	Bâtiments (Constructions)	27 882 776,00	0,00	27 882 776
211	Autres Immobilisations corporelles	263 838,00	0,00	263 838
212	Immobilisations en concession	0,00	0,00	0
23	Immobilisations en Cours	0,00	0,00	0
26	Immobilisations Financières	0,00	0,00	0
265	Titres mis en Equivalence	0,00	0,00	0
261	Autres participations et créances	0,00	0,00	0
271	Autres titres immobilisés	0,00	0,00	0
274	Prêts et autres actifs financiers	0,00	0,00	0
277	Impôts différés actifs	0,00	0,00	0
222 222	ACTIF COURANT	0,00	0,00	0
30	Stocks et Encours	0,00	0,00	0
40	Créances et Emplois Assimilés	0,00	0,00	0
41	Clients	84 985 957,00	0,00	84 985 957
409	Autres Débiteurs	1 580 101,00	0,00	1 580 101
444	Impôts et Assimilés	3 417 466,00	0,00	3 417 466
48	Autres Créances et emplois assimi	0,00	0,00	0
500	Disponibilités et Assimilés	0,00	0,00	0
50	Placements et autres actifs financi	0,00	0,00	0
51	Trésorerie	95 493 323,00	0,00	95 493 323
Total Actif:		218 123 461	0	218 123 461

Créances douteuses 0

الملحق رقم (05)

Banque de l'Agriculture et du Développement Rural 13/03/2018

Bilan Comptable : PASSIF

2 016 | Unité : D.A

Entreprise : | N° DOSSIER 676300106182

N° Poste	Désignation du poste	Montant
105	Ecart de réévaluation	0,00
107	Ecart d'équivalence	0,00
12	Résultat Net -Résultat Net du groupe	21 637 895,00
11	Autres Capitaux Propres - Report à nouveau	0,00
160	PASSIF NON COURANT	0,00
16	Emprunts et dettes Financières	20 775 507,00
134	Impôts (Différés et Provisionnés)	0,00
229	Autres dettes non courantes	0,00
15	Provisions et produits constatés d'avance	0,00
4	PASSIF COURANT	0,00
400	Fournisseurs et comptes rattachés	12 183 536,00
445	Impôts	37 013 808,00
419	Autres dettes non courantes	37 543 352,00
519	Trésorerie Passif	8 800 000,00
1	CAPITAUX PROPRES	0,00
101	Capital Emis	10 500 000,00
109	Capital non appelé	0,00
104	Primes et reserves-Réserves consolidées	69 669 363,00
0		0
Total Passif		218 123 461,00

Total Passif 218 123 461

Compte Courant des Associés: 0

Echéances Crédit à Moyen Terme : 0

الملحق رقم (06)

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

NIF: |0|9|9|7|1|8|0|1|0|4|6|0|1|3|6|

Code activité: |_|_|_|_|_|_|

Désignation de l'entreprise : SARL [illegible]

Activitée : GARDIENNAGE TRANSPORT DE FONDS

Adresse : 20 RUE MOHAMED BOUBZARI JIJEL - JIJEL

Exercice du: 01/01/2017 au: 31/12/2017

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES		2017		2016	
		DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
Ventes de marchandises					
Production vendue	Produits fabriqués				
	Prestations de services		147 165 874		198 257 046
	Vente de travaux				
Produits annexes					
Rabais,remises,restournes accordés					
Chiffre daffaires net des Rabais,remses,ristournes			147 165 874		198 257 046
Production stockée ou déstockée					
Production immobilisée					
Subventions d 'exploitation					
I-Production de l' exercice			147 165 874		198 257 046
Achats de marchandises vendues					
Matières premières					
Auteres approvisionnements					
Variations des stocks					
Achats détudes et de prestations de services'					
Autres consommations		7 628 135		2 772 138	
Rabais,remise,ristournes obtenus sur achats					
Services extérieurs	Sous-traitance générale				
	Locations				
	Entretien,reparations et maintenance	746 710		1 039 728	
	Primes d'assurances	1 384 351		1 489 280	
	Personnel extérieur à l'entreprise				
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires	551 750		227 100	
	Publicité	30 110		24 110	
	Déplacement,missions et réceptions			11 532	
Autres services		571 091		3 906 066	
Rabais,remises,restournes obteuns sur services extérieurs					
II-Consommations de léxercice'		10 912 147		9 469 954	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)			136 253 727		188 787 092
Charges de personnel		117 058 724		153 237 910	
Impots et taxes et versements assimilés		8 720 748		3 562 436	
IV-Excédent brut d'exploitation			10 474 255		31 986 746

الملحق رقم (07)

Banque de l'Agriculture et du Développement Rural 13/03/201

Bilan Comptable : ACTIF

Unité : D.A

Entreprise : SARL

2 017

N° DOSSIER : 676300106182

N° Poste	Désignation du poste	Montant Brut	Amortis./Prov.	Montant Net
111	ACTIF NON COURANT	0,00	0,00	0
207	Ecart d'acquisition Goodwill positif ou	0,00	0,00	0
20	Immobilisations Incorporelles	0,00	0,00	0
2 122	Immobilisations Corporelles	0,00	0,00	0
21	Terrain	4 500 000,00	0,00	4 500 000
22	Bâtiments (Constructions)	34 853 470,00	6 970 694,00	27 882 776
211	Autres Immobilisations corporelles	21 724 745,00	21 607 991,00	116 754
212	Immobilisations en concession	0,00	0,00	0
23	Immobilisations en Cours	0,00	0,00	0
26	Immobilisations Financières	0,00	0,00	0
265	Titres mis en Equivalence	0,00	0,00	0
261	Autres participations et créances	0,00	0,00	0
271	Autres titres immobilisés	0,00	0,00	0
274	Prêts et autres actifs financiers	0,00	0,00	0
277	Impôts différés actifs	0,00	0,00	0
222 222	ACTIF COURANT	0,00	0,00	0
30	Stocks et Encours	0,00	0,00	0
40	Créances et Emplois Assimilés	0,00	0,00	0
41	Clients	70 076 764,00	0,00	70 076 764
409	Autres Débiteurs	1 852 451,00	0,00	1 852 451
444	Impôts et Assimilés	6 632 359,00	0,00	6 632 359
48	Autres Créances et emplois assimi	0,00	0,00	0
500	Disponibilités et Assimilés	0,00	0,00	0
50	Placements et autres actifs financi	0,00	0,00	0
51	Trésorerie	87 481 867,00	0,00	87 481 867
Total Actif:		227 121 656	28 578 685	198 542 971

Créances douteuses 0

الملحق رقم (08)

Banque de l'Agriculture et du Développement Rural 13/03/2018

Bilan Comptable : PASSIF

2 017 | Unité : D.A

Entreprise : | N° DOSSIER 676300106182

N° Poste	Désignation du poste	Montant
1	CAPITAUX PROPRES	0,00
101	Capital Emis	10 500 000,00
109	Capital non appelé	0,00
104	Primes et reserves-Réserves consolidées	91 307 258,00
105	Ecart de réévaluation	0,00
107	Ecart d'équivalence	0,00
12	Résultat Net -Résultat Net du groupe	10 388 801,00
11	Autres Capitaux Propres - Report à nouveau	0,00
160	PASSIF NON COURANT	0,00
16	Emprunts et dettes Financières	20 775 507,00
134	Impôts (Différés et Provisionnés)	0,00
229	Autres dettes non courantes	0,00
15	Provisions et produits constatés d'avance	0,00
4	PASSIF COURANT	0,00
400	Fournisseurs et comptes rattachés	11 620 115,00
445	Impôts	19 017 721,00
419	Autres dettes non courantes	34 933 568,00
519	Trésorerie Passif	0,00
0		0
Total Passif		198 542 970,00

Total Passif 198 542 970

Compte Courant des Associés: 0

Echéances Crédit à Moyen Terme : 0

الملحق رقم (09)

RATIOS DE TRESORERIE SCF

Unité : D.A

Entreprise : SARL [illegible]

	2 015	2 016	2 017
Fonds de Roulement (F.R.)	44 682 175,00	89 936 151,00	100 472 036,00
Besoins Fonds de Roulement (B.F.R.)	-19 998 411,00	3 242 828,00	12 990 170,00
Trésorerie (T)	64 680 587,00	86 693 323,00	87 481 867,00
Equilibre Financier à Long Terme	2,26	3,75	4,09
Ratio B.F.R	0,73	1,04	1,20
Ratio Tresorerie	-2,23	27,73	7,73

commentaire

Le fond de roulement dégagé couvre largement le besoin de fonds de roulement ,
La tresorerie est positive qui permet à la societe de faire face à ses besoins d'exploitations.
La societe est equilibbrée financièrement

الملحق رقم (10)

RATIOS DE STRUCTURE SCF

Unité : D.A

Entreprise : SARL EL [illegible]

	2 015	2 016	2 017
Degré d'amortissement	0,48	0,00	0,51
Autonomie Financière	0,00	0,17	0,16
Risque Liquidité générale	1,61	1,94	2,53
Risque Liquidatif	0,52	0,47	0,57
Risque d'exploitation	0,83	1,00	1,28

commentaire

- les moyens existants sont amortis à 51%
- l'autonme financière de la societé est moyenne
- la liquidité générale est moyenne
-la sociéte est l'abri des risques structurels (liquidatif et exploitation)

الملحق رقم (11)

RATIOS DE GESTION SCF

Unité : D.A

Entreprise SARL

Données Saisies par l'analyste	2 015	2 016	2 017
Achat Matière Première	0,00	0,00	0,00
Achat Matière de Marchandise	0,00	0,00	0,00
Effets à Payer	0,00	0,00	0,00
Effets à Récupérer	0,00	0,00	
Effets Non échus	0,00	0,00	0,00
Délais Réglement Clients	76	132	147
Délais Réglement Fournisseurs	0	0	0
Risque d'Exploitation	81	163	246
Taux d'intégration des Frais financiers	0,00	0,00	0,00
Taux d'intégration des Frais Personnel	0,74	0,81	0,86

commentaire

- theoriquement les conditions commerciales sont long ils depassent 05mois, ce qui engendre une géne à la trésorerie
- la marge de sécurité assurée par le fond de roulement est apprécialble , elle dépasse 08 mois
- les frais personnel pesent lourd sur la valeur ajutée .

الملحق رقم (12)

RATIOS DE RENTABILTE S.C.F

Unité : D.A

Entreprise : SARL

	2 015	2 016	2 017
Rentabilité Financière	0,37	0,21	0,09
Rentabilité Nette	0,15	0,11	0,07
Encours d'Escompte (Valeurs Saisies)	0,00	0,00	0,00
Rentabilité Economique	0,29	0,15	0,05

commentaire

- la rentabilité économique de la société a connue une dégradation pendant les trois années et ce suite à la variation du total bilan sur les trois années d'études.
- la rentabilité de la société est moyenne (la rentabilité fiancière et générale sont appréciables).

الملحق رقم (13)

ANNEXE N°5

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

« AUTORISATION D'ENGAGEMENT »

بنك الفلاحة والتنمية الريفية
شركة مساهمة ذات رأسمال قدره 54.000.000.000 دج س.ت.رقم 00 ب 0011640 الجزائر الوسطى
مقرها الرئيسي بمحمد بلوزداد شارع العقيد عميروش

DATE ..... N°

Organe De Décision (1) : **Comité de crédit du GRE**
Structure Emettrice (2) : **GRE JIJEL...018....**
Activité : **GARDIENNAGE ET SURVEILLANCE**
Agence Domiciliataire **ALE JIJEL-676-**
Groupe d'appartenance.....

Date du comité : N°
Emprunteur : SARL
N° De compte:
GRE de rattachement. **JIJEL 018.**
Cote du Risque Emprunteur... **2 B**

Type de prêt ou de crédit	Montant (4)	Validité *5*	Date limité Utilisation *2*	Durée d'amorti. *6*	Différé. partiel *7*	Différé Total *7*	Taux ou marge *7*	Taux Commission Engage.
Découvert mobilisable	9 500 000.00	01 an					Taux en vigueur	

Garanties bloquantes:
- Hypothèque d'un terrain de 413,75 m² élargie aux constructions évalué à 18 261 250.00DA ;
- Caution solidaire des associés (notariés).

Réserves bloquantes:
- Situations fiscale et parafiscale récentes et apurées ;
- Convention de prêt signée et enregistrée (en langue nationale) ;
- Chaine de billet à ordre ;
- DPA MR (+ CAT NAT) au profit de la BADR.

Garanties non bloquantes: /

Réserves non bloquantes: /

Observations :
- La convention de prêt doit être enregistrée au niveau de l'inspection d'enregistrement et du timbre, territorialement compétente (siège sociale) ;
- La mise en place de nos concours est subordonnée au recueil et validation des garanties et réserves bloquantes prévues sur le présent AUT1 ;
- Exiger la domiciliation des recettes.

Réf : AUT1

"1 " Indiquer le comité ayant pris la décision.
"2 " Indiquer la structure ayant émis l'autorisation
"3" Indiquer le nom du groupe auquel appartient le client au sens de l'instruction 74/94 de la Banque d'Algérie, et indiquer au verso l'engagement total du groupe.
"4" Lorsque le crédit doit servir à l'importation d'équipement, le montant en dinars est donné à titre indicatif, lors de la réalisation prendre en considération le cours du jour.
" 5 " A servir pour les crédits à court terme, à l'exception des crédits campagne.
" 6 " A servir pour les crédits de campagne et les crédits d'investissement seulement.
" 7 " A servir pour les crédits d'investissement

Signature habilitée

Le Directeur du GRE

JIJEL G.R.E

الملحق رقم (14)

Banque de l'Agriculture et du Développement Rural

N° Dossier :	676 300 106 181	**Appréciations Introductives**	Entreprise :	SARL

G.R.E	X	D.C	

Le client a déjà bénéficié d'un découvert mobilisable de 8 800 000DA sur 12 mois en 2016 ce dernier a été remboursé sans aucun incident de paiement.
Il nous sollicite pour le renouvellement de sa ligne de crédit avec un montant de 9 500 000DA sur 12 mois pour faire face au décalage de paiement de ses clients et aux frais de personnel.

Décision Comité de Trésorerie et de Crédit

N° P.V	0	DU	18/03/2018

G.R.E	018	D.C		DGA		D.G	

De notre part, et eu égard du niveau d'activité de la société par les indicateurs illustrés dans le dossier présenté et aux besoins d'exploitation, appuyé par sa solvabilité, sa fidélité ainsi que l'intérêt que présente pour notre banque, nous émettons un avis favorable pour la mise en place sur 12 mois d'un découvert mobilisable de 9 500 000DA, sous les garanties suivantes :
- Hypothèque du terrain de 413.75 m2 élargie aux constructions d'une valeur de 18 261 250 DA ;
- Cautions solidaires des associes.

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي يلعبه التحليل المالي في إدارة المخاطر البنكية على مستوى المجمع الجهوي للاستغلال –جيجل018– لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكذا التعرف على الأدوات المستخدمة في تقييم وتقليل الخطر البنكي من خلال الحصول على أكبر قدر ممكن من المعارف النظرية المكتسبة وإسقاطها على الحالة التطبيقية.

ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها اعتمدنا على المنهج الوصفي من خلال جمع المعلومات والبيانات اللازمة لإعداد الإطار النظري لهذه الدراسة،أما الإطار العملي فقد اعتمدنا على منهج دراسة حالة إذ قمنا بتطبيق أدوات التحليل المالي على القوائم المالية لطالب ائتمان.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها أن التحليل المالي أداة فعالة في إدارة الخطر البنكي خاصة الخطر الائتماني وتقييم الوضعية المالية لطالب الائتمان بواسطة مجموعة من النسب و المؤشرات المالية.

الكلمات المفتاحية:

التحليل المالي ،الخطر البنكي،إدارة المخاطر البنكية ،النسب المالية ،المؤشرات المالية.

Study summary

This study aimed to highlight the role played by financial analysis in managing bank risks at the level of the regional assembly of exploitation - Jijel 018 - of the Bank of Agriculture and Rural Development, as well as to identify the tools used in assessing and reducing banking risk by obtaining the largest possible amount of acquired theoretical knowledge and applying it to the case Applied.

To achieve the objectives of the study and answer its questions, we relied on the descriptive approach by collecting information and data necessary to prepare the theoretical framework for this study.

This study has reached several results, most notably that financial analysis is an effective tool in managing bank risk, especially credit risk, and assessing the financial position of the credit applicant by means of a set of financial ratios and indicators.

key words:

Financial analysis, banking risk, banking risk management, financial ratios, financial indicators.